مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٢٢) جمادى الآخرة ١٤٤٣هـ - يناير ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. صدفة محمد محمود
د. البشير المتاقي
د. مبروك كاهي
عبد الرحمن كان
آدم شيخ حسن
د. إسراء علي
نانسي طلال زيدان
هدير أحمد شلبي

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٢٢)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا خلال عام ٢٠٢١م الأسباب والآفاق**

د. صدفة محمد محمود، باحثة مختصة في العلاقات الدولية، القاهرة. ٨

- **المشهد السياسي المغربي في ضوء انتخابات ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م**

د. البشير المتاقي، أستاذ باحث في القانون العام وعلم السياسة،
جامعة السلطان مولاي سليمان، المملكة المغربية. ١٧

- **النظام الفيدرالي واستقرار الأنظمة السياسية في إفريقيا: نيجيريا وإثيوبيا أنموذجاً**

د. مبروك كاهي، جامعة ورقلة، الجزائر. ٢٨

- **الانتخابات البلدية السنغالية ... المعارضة تتحدّى**

عبد الرحمن كان، باحث سنغالي مختص في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، داكار..... ٣٨

- **المشهد الإنتخابي في الصومال: قراءات في المسارات المتعرجة والإصلاحات المرتقبة**

آدم شيخ حسن، باحث وكاتب في الشؤون السياسية وقضايا القرن الإفريقي، مقديشو. ٤٦

- **تحديات التعليم في إفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة**

د. إسراء علي، خبيرة تربوية، القاهرة. ٥٤

- **الإمارات ومساعي تمديد النفوذ في غربي إفريقيا**

نانسي طلال زيدان، باحثة في العلوم السياسية والتحليل الإعلامي، القاهرة..... ٦٣

- **دوافع الوجود الإسرائيلي وأشكاله في منطقة القرن الإفريقي**

هدير أحمد شلبي، باحث في الشؤون الإفريقية، القاهرة..... ٧٣

هيفاء المطوع

تحرير

مساعد العتيبي

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

استفتحت القارة الإفريقية السنة الميلادية الجديدة بانقلاب عسكري في بوركينا فاسو في يوم ٢٥ يناير، أدى للإطاحة بالرئيس المدني «روش مارك كريستيان كابوري» الذي وصل إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع قبل ست سنوات. تجربة انقلابية جديدة تشهدها المنطقة بعد انقلاب مالي الذي استولى بمقتضاه القائد العسكري «عاصمي غويتا» على السلطة في شهر مايو عام ٢٠٢١م، وفي ظروف انقلابية على المؤسسات الدستورية استولى -أيضًا- «محمد إدريس ديبي» على السلطة في تشاد في شهر أبريل من السنة ذاتها. وفي شهر سبتمبر شهدت غينيا -أيضًا- انقلابًا أوصل العقيد «مامادي دومبويا» إلى السلطة. وكانت النيجر قد شهدت -أيضاً- محاولة انقلابية فاشلة في شهر مارس. هذا وتوجد بعض المؤشرات التي توحي أن بعض البلدان الإفريقية الأخرى قد تكون مرشحة لحدوث انقلابات مماثلة. وقد عمدت بعض الحكومات إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتقال عدوى الأحداث في البلاد المجاورة إليها.

تجدر الإشارة، إلى أن هذه الانقلابات تأتي -عادةً- في سياقات موضوعية، يلتقي فيها تردي الأوضاع العامة (بما في ذلك الوضع الأمني) مع سوء أداء النخب السياسية عمومًا، علاوة على تنافس إقليمي ودولي، يصاحبه تململ في صفوف الجيش أو بعض وحدات النخبة من القوى الأمنية. إلا أن الخلفية العامة المشتركة بين الأقطار كلها تظل هي هشاشة بُنى الدولة الوطنية في إفريقيا، وعدم ثبات مؤسساتها العامة، حتى وإن هي اختارت التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات العامة.

إن تبني خيار التداول السلمي للسلطة في إفريقيا كان دائمًا عرضة لانتقادات جزء من النخب المدنية والعسكرية، التي تفضل «السلطة القوية» على سلطة تتمتع بشرعية شعبية لكنها ضعيفة. ومن المؤكد أن المجال السياسي في إفريقيا (مثله مثل: المجال الاقتصادي، والثقافي) يظل حلبة لصراعات متنوعة الموارد والتأثيرات والخلفيات. ومن بينها: النزاعات الفئوية التي تستثمر في الأزمات الأمنية أو السياسية والاجتماعية؛ لتحقيق أغراضها؛ مستعينة -دائما- بأطراف دولية وإقليمية؛ نتيجة الضعف البنيوي للمؤسسات السياسية الفاعلة والشرعية.

وفي هذا السياق، تتواصل أزمات سياسية مفتوحة في بعض أقطار القارة، مثل: إثيوبيا، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، وبعض دول غربي إفريقيا. لذلك، تناول هذا العدد الجديد، هذه الملفات كلها، إلى جانب أوراق تحاول عرض ظاهرة الانقلابات في إفريقيا وتفسيرها، وهشاشة النظم السياسية وقابليتها للاختراق، والمعاناة التي تشهدها هذه الأقطار في ظل استمرار جائحة كوفيد-١٩، ومخلفاتها على مختلف الصعد، وبخاصة التربوية والتعليمية.

عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا خلال عام ٢٠٢١م الأسباب والآفاق

د. صدفة محمد محمود، باحثة مختصة في العلاقات الدولية، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(إعلان لومي، الانقلابات العسكرية، الميثاق الإفريقي، التنافس الدولي، عدوى الانقلابات)

خلال عام ٢٠٢١م، وقعت ستة انقلابات عسكرية ومحاولة للانقلاب في القارة الإفريقية، وذلك في كل من: النيجر، وتشاد، ومالي، وغينيا، والسودان، وهو أكبر عدد من الانقلابات التي حدثت خلال السنوات الخمس المنصرمة مجتمعة، مما يُثير التساؤلات حول أسباب وقوع الانقلابات، ومستقبل الظاهرة الانقلابية في القارة الإفريقية.

وستتناول هذه الورقة -بإيجاز- ثلاثة محاور رئيسة، هي: الانقلابات العسكرية في إفريقيا بين التراجع والصعود، وعودة الانقلابات العسكرية للقارة الإفريقية محصلة العوامل الداخلية والخارجية، وهل تُشكّل الانقلابات العسكرية الأخيرة في إفريقيا نمطًا جديدًا للانقلابات؟ وتفرع عنها محاور جزئية جانبية، وفي الختام نطرح رؤية لمستقبل الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

الانقلابات العسكرية في إفريقيا ما بين التراجع والصعود

شهدت القارة الإفريقية انقلابات أكثر من أي قارة أخرى بعد عام ١٩٦٠م، فسجلت أكثر من ٢٠٠ انقلاباً ناجحاً أو فاشلاً[١]، وذلك، بمعدل أربعة انقلابات سنويًا بين عامي: ١٩٦٠م و٢٠٠٠م[٢]. ويمكن تقسيم نمط الانقلابات في إفريقيا -زمنيًا- إلى ثلاث موجات رئيسة، هي:

١- **موجة الصعود والتوسع:** كانت الانقلابات في إفريقيا خلال الفترة اللاحقة للاستقلال وسيلة شائعة لتغيير النظم الحاكمة[٣]. وفي سبعينيات القرن العشرين، كان هناك نحو ١٢ محاولة انقلابية سنويًا، وكان نصفها ناجحًا[٤]. حدث ذلك بسبب ضعف الدولة الوطنية خلال حقبة ما بعد الاستعمار

والبناء المؤسسي غير المكتمل[٥]، وهو ما تزامن مع مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، وصراعهما على النفوذ داخل القارة الإفريقية، وما ارتبط بذلك من دعم النظم السياسية الموالية لهما[٦].

٢- **موجة التراجع والانحسار:** مع الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وانهيار الاتحاد السوفييتي السابق، تحولت السياسة الأمريكية من مناهضة الشيوعية إلى تعزيز الديمقراطية، مما ساهم في تراجع الانقلابات بشكل كبير، لكنها ظلت خطرًا قائمًا.

أدى وجود جيل جديد من الشباب الأفارقة من الطبقة المتوسطة، وتزايد دور مؤسسات المجتمع المدني، إلى ظهور مجموعة من الحكومات المدنية في بعض دول القارة[٧]، ارتبط ذلك -أيضًا- بتبني المنظمات الإقليمية الإفريقية لبعض المواثيق، التي تعارض التغييرات غير الدستورية للحكومات، بما في ذلك، «إعلان لومي» الصادر عن الاتحاد الإفريقي عام ١٩٩٩م، والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم عام ٢٠٠٧م[٨].

من المؤشرات على تراجع الانقلابات العسكرية، أنه وفقًا لتقرير صادر عن بنك التنمية الإفريقي، فقد شهدت إفريقيا (جنوب الصحراء) بين عامي: ١٩٧٠م و١٩٨٩م، نحو ٩٩ محاولة انقلاب. وانخفض هذا الرقم في العشرين سنة اللاحقة (١٩٩٠م-٢٠١٠م)، إلى نحو ٦٧ محاولة[٩].

٣- **موجة الصعود مرة أخرى:** شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عودة الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وإن كانت بوتيرة أقل[١٠]. خلال المدة من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠١٩م، كان هناك -في المتوسط- انقلابَين سنويًا، بينما وقع انقلاب عسكري واحد خلال عام ٢٠٢٠م[١١].

في حين شهدت إفريقيا خلال عام ٢٠٢١م، ستة انقلابات أو محاولات انقلاب، منها محاولتان فاشلتان، الأولى في النيجر في ٣١ مارس، والثانية في السودان في ٢١ سبتمبر[١٢]. إضافة لأربع محاولات انقلابية ناجحة؛ إذ سيطر الجيش التشادي على السلطة بعد مقتل الرئيس التشادي «إدريس ديبي» خلال الاشتباكات مع المتمردين يوم ٢٠ أبريل. بدلاً من السماح لرئيس الجمعية الوطنية بتولي مسؤولية الحكومة المؤقتة وفقًا للدستور، نصَّب الجيش نجل الرئيس «محمد إدريس ديبي»، كرئيس للمجلس العسكري الانتقالي، وحل البرلمان والحكومة وعلق الدستور. وقد وعد «ديبي» (الابن) بمرحلة انتقالية بقيادة الجيش مدة ١٨ شهرًا، وإجراء حوار مجتمعي، وصياغة دستور جديد[١٣]. وقد وصفت المعارضة التشادية هذه الخطوة بأنها: «انقلاب مؤسسي»، و«انقلاب الأسرة الحاكمة»[١٤].

وشهدت مالي، ما يمكن وصفه بـ«الانقلاب داخل الانقلاب»؛ حيث وقع ثاني انقلاب في غضون تسعة أشهر، حينما أطاح نائب الرئيس العقيد «أسيمي غويتا» يوم ٢٤ مايو بالرئيس المؤقت «باه نداو». وتعهد «غويتا»

بإجراء انتخابات جديدة في عام ٢٠٢٢م، وشكّل مجلسًا عسكريًا، عُرف بـ «اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب»، وسرعان ما أعلن نفسه رئيسًا جديدًا للحكومة الانتقالية[١٥].

وفي غينيا، أطاحت وحدة من القوات الخاصة بقيادة العقيد «مامادي دومبويا»، بالرئيس «ألفا كوندي»، وذلك في ٥ سبتمبر، وشكّل المجلس العسكري «اللجنة الوطنية للتجمع والتنمية»، التي حلت الحكومة وعلقت الدستور وعزلت كبار المسؤولين الحكوميين عن مناصبهم، ونصَّب «دومبويا» نفسه رئيسًا مؤقتًا للبلاد، ووعد بالعودة إلى الحكم المنتخب بعد مرحلة انتقالية مدتها ١٨ شهرًا، سيتم خلالها صياغة دستور جديد للبلاد[١٦].

وفي ٢٥ أكتوبر المنصرم، سيطر الجيش بقيادة الفريق أول «عبد الفتاح البرهان»، رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، على السلطة بعدما اعتقل رئيس الوزراء المدني «عبد الله حمدوك»، وعددًا من وزرائه، وقادة المعارضة المدنيين، وحل البرلمان، وأعلن حالة الطوارئ. قبل أن يعقد اتفاقًا مع «حمدوك»، تمّ بموجبه عودة الأخير إلى منصبه كرئيس للحكومة، وأُفرج عن عدد من الوزراء والمعتقلين السياسيين[١٧].

عودة الانقلابات العسكرية للقارة الإفريقية: محصلة العوامل الداخلية والخارجية

مع التسليم بحقيقة: أن كل انقلاب عسكري هو نتاج ظروف داخلية خاصة بالدولة وبشبكة علاقاتها الخارجية، فإن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل المشتركة، التي أدت إلى وقوع بعض الانقلابات خلال عام ٢٠٢١م، من أبرزها:

١- **دوافع الانقلابيين وأهدافهم:** حاول منفذو الانقلابات في البلدان الأربعة، إقناع المواطنين والمجتمع الدولي، أن ما حدث لم يكن استيلاءً عسكريًا على السلطة، وتبنوا خطابًا مناهضًا لسياسات النخبة الحاكمة، مصحوبًا بوعود جديدة بتحسين الأوضاع المتدهورة.

في حالة مالي، اتهم نائب الرئيس «أسيمي غويتا»، الرئيس بانتهاك الميثاق الانتقالي لعام ٢٠٢٠م باستبعاده من المفاوضات حول تعديل حكومي، وأطاح ببعض حلفائه (وزيرا: الدفاع، والأمن) داخل المجلس العسكري. وأكد «غويتا» على أنه: «أُجبر على العمل»؛ من أجل «الحفاظ على الميثاق الانتقالي والدفاع عن الجمهورية»[١٨].

ورغم ادعاءات «غويتا»، فيمكن تفسير تحركه الأخير للاستيلاء على السلطة؛ بمخاوف القائد العسكري وحلفائه، من أن تكون إقالة اثنين من أعضاء المجلس العسكري من الحكومة خطوة أولى نحو استبعادهم نهائيًا من الحياة السياسية. ويعني هذا -أيضًا- بداية تعرضهم للمشكلات القانونية، وخضوعهم للمساءلة عن انقلاب عام ٢٠٢٠م[١٩].

بالمثل، أراد الجيش السوداني إيصال رسالة للمواطنين، بأن ما حدث لم يكن انقلابًا، بل تصحيحًا لانتقال البلاد إلى الديموقراطية، متهمًا الحكومة المدنية بإثارة الانقسامات السياسية، وحاول تحميلها المسؤولية عن المشكلات التي تعاني منها البلاد[٢٠].

ومع ذلك، فهناك أسباب أخرى لانقلاب الجيش السوداني، منها: الضغوط التي تعرض لها خلال المدة السابقة للانقلاب؛ لتسليم السلطة للحكومة المدنية، مما أثار مخاوف العسكريين من أن يؤدي ذلك إلى خضوعهم لإجراءات العدالة الجنائية على بعض الجرائم التي يُزعم أنهم ارتكبوها[٢١]. إضافة لرفض الجيش مطالب باستحواذ الدولة على الشركات والأصول الاقتصادية التابعة له، لأن ذلك سيجرده من قوته الاقتصادية[٢٢].

٢- طبيعة السياق الداخلي: عانت الدول الإفريقية الأربع (محل الدراسة) من التدهور الشديد على المستويات كلها، مما ولد حالة من الإحباط الشعبي التي دفعت بعض المواطنين إلى الترحيب باستيلاء الجيوش على السلطة[٢٣].

أدى شروع الرئيس «كوندي» في إجراء استفتاء مثير للجدل في غينيا، وانتخابات إشكالية خلال جائحة كوفيد-١٩؛ لتأمين مدة ولاية رئاسية ثالثة، متجاهلًا الإرادة الشعبية، إلى جانب انتشار الفقر والفساد خلال مدة حكمه الذي استمر منذ عام ٢٠١٠م، لتمهيد الطريق أمام الانقلاب العسكري بقيادة «دومبويا»، الذي كان على خلاف مع «كوندي»، الذي أقال قائدًا كبيرًا في القوات الخاصة، وكان يعتزم خفض مرتبات وحدة قوات النخبة التي ينتمي إليها «دومبويا»[٢٤].

أما السودان، فقد عانى قُبيل الانقلاب الأخير من تردي الأوضاع الاقتصادية، مع وصول معدل التضخم إلى نحو ٤٠٠٪، بجانب تفاقم حالة الاستقطاب السياسي، وتوتر العلاقة بين الجيش والحكومة المدنية [٢٥].

٣- السوابق التاريخية: في الأغلب، تجد الانقلابات فرصة للعودة في الدول التي سبق أن شهدت انقلابات ناجحة في الماضي، مما يؤدي إلى دخولها في حلقة مفرغة من الانقلابات. ويُمثِّل انقلاب تشاد عام ٢٠٢١م، سادس انقلاب أو محاولة انقلاب منذ عام ١٩٧٥م. وقبل انقلاب عام ٢٠٢١، عانت مالي من أربعة انقلابات عسكرية منذ عام ١٩٦٠م، بما في ذلك، الانقلاب الذي قام به -أيضًا- «غويتا» في ١٨ أغسطس عام ٢٠٢٠م، وأطاح بالرئيس «إبراهيم أبو بكر كيتا»[٢٦].

أما الانقلاب العسكري الأخير في غينيا، فكان الانقلاب الثالث منذ الاستقلال عام ١٩٥٨م[٢٧]. في حين شهد السودان أكثر من ١٥ انقلابًا، نجح خمسة منها فقط. وكان آخرها عام ٢٠١٩م، عندما أُطيح بالرئيس «عمر البشير»، الذي تولى بدوره السلطة عام ١٩٨٩م عن طريق انقلاب عسكري[٢٨].

٤- عدوى الانقلابات: أو ما يُعرف بـ«تأثير الدومينو»، بمعنى: أن عدم الاستقرار في دولة ما؛ يمكن أن يكون مُعديًا، وينتشر عبر الحدود إلى الدول المجاورة؛ حيث تميل الانقلابات العسكرية -في القارة- إلى الحدوث في

شكل موجات[٢٩]. يمكن أن تكون أنماط استجابة القوى الإقليمية والدولية للانقلابات في البلدان المجاورة، عاملًا مشجعًا لمدبري الانقلاب المحتملين في بلدان أخرى. وربما أوجدت الطريقة التي تمّ بها قبول الانقلابات الأخيرة في تشاد ومالي من قبل الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة، مناخًا ملائمًا لتكرار حدوث ذلك في غينيا. ويمكن أن يكون قادة الانقلاب في السودان قد توقعوا عدم مواجهة عقوبات دولية شديدة[٣٠].

٥- **التنافس الدولي المتزايد:** عكست الانقلابات الأخيرة في إفريقيا، احتدام التنافس الدولي و«التدافع الجديد» على الموارد والنفوذ، بين روسيا وفرنسا والصين والولايات المتحدة. ومما يدل على ذلك، التباين الواضح في مواقف بعض القوى الدولية الكبرى من تلك الانقلابات.

في حين دعمت فرنسا «محمد إدريس ديبي»، وشارك رئيسها «إيمانويل ماكرون» في مراسم تشييع جثمان والده[٣١]، فإنها شجبت انقلاب مالي، وأعلنت حجب المساعدة الأمنية، وأوقفت عملياتها العسكرية المشتركة مع الجيش المالي لمدة قصيرة قبل أن تستأنفها مرة أخرى[٣٢]. ويمكن تفسير الموقف الفرنسي الرافض لانقلاب مالي، في ضوء التقارير المنشورة، حول توصل المجلس العسكري بقيادة «غويتا»، الذي يعارض نفوذ فرنسا (المستعمر السابق لمالي)، إلى اتفاق مع مجموعة «فاجنر» الروسية؛ لتوفير مرتزقة للحكومة المالية، وتنظر باريس لوجود قوات روسية شبه عسكرية، على أنه أمر يعرقل عملياتها العسكرية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل ومالي. وفي حين أيدت روسيا بقاء الرئيس الانتقالي في السلطة، لأن ذلك سيسهم في تعزيز نفوذها في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي كلها[٣٣].

بالنسبة لانقلاب غينيا، لم تقم فرنسا والاتحاد الأوربي، بأكثر من الدعوة إلى إطلاق سراح «كوندي»، والعودة إلى الحكم الدستوري. في حين برزت شائعات قوية حول تورط الولايات المتحدة في هذا الانقلاب، بعد تداول مقطع فيديو يُظهر عددًا من مشاة البحرية الأمريكية يحتفلون بسقوط رئيس غينيا، وهو ما نفته واشنطن، التي أدانت الانقلاب رسميًا[٣٤].

ورغم صعوبة إثبات تورط واشنطن، فإن انقلاب غينيا يمكن النظر إليه في إطار التنافس الأمريكي الصيني على الموارد الطبيعية للقارة، وبخاصة مع سماح «كوندي» للشركات الصينية بالحصول على حصة كبيرة من احتياطيات غينيا من البوكسيت وخام الحديد؛ حيث تمد البلاد الصين بأكثر من نصف وارداتها من البوكسيت الذي تقوم عليه صناعة الألومنيوم. الأمر الذي دفع بكين، إلى إعلان معارضتها الشديدة للانقلاب، ودعت إلى الإفراج الفوري عن «كوندي»[٣٥].

وقام الاتحاد الإفريقي بتعليق عضوية السودان عقب الانقلاب، وجمدت الإدارة الأمريكية مساعداتها الطارئة للبلاد البالغة نحو ٧٠٠ مليون دولار، ومع تعليق البنك الدولي ملياري دولار من منح التنمية للسودان، أكدت فرنسا أن الانقلاب يُثير الشكوك في إمكانية إقدام باريس على شطب ديون مستحقة على الخرطوم

بقيمة ٥ مليارات دولار[٣٦]. وربما ساهمت هذه الضغوط الدولية في دفع قادة الجيش السوداني للإفراج عن رئيس الحكومة وبعض أعضائها، والتوصل إلى اتفاق سياسي مع رئيس الوزراء في نوفمبر المنصرم؛ بهدف إيجاد حل للأزمة الحالية[٣٧].

٦- **تراجع فاعلية المنظمات الإقليمية:** أدت بعض المنظمات الإفريقية بما في ذلك: الاتحاد الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، دورًا محوريًا في الحد من الانقلابات العسكرية خلال السنوات المنصرمة، لكن هذا الدور لم يكن فعّالًا بالقدر الكافي؛ حيث كان لاحقًا في أغلب الحالات بعد وقوع الانقلابات، ولم يكن استباقيًا لمنع حدوثها[٣٨]. إضافة لتبني بعضها «الانتقائية» أو «ازدواجية المعايير» في التعامل مع الانقلابات التي تشهدها بعض الدول، رغم تشابه ظروفها الداخلية، مما قد يُسهم في انتشار عدوى الانقلابات داخل إفريقيا.

كان هذا واضحًا، حينما علق الـ«إيكواس» والاتحاد الإفريقي عضوية مالي وغينيا، في حين أحجما عن اتخاذ موقف مماثل تجاه انقلاب تشاد. برر الاتحاد موقفه، بالتهديد الخطير الذي تُشكله الجماعات المسلحة في تشاد، ودورها المحوري في جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وهو ما يُشير إلى أن أمن الدول الإفريقية بالنسبة للاتحاد، يُعدُّ أكثر أهمية من القواعد الدستورية.

هل تُشكّل الانقلابات العسكرية الأخيرة في إفريقيا نمطًا جديدًا للانقلابات؟

على مدى العقود المنصرمة، اتخذت الانقلابات العسكرية في إفريقيا نمطًا تقليديًا، وهو ما يتشابه في بعض الجوانب مع انقلابات عام ٢٠٢١م. وينطوي هذ النمط على قيام عناصر من الجيش بالقبض على الرئيس ومعاونيه وإجبارهم على الاستقالة، وإرسال الدبابات للشوارع، وتشكيل مجالس عسكرية انتقالية؛ للإشراف على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة. ومع ذلك، فإن لانقلابات عام ٢٠٢١م بعض السمات التي تميزها عن سابقاتها، ومنها:

١- **دور أكبر للقيادات الشابة:** يبلغ كل من: «محمد إدريس ديبي» في تشاد، و«أسيمي غويتا» في مالي نحو٣٧ عامًا، في حين يبلغ «مامادي دومبويا» نحو ٤١ عامًا، وينتمي قادة انقلاب تشاد ومالي وغينيا إلى المستويات العسكرية المتوسطة (رتبة عقيد). ويمكن تفسير ذلك، بسيادة قناعة لدى بعض ضباط الجيش الطموحين، والشباب بخاصة، أنهم أكثر كفاءة وقدرة على إدارة شؤون البلاد من القادة المدنيين. في حين نفذت انقلاب السودان قيادات عسكرية من الفئات العمرية الأكبر سنًا، ومن الرتب العسكرية العليا[٣٩].

٢- **الانتماء إلى وحدات النخب العسكرية:** يتولى «غويتا» في مالي و«دومبويا» في غينيا، قيادة القوات الخاصة، وهي أفضل الوحدات تجهيزًا وتدريبًا في جيوشهما. الأمر الذي يُثير عدة تساؤلات، حول

دور هذه الوحدات العسكرية النخبوية وعلاقتها بالسياسة، كما يعكس ذلك، عدم التوازن العميق في العلاقات المدنية/العسكرية في بعض الدول الإفريقية[٤٠].

٣- **توظيف التعاون العسكري مع الغرب:** تلقى قادة الانقلاب في تشاد ومالي وغينيا تدريبًا عسكريًا متطورًا في الغرب، مما أكسبهم مهارات قتالية كبيرة؛ فالعقيد «دومبويا» خدم في الفيلق الفرنسي سابقًا، وتلقى تدريبًا في فرنسا وإسرائيل والسنغال والجابون، كما شارك في تدريب واحد -على الأقل- مع القوات الخاصة الأمريكية[٤١]. ومع ذلك، فإن تقديم الشركاء الغربيين التدريب العسكري للجنود الأفارقة، الذي يستهدف -جزئيًا- غرس مبادئ الرقابة والمساءلة المدنية في نفوسهم، لم يكن كافيًا للحد من انتشار الانقلابات في القارة.

مستقبل الانقلابات العسكرية في إفريقيا

في تقريرها لعام ٢٠٢١م، صنفت منظمة «فريدوم هاوس» ثمانية بلدان فقط في إفريقيا جنوب الصحراء على أنها حرة، وارتفع عدد البلدان التي صنفتها بأنها «غير حرة» من أربعة عشر بين عامي: ٢٠٠٦م و ٢٠٠٨م، إلى عشرين دولة في عام ٢٠٢١م[٤٢]، مما يدل على تراجع الديموقراطية في القارة، وبخاصة مع تزايد «الانقلابات الناعمة»، أو «الانقلابات الدستورية»، وظهور أساليب جديدة «احتيالية» لإلغاء حدود الولاية الرئاسية.

ومع وجود خمسة عشر دولة في إفريقيا، من أصل عشرين دولة تتصدر مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠٢١م، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب جائحة كوفيد-١٩، وانتشار الصراعات العرقية، وتنامي مخاطر التنظيمات الإرهابية، فمن المُرجّح، أن تشهد القارة الإفريقية مزيدًا من الانقلابات خلال السنوات المقبلة.

يمكن عكس هذا الاتجاه المتصاعد للانقلابات، عبر تبني الهيئات الإقليمية الإفريقية استجابات أفضل؛ كمحاولة استباق حدوث الانقلابات والعمل على منعها؛ بحيث تُعنى -بشكل أكبر- بمعالجة أسبابها الحقيقية، التي تشمل: التمديد غير الدستوري لمدد شاغلي المناصب وقمع الاحتجاجات الجماهيرية.

ويمكن للشركاء الدوليين، إعطاء الأولوية لمصادر انعدام الأمن الإنساني في بعض المناطق، وبخاصة فيما يتعلق بالنقص الحاد في الغذاء، وتفشي الأمراض والأوبئة. ويعني هذا -جزئيًا-تحويل تركيزهم إلى تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل، وليس التركيز على تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الإرهاب، أو حماية أمن الأنظمة والنخب الحاكمة.

وفي حين تُعدُّ الإدانات الدولية للانقلابات حاسمة لمنع حدوثها، إلا أن الحاجة ماسة إلى قادة أفارقة أكثر استجابة ومسؤولية، أي: تعزيز جودة القيادة. بجانب توجيه مزيد من الاهتمام ببناء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة.

الهوامش والإحالات:

(١) بيتر ماوي، «انقلاب غينيا: هل زادت وتيرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا؟،» BBC عربي، (٨، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://www.bbc.com/arabic/world-58478419.

(2) Peter Mwai, "Sudan coup: Are Military Takeovers on the Rise in Africa?," *BBC*, October 26, 2021, https://www.bbc.com/news/world-africa-46783600.

(3) Abhishek Mishra, "Coups Are Making a Comeback in Africa, But What's Driving Them?," *Observer Research Foundation*, November 01, 2021, https://www.orfonline.org/expert-speak/coups-are-making-a-comeback-in-africa/.

(4) Mwai, "Sudan coup: Are Military Takeovers on the Rise in Africa?".

(5) David Kiwuwa, "Return of the Generals: Reflections on the Military Coups in Zimbabwe and Sudan," *The Africa Portal*, April 30, 2019, https://www.africaportal.org/features/return-generals-reflections-military-coups-zimbabwe-and-sudan/.

(6) Muhammad Suleiman, "Towards a Better Understanding of the Underlying Conditions of Coups in Africa," *E-International Relations*, September 24, 2021, https://www.e-ir.info/2021/09/24/towards-a-better-understanding-of-the-underlying-conditions-of-coups-in-africa/.

(7) Suleiman, "Towards a Better Understanding of the Underlying Conditions of Coups in Africa".

(8) Paul-Simon Handy and Félicité Djilo, "AU Balancing Act on Chad's Coup Sets a Disturbing Precedent", *Institute for Security Studies*, June 2, 2021, https://issafrica.org/iss-today/au-balancing-act-on-chads-coup-sets-a-disturbing-precedent.

(9) "Robert Mugabe Deposed in Zimbabwe: Africa's Long and Bloody History of Military Coups," *First Post*, November 20, 2017, https://www.firstpost.com/world/robert-mugabe-deposed-in-zimbabwe-africas-long-and-bloody-history-of-military-coups-4218569.html.

(10) Kiwuwa, "Return of the Generals: Reflections on the Military Coups in Zimbabwe and Sudan".

(11) Mwai, "Sudan coup: Are Military Takeovers on the Rise in Africa?".

(12) Jonathan Powell and Salah Ben Hammou, "Failed Coups But Successful Transition?: On Textualizing Sudan's Latest Coup Plot," *The Cairo Review of Global Affairs*, October 12, 2021, https://www.thecairoreview.com/essays/failed-coups-but-successful-transition-on-textualizing-sudans-latest-coup-plot/.

(13) Judd Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup," *CSIS*, September 8, 2021, https://www.csis.org/analysis/guinea-causes-and-consequences-west-africas-latest-coup.

(14) Samir Bhattacharya, "Military Coup in Guinea and its Implications for Democratic Governance in Africa," *Vivekananda International Foundation*, September 9, 2021, https://www.vifindia.org/article/2021/september/09/military-coup-in-guinea-and-its-implications-for-democratic-governance-in-africa.

(15) Jibrin Ibrahim, "Coups and the Spectre of Military Rule in West Africa," *Head Topics*, September 10, 2021, https://headtopics.com/ng/coups-and-the-spectre-of-military-rule-in-west-africa-by-jibrin-ibrahim-21726548.

(16) David Thomas, "Coups and Longer Term Limits Will Not Bring Stability or Development," *African Business*, September 26, 2021, https://african.business/2021/09/technology-information/coups-and-longer-term-limits-will-not-bring-stability-or-development/.

(17) Sean Zeigler, "Are Military Coups Back in Style in Africa?," *Rand*, December 1, 2021, https://www.rand.org/blog/2021/12/are-military-coups-back-in-style-in-africa.html.

(18) "A New Coup Derails Mali's Transition," *Institute for Security Studies*, May 31, 2021, https://issafrica.org/iss-today/a-new-coup-derails-malis-transition.

(19) Boubacar Haidara, "Inside Mali's Coup Within a Coup," *The Conversation*, May 26, 2021, https://theconversation.com/inside-malis-coup-within-a-coup-161621.

(20) Jen Kirby, "The Coup in Sudan, Explained," *Vox*, October 29, 2021, https://www.vox.com/2021/10/29/22751437/sudan-coup-protests-al-burhan-hamdok.

(21) Cathrin Schaer, "Coups, Cash and Political Complexity: What Next for Sudan?," *DW*, October 25, 2021, https://www.dw.com/en/coups-cash-and-political-complexity-what-next-for-sudan/a-59585883.

(22) Armed Conflict Location & Event Data Project, *Appetite for Destruction: The Military Counter-Revolution in Sudan* (Armed Conflict Location & Event Data Project, 2021), https://acleddata.com/2021/10/29/appetite-for-destruction-the-military-counter-revolution-in-sudan/.

(23) Nic Cheeseman, "Lessons from Africa: Is There Such a Thing as a 'Good Coup'?", *The Africa Report*, September 20, 2021, https://www.theafricareport.com/128857/lessons-from-africa-is-there-such-a-thing-as-a-good-coup/.

(24) Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup".

(25) Manal Taha and Joseph Tucker, *Dissecting Sudan's Coup* (The United States Institute of Peace, 2021), https://www.usip.org/publications/2021/10/dissecting-sudans-coup.

(26) Zeigler, "Are Military Coups Back in Style in Africa?".

(27) Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup".

(٢٨) ماوي، «انقلاب غينيا: هل زادت وتيرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا؟»، BBC عربي.

(29) Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup".

(30) "Impunity Rules as Juntas Take Over in Mali, Chad, Guinea," *France 24*, September 7, 2021, https://www.france24.com/en/live-news/20210907-impunity-rules-as-juntas-take-over-in-mali-chad-guinea.

(31) Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup".

(32) Emily Cole and Kadiatou Keita, How to Respond to a 'Year of Coups?' We Can Try in Mali, (*The United States Institute of Peace*, 2021), https://www.usip.org/publications/2021/10/how-respond-year-coups-we-can-try-mali.

(33) Haidara, "Inside Mali's Coup Within a Coup".

(34) Fatoumata Diallo, "Were US Soldiers Really Involved in Guinea's Latest Coup?", *The Africa Report*, September 16, 2021, https://www.theafricareport.com/127544/were-us-soldiers-really-involved-in-guineas-latest-coup/.

(35) "Guinea: Can Doumbouya Lead the Country in a Peaceful Transition?," *The Africa Report*, September 22, 2021, https://www.theafricareport.com/129133/GUINEA-CAN-DOUMBOUYA-LEAD-THE-COUNTRY-IN-A-PEACEFUL-TRANSITION/.

(36) Ahmed Soliman, "Reversing the Military Coup in Sudan," *Chatham House*, November 11, 2021, https://www.chathamhouse.org/2021/11/reversing-military-coup-sudan.

(37) Zeigler, "Are Military Coups Back in Style in Africa?".

(38) Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup".

(39) David Zounmenou, "Can Coups be Removed from Guinea's Political Culture?," *The Institute for Security Studies*, September 24, 2021, https://issafrica.org/iss-today/can-coups-be-removed-from-guineas-political-culture.

(40) Oswald Padonou, "Guinea – Mali: Are Special Forces Threatening Democracy?", *The Africa Report*, September 13, 2021, https://www.theafricareport.com/125988/guinea-mali-are-special-forces-threatening-democracy/.

(41) Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup".

(42) John Campbell and Nolan Quinn, "What's Happening to Democracy in Africa?", *Council on Foreign Relations*, May 26, 2021, https://www.cfr.org/article/whats-happening-democracy-africa.

المشهد السياسي المغربي في ضوء انتخابات ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م

د. البشير المتاقي، أستاذ باحث في القانون العام وعلم السياسة،
جامعة السلطان مولاي سليمان، المملكة المغربية.

الكلمات المفتاحية:
(الانتخابات، العدالة والتنمية، حزب الاستقلال، الانتخابات التشريعية، الأحزاب السياسية)

تعد الانتخابات التي أجريت بتاريخ ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م، ثالث استحقاق انتخابي في ظل دستور المملكة المغربية لعام ٢٠١١م، والملاحظ، أن هذا الاستحقاق جمع بين انتخابات تشريعية برلمانية ومحلية عَنَت مجالس الجماعات الترابية ومجالس الجهات، وانتخابات غير مباشرة عَنَت مجالس العمالات أو الأقاليم، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم كل الاستشارات الانتخابية في يوم واحد، الأمر الذي كان له أثره البارز في نسبة المشاركة المرتفعة، مقارنة بباقي الاستحقاقات الانتخابية السابقة[١].

رافق التحضير للانتخابات العامة في ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م، نقاش كبير حول القوانين المؤطرة لهذا الاستحقاق بين الأحزاب السياسية (أغلبية ومعارضة)[٢]. وأثير نقاش كبير حول موضوع القاسم الانتخابي الذي عارضه حزب العدالة والتنمية، باعتباره الحزب الأول في الاستحقاقات التشريعية السابقة، معتبرًا أن اعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية سيؤثر في بنية النتائج، وموقع الحزب الذي قاد الحكومة لولايتين حكوميتين متتاليتين في ظل دستور[٣] عام ٢٠١١م، إلا أن اللافت للانتباه، هو التراجعات الكبيرة لحزب العدالة والتنمية؛ التي لم تكن بسبب القاسم الانتخابي المعتمد، علماً أننا بدراسة تقنية لنتائج هذه الانتخابات، التي بوأت حزب التجمع الوطني للأحرار المرتبة الأولى، سنجد أن حزب العدالة استفاد من اعتماد هذا القاسم، وإلا لكانت نتائجه أضعف بكثير مما حصل عليه.

بعد إعلان النتائج، التي تصدر نتائجها حزب التجمع الوطني للأحرار؛ كحزب ليبرالي، علما أنه شارك في الحكومة الأولى والثانية التي تولى رئاستها حزب العدالة والتنمية، فتح زعيم الحزب النقاش مع

أغلبية الأحزاب السياسية؛ بقصد تشكيل الحكومة، وبعد نقاش بين الأحزاب السياسية، وتعبيرها عن رغبتها في التحالف الحكومي المرتقب، اقتصر التحالف -في نهاية المطاف- على ثلاثة أحزاب، هي: التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال؛ وهي الأحزاب الأولى في تراتبية النتائج المتحصل عليها، في حين اصطفت باقي الأحزاب السياسية، مثل: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الحركة الشعبية، والاتحاد الدستوري، والتقدم والاشتراكية ... في صفوف المعارضة، وهو ما يمكن أن يعطي معارضة برلمانية قوية؛ مؤهلة لمراقبة الحكومة، وبوصفها قوة اقتراحية في الجانب التشريعي.

إذن، كيف يمكن قراءة النتائج التي لم تكن ضمن التوقعات البحثية أو لدى المتتبعين، وبخاصة بعد الهزيمة المدوية لحزب العدالة والتنمية؟ وكيف يمكن قراءة التحالف الحكومي؟ وما مرتكزاته؟ وما البرنامج الحكومي المقدم؟ وما مقتضيات ميثاق الأغلبية الذي وقعته الأحزاب الحكومية؟

أولًا: المقتضيات الدستورية والقانونية المؤطرة للعملية الانتخابية

تضمن دستور عام ٢٠١١م، مجموعة من المقتضيات القانونية التي تسعى إلى تعزيز مكانة ودور المواطن في مجال الانتخابات[٤]، باعتبار هذه الأخيرة تشكل جوهر الديمقراطية، شريطة العمل على تطبيق مقتضياته واحترام مضامينه، واستحضار غاياته وأهدافه.

وإذا كان دستور ٢٠١١م يستهدف تجديد وتدعيم دولة المؤسسات بالمغرب، فإن ذلك يبقى رهين توفر مجموعة من الشروط، لعل أهمها الحرص على ضمان نزاهة وشفافية مختلف عمليات الاقتراع، سواء منها المتعلقة بالانتخابات التشريعية أو بانتخاب مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى[٥].

فنزاهة الانتخابات تعدُّ الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي، إذ تضفي الشرعية على المؤسسات المنتخبة، وتجعل المواطن يشارك في صنع القرار وتوجيه السياسات في بلده. ومن ثم، فإنّ المشاركة السياسية تصبح هدفًا ووسيلة، فهي هدف؛ لأنّ الحياة الديمقراطية السليمة تركز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير العام، والعمل لصالح المجتمع، وهي وسيلة؛ لأنّه من خلال المشاركة؛ يشعر الناس بأهميتها، ويمارسون طرائقها وأساليبها، وتتأصل فيهم أنماط وأساليب تصبح جزءًا من سلوكهم وثقافتهم[٦].

وبالرجوع إلى مضامين الوثيقة الدستورية، يتضح -بشكل جلي- أن المشرع الدستوري كان حريصًا في وضعه لمقتضيات الدستور الجديد، على تخليق الحياة العامة، وضمان نزاهة الانتخابات، وإرساء دولة المؤسسات، وحماية الحقوق والحريات... ونلاحظ كذلك، تضمين الدستور لأحكام خاصة وأحكام عامة؛ تتعلق بنزاهة الانتخابات.

وفي هذا الاتجاه ينص الفصل ١١ من الباب الأول، على أن: الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.

«السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المرشحين، وبعدم التمييز بينهم.»

وينص الفصل نفسه أيضًا، على أن: «القانون يحدد القواعد التي تضمن الاستفادة، على نحو منصف، من وسائل الإعلام العمومية، والممارسة الكاملة للحقوق والحريات الأساسية، المرتبطة بالحملات الانتخابية، وبعمليات التصويت، وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها»، و«يحدد القانون شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، طبقًا للمعايير المتعارف عليها دوليا.»

وتنص الفقرة الخامسة من الفصل نفسه، على أن: «كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون».

وقد نصت الفقرة الثالثة من الفصل ١٣٥ من دستور عام ٢٠١١م، على أن: «تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر»، ويعدُّ هذا الفصل الدستوري، بمثابة ثورة حقيقية في أساليب تجديد المؤسسات المنتخبة وتحديثها، إذ إن مجالس الجهات لم تكن تنتخب -في ظل الدساتير السابقة- عن طريق الاقتراع العام المباشر، وإنما كانت تتم عن طريق الاقتراع العام غير المباشر، وهذا ما أثار كثيرًا من الإشكاليات المتعلقة بنزاهة العمليات الانتخابية، وبمشاركة الناخبات والناخبين -بشكل مباشر- في اختيار ممثليهم في مجالس الجهات.

ومن شأن هذا المقتضى الدستوري، أن يعزز سلطة الناخبين والناخبات في اختيار ممثليهم، كما أن من شأنه، أن يدعم سلطة المحاسبة التي يملكها المواطنون والمواطنات تجاه المؤسسات المنتخبة[٧]، وهو كفيل -أيضًا- بالحد من كل المظاهر والممارسات التي من شأنها المساس بنزاهة العمليات الانتخابية ومصداقيتها. كما اتسم بتجديد النقاش العمومي والسياسي ذي الصلة بإعمال مبدأ التمييز الإيجابي في أفق المناصفة، وعدم التمييز بين المرأة والرجل في جميع الحقوق؛ بما فيها المشاركة السياسية....[٨]، إذ سبق وأن تم إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيل السيدات، الموجه لتقوية قدرات السيدات التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية[٩].

كما تم التنصيص منذ الانتخابات السابقة، على تخصيص ثلث المقاعد -على الأقل- للسيدات في كل دائرة انتخابية، على ألاّ يحول ذلك دون حقهن في الترشح؛ برسم المقاعد المخصصة للجزء الأول من لائحة الترشيح (المادة ٧٦ من القانون التنظيمي ٥٩,١١ المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية)، كما نصت المادة ٨٥ من القانون نفسه، على أن: تشتمل كل لائحة ترشيح على جزأين، يتضمن الأول: عددًا من الأسماء يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء، مع بيان ترتيبهم فيه[١٠].

وتعدُّ هذه الانتخابات، هي ثالث انتخابات تشريعية، وثاني انتخابات محلية بعد دستور عام ٢٠١١م، الذي وسع صلاحيات مجالس الجهات، وأصبح انتخابها مباشرة من المواطنين، على عكس ما كان يجري سابقًا، من انتخابها من طرف أعضاء المجالس البلدية، أو ممن يوصفون بالناخبين الكبار. وبحسب التقسيم الإداري الجديد، تم تقليل جهات المملكة المغربية من ١٦جهة إلى ١٢جهة.

ثانيًا: السياق العام لانتخابات ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م

دخلت الأحزاب السياسية غمار المنافسة الانتخابية رغم ظروف جائحة كورونا، موظفةً كل الآليات التواصلية لاستمالة الناخبين، وعلى أساس قانوني مؤطر للعملية الانتخابية، عنوانه البارز هو: القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين[١١]، قد بدأت الحملة الانتخابية في الساعة الأولى من يوم الخميس ٢٦ أغسطس عام ٢٠٢١م، واستمرت إلى حدود الساعة الثانية عشرة ليلًا من يوم الثلاثاء ٧ سبتمبر عام ٢٠٢١م، أي: كانت على مدى ١٣ يومًا متواليًا.

ارتكز التنافس -بشكل كبير- بين الأحزاب الأكثر امتدادا في المجتمع أو ما اصطلح عليه بالأحزاب الكبرى، وهي إضافة إلى باقي الأحزاب المشاركة، تشكل ما مجموعه ٣١ حزبًا سياسيًا.

وتتمثل الأحزاب الأكثر تنافسية؛ في كل من: التجمع الوطني للأحرار، والاستقلال، وحزب الأصالة والمعاصرة، والعدالة والتنمية، والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي، ثم حزب الاتحاد الدستوري، والتقدم والاشتراكية.

ساهم التنافس الكبير، والحملات الانتخابية لهذه الأحزاب في رفع نسب المشاركة وطنيًا، لتبلغ, ٥٠,٣٥٪ بارتفاع ملحوظ، مقارنة مع تشريعيات عام ٢٠١٦م، التي لم تتجاوز ٤٣٪. الأمر الذي يؤشر على نجاح العملية الانتخابية، بل سيكون المغرب قد نجح في كسب رهان تنظيم ثلاث انتخابات عامة على كامل التراب الوطني، وفي يوم واحد؛ ويتعلق الأمر، بالانتخابات: التشريعية والجماعية والجهوية، رغم الإكراهات المرتبطة بالإجراءات الاحترازية من وباء كورونا.

وبمرور هذه الانتخابات في ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م؛ كمؤشر على نجاح الأحزاب المتنافسة -كذلك- في تجاوز مأزق منح التزكيات، التي تؤدي إلى دفع النخب السياسية إلى الواجهة[١٢]، ففي الوقت الذي أرجأ فيه عدد من الدول تنظيم الانتخابات إلى إشعار آخر، في انتظار زوال جائحة كورونا، وفي ظل سياق سياسي مختلف، أبرز سماته: أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة فرضها تفشي الفيروس، شهد المغرب استحقاقات انتخابية بحضور أكثر من ٥٠٠٠ مراقباً وملاحظاً، وقفوا على حسن سيرها وتنظيمها وخلوها من الشوائب[١٣]، وينتمون لأكثر من ٤٤ منظمة غير حكومية؛ لمراقبة الانتخابات، بحسب ما صرح به المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ثالثًا: نتائج الانتخابات لـ ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م

عقد وزير الداخلية بتاريخ التاسع من سبتمبر عام ٢٠٢١م، ندوة صحفية لتقديم النتائج شبه النهائية للانتخابات التشريعية عام ٢٠٢١م، فيما تم نحو ٩٦٪ من فرز الأصوات، قبل أن تعلن وزارة الداخلية في الساعة الحادية عشر من اليوم نفسه (عبر موقع الانتخابات) النتائج النهائية[١٤].

وبناء عليها، حصل حزب التجمع الوطني للأحرار على ١٠٢ مقعداً، من أصل ٣٩٥ مقعداً، بزيادة ٦٥ مقعداً، مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٦م، التي حصل فيها على ٣٧ مقعداً.

في حين حافظ حزب الأصالة والمعاصرة على المرتبة الثانية، على الرغم من فقدانه لنحو ٢٠ مقعدًا، مقارنة بنتائج انتخابات عام ٢٠١٦م[١٥]، وفيما يخص حزب الاستقلال، فقد حافظ على المرتبة الثالثة؛ مستفيداً من زيادة في عدد المقاعد؛ أكثر مما حصل عليه في انتخابات ٢٠١٦م، إذ استطاع الحصول على ٨١ مقعداً في هذه الانتخابات، أي: ما يزيد عن نحو ٣٢ مقعداً، مقارنة بما حققه في عام ٢٠١٦م. متبوعاً بالأحزاب الخمس الأخرى، على النحو الآتي: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (٣٥ مقعداً)، وحزب الحركة الشعبية (٢٦ مقعداً)، والتقدم والاشتراكية (٢٠ مقعداً)، والاتحاد الدستوري (١٨ مقعداً)، والعدالة والتنمية (١٢ مقعداً)، بينما حصلت باقي الأحزاب الأخرى على ١٢ مقعداً.

لكن اللافت (وكما سبقت الإشارة إلى ذلك)، هو الخسارة الكبيرة لحزب العدالة والتنمية، التي فقد فيها ١١٣ مقعداً، بل وفشل فيها أغلبية قياديّه ومنهم الأمين العام نفسه، في الفوز بمقعد برلماني؛ ليحتل المرتبة الثامنة[١٦].

وربما كان تصدر حزب العدالة والتنمية لممارسة السلطة طيلة عشر سنوات هو ما جعله مستهدفًا من قبل منافسيه من جهة، كما أنهكه -كذلك- توالي الأزمات والصراعات الداخلية، ولاسيما في الولاية الأخيرة، إذ شهد تصدّعًا في البيت الداخلي للحزب بين تيار «الإستوزار» وتيار «المواقف»، الشيء الذي أفقده شعبيته وتسبّب في خسارته رصيده الانتخابي[١٧].

ويمكن أن نقدم مقارنة بسيطة بين نتائج المقاعد المتحصل عليها في تشريعيات عام ٢٠٢١م وتشريعيات عام ٢٠١٦م بين الأحزاب الثمانية الأولى؛ كما يبين الجدول الآتي:

الهيئات السياسية	عدد المقاعد ٢٠٢١م	عدد المقاعد ٢٠١٦م	الفارق
حزب التجمع الوطني للأحرار	١٠٢	٣٧	+٦٥
حزب الأصالة والمعاصرة	٨٦	١٠٢	-١٦
حزب الاستقلال	٨١	٤٦	+٣٥
حزب الاتحاد الاشتراكي	٣٥	٢٠	+١٥
حزب الحركة الشعبية	٢٩	٢٧	+٢

الهيئات السياسية	عدد المقاعد ٢٠٢١م	عدد المقاعد ٢٠١٦م	الفارق
حزب التقدم والاشتراكية	٢١	١٢	+١٠
حزب الاتحاد الدستوري	١٨	١٩	-١
حزب العدالة والتنمية	١٣	١٢٥	-١١٢
الأحزاب السياسية الأخرى	١٥٢٥ مقعدًا		

جدول: مقارنة بين نتائج المقاعد المتحصل عليها في تشريعيات عام ٢٠٢١م، وتشريعيات عام ٢٠١٦م؛ بين الأحزاب الثمانية الأولى.

ويلاحظ من خلال الجدول، أن حزب التجمع الوطني للأحرار، حقق زيادة كبيرة مقدراها ٦٥ مقعداً مابين انتخابات عام ٢٠١٦م وانتخابات عام ٢٠٢١م، وتبوأ بها المرتبة الأولى بـــ ١٠٢ مقعداً، بينما خسر العدالة والتنمية -بشكل كبير- ١١٢ مقعدًا، بعدما كان يتصدر تشريعيات ٢٠١٦م بـــ١٢٥ مقعداً، ليحتل في تشريعيات عام ٢٠٢١م المرتبة الثامنة بـــ١٣ مقعداً فقط، وهو ما يمكن وصفه بالاندحار الكبير لحزب العدالة والتنمية الذي قاد التجربتين الحكوميتين منذ عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠٢١م.

ومن الملاحظات على النتائج:

- فوز حزب التجمع الوطني للأحرار بالمرتبة الأولى، بما مجموعه ١٠٢ مقعداً، بفارق ١٦ مقعداً عن حزب الأصالة والمعاصرة، الذي احتل المرتبة الثانية بـــ ٨٦ مقعدًا، ثم بفارق ٢١ مقعداً عن حزب الاستقلال، الذي احتل المرتبة الثالثة بـــ ٨١ مقعداً، بينما تفوق بفارق ٦٧ مقعداً على حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي احتل المرتبة الرابعة بـــ ٣٥ مقعداً.
- نجد من الأحزاب المشاركة من مجموع ٣١ حزباً، سبعة أحزاب فقط، هي التي احتلت المراتب الأولى، إذ نجد حصيلتها من النتائج هي نفسها –تقريبا– من حيث الترتيب، سواء على مستوى انتخابات أعضاء مجلس النواب أو على مستوى مجلس الجهات، أو على مستوى انتخابات أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات؛ مع اختلاف طفيف، من خلال تبادل المواقع، بحسب المقاعد المتحصل عليها.
- اندحار حزب العدالة والتنمية، الذي رأس الحكومة في الولاية المنتهية (٢٠١٦م-٢٠٢١م)، وتقهقره إلى المرتبة الثامنة، بما مجموعه ١٣ صوتًا فقط، ولولا القاسم الانتخابي بمعطياته الجديدة، الذي رفضه الحزب سابقًا، لما حاز الحزب على هذه المقاعد أصلًا.
- والخلاصة، رغم كل التحليلات المرتبطة بدراسة نتائج الانتخابات، سواء دراسة كمية أو نوعية، فإن ما يمكن استنتاجه، هو أن التصويت وُصِف بالتصويت العقابي ضد حزب العدالة والتنمية، الذي لم يفِ بكثير من وعوده الانتخابية والسياسية، أثناء توليه ممارسة العمل الحكومي. إضافة إلى مداخل أخرى، يمكن الوقوف عندها، في تناول هذا الموضوع؛ في علاقته بالتدبير الحكومي.

النتائج كمحدد في الائتلاف الحكومي

إذا كانت المعارضة البرلمانية تعمل على إبراز تناقضات العمل الحكومي وسلبياته؛ لبناء برنامج يتوافق مع انتظارات المواطنين؛ لاستمالتهم في الانتخابات اللاحقة، إلا أن هذا لا يستقيم في قراءة التحالف الحكومي، الذي قاده حزب شارك في التجربتين الحكوميتين بحقائب وزارية وازنة، ولم يتأثر بالانتقادات التي وجهت للحكومة التي قادها حزب العدالة والتنمية، ليجد حزب التجمع الوطني للأحرار نفسه أمام خيار تحالف ثلاثي مريح، لتشكيل الأغلبية من الأحزاب المتقدمة في ترتيب الانتخابات، أي: حزبي الأصالة والمعاصرة، والاستقلال.

وما أكد هذا المعطى، هو: الإعلان الرسمي للأحزاب الثلاثة الأولى، تشكيل الأغلبية الحكومية؛ والتوافق على تدبير المجالس الترابية المنتخبة، على مستوى الجهات، برئاسة كل حزب لأربع جهات، وفي مستوى الجماعات الكبرى؛ وهو تقدم ملموس فيما يخص التنسيق بين الأحزاب الحكومية على المستوى المحلي؛ لما تكتسيه الجماعات الترابية من أدوار دستورية مهمة في تطور اللامركزية الترابية، وفي ظل العودة إلى المحلي وسياسة القرب التي اعتمدتها المملكة المغربية مند بداية الألفية الثالثة.

مما فتح المجال لطرح تساؤلات عدة، حول المشهد السياسي المقبل، ومدى قدرة الأحزاب الثلاثة على تحمل أعباء المرحلة، وكذلك، الوفاء بوعودها التي قطعتها خلال حملتها الانتخابية.

في ظل التوقعات الكبرى لفئات عريضة من المجتمع، تتعلق أساسًا بالتوظيف، وتقديم خدمات جيدة في الصحة والتعليم؛ بوصفها قطاعات اجتماعية، في ظل سياق وطني ودولي جديد متأثر بتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

وبالتالي، فالحكومة الحالية، ستكون أمامها تحديات، تتعلق بتنفيذ وعودها الانتخابية خلال الحملة الانتخابية، وبخاصة الوعود المرتبطة بأولويات الشغل والصحة والتعليم بالدرجة الأولى[١٨]. وهي رهانات تضمنها النموذج التنموي الجديد، الذي أعدته لجنة ملكية بعد مشاورات واسعة استمرت سنة ونصف السنة، في مختلف ربوع المملكة، ووضعت رؤية إستراتيجية لمغرب المستقبل، عنوانها البارز: الاهتمام بالعنصر البشري، وبناء مجتمع المعرفة؛ لمجابهة رهانات المستقبل، من خلال التعليم والصحة والتوظيف؛ لتحقيق الكرامة الإنسانية. وبالرجوع إلى أهم المبادرات المرتبطة بالسياسة التعليمية، أي: ما أقدمت عليه وزارة التربية الوطنية، من خلال تسقيف السن القانونية للالتحاق بمهنة التدريس، أي: عدم تجاوز المترشح لسن ٣٠سنة، وما أثاره هذا القرار من اعتراض فئات واسعة من حاملي الشهادات، علمًا أن رئيس الحكومة وعد برفع أجور بعض رجال التعليم خلال الحملة الانتخابية، وهو ما لقي استحسانًا من طرف فئة رجال التعليم، إضافة إلى وعد الأحزاب الحكومية بمراجعة ملف أساتذة التعاقد، الذي عرف احتجاجات ومقاطعة للتدريس مرات عديدة.

ورغم التوقعات الكبيرة، فإن الحكومة الحالية، تتمتع بأغلبية مريحة، وتحالف منسجم لثلاثة أحزاب، قد يساعد رئيس الحكومة لتنزيل البرنامج الحكومي، وتفعيل مقتضيات ميثاق الأغلبية الحكومية، علمًا أنها حكومة بوزارات تدبر قطاعات وزارية كبيرة، وعددها محدد، عكس الحكومة السابقة، التي غاب فيها الانسجام الحكومي، وخضعت لمنطق الترضيات والتحالف في توزيع الحقائب الوزارية.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ: الأحزاب المكونة لهذا الائتلاف، وقعت -في وقت لاحق- بتاريخ ٦ ديسمبر عام ٢٠٢١م، «ميثاق الأغلبية»، الذي يحدد خارطة طريق عملها، وجاء ذلك بحسب بيان للأغلبية الحكومية المكونة من أحزاب: التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال[١٩].

وأوضح بيان صادر عن الائتلاف الحكومي، أنّ الميثاق «يعد إطارًا مؤسساتيًا وأخلاقيًا وسياسيًا، ومرجعًا يحدد أساليب العمل ويوحدها، وينسق التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والبرلمانية، بما يتيح توطيد الانسجام وتعميقه بين مكونات الأغلبية»[٢٠].

وفي هذا الصدد، اعتبر رئيس الحكومة «عزيز أخنوش» أنّ: ميثاق الأغلبية، يشكل «تعاقداً سياسياً وأخلاقياً» بين مكونات التحالف الحكومي، لتحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي والتزامات أحزاب التحالف الانتخابية. واعتبر «أخنوش» هذه: «اللحظة السياسية الفارقة، تحمل في طياتها كثيراً من الرسائل؛ أبرزها: أننا أمام انطلاق تجربة سياسية جديدة، بثقافة تدبيرية مغايرة، وبأولويات واضحة، وأجندة زمنية محددة، وبمنظور جديد يقوم على التعاون والاحترام المتبادل بين مكونات التحالف، ويقطع الصلة مع بعض أساليب الماضي، التي حالت من دون الارتقاء بمؤسسات التحالف إلى هيئات لصناعة الحلول»[٢١].

من جهته، قال «عبد اللطيف وهبي»، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، إن لقاء قادة التحالف، يأتي: «في لحظة تاريخية وسياسية دقيقة من حياة بلادنا»، وهو ما يفرض في نظره «ضرورة التحلي بالأخلاق العالية، وبالمسؤولية الكاملة، لتقوية حاضر بلادنا، وتطوير مستقبلها، وضمان حقوق مواطنيها، وصيانة حوزتها الترابية ووحدتها الوطنية».

وأشار «نزار بركة»، الأمين العام لحزب الاستقلال، إلى أن الميثاق: «يجسد الحرص المشترك» لأحزاب الأغلبية على نهج الإنصات للمجتمع والتجاوب مع الإرادة الشعبية «التي بوَّأتنا صدارة المشهد السياسي ببلادنا، واختارتنا كبديل ديموقراطي لقيادة هذه المرحلة الجديدة من تاريخ بلادنا»[٢٢].

وعموماً، فالحكومة الحالية تتوافر على كفاءات مهمة، وبخاصة في المجالات الاقتصادية والتقنية، مما يؤهلها لتنفيذ جيد ليس لبرنامجها فقط، بل لتفعيل مخطط البرنامج التنموي، والنهوض بالمجال الاجتماعي، وجلب الاستثمارات جهات المملكة كلها، وقوة جذب لرجال الأعمال.

خاتمة

تعد انتخابات ٨ سبتمبر، أحد الرهانات الكبرى في ظل العشرية الثانية من دستور عام ٢٠١١م، في ظل الجائحة، وهي التي أوصلت (للمرة الأولى) حزب التجمع الوطني للأحرار لقيادة الحكومة، وأتاحت عودة لافتة لأحزاب الحركة الوطنية إلى المشهد السياسي، باحتلالها مراكز متقدمة في الانتخابات، وبخاصة حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لكن العنوان البارز لهذه الانتخابات، هو: التناوب السياسي الجديد الذي أفرزته صناديق الاقتراع، وكذلك، التراجع الكبير لتيار الإسلام السياسي، بعد توليه سلطة ممارسة المعارضة لسنوات، مما يجعلنا نطرح التساؤلات الآتية: هل أغلق «قوس» الإسلاميين، كما هو الشأن في أغلب بلدان الحراك العربي؟ وما رهانات ما بعد الإسلام السياسي؟ علمًا أن تيار الإسلام السياسي حاول لملمة أعطابه وعودة قيادته السابقة إلى الواجهة، رغم أن تمثيليته لا تؤهله لممارسة معارضة قوية، أمام تحالف حكومي منسجم ومتوافق مع الدولة، في ظل التوقعات التي لم تتوفق الحكومات السابقة في تلبية أغلبها.

الهوامش والإحالات:

(١) بلغت نسبة المشاركة السياسية في التصويت يوم الاقتراع ٨ سبتمبر عام ٢٠٢١م، ٥٠,٣٥٪، وبمقارنة -مبدئية- بين نسبة المشاركة في انتخابات أعضاء مجلس النواب عام ٢٠١٦ وعام ٢٠٢١م، يمكن القول: إن انتخابات عام ٢٠٢١م، قد عرفت زيادة بنسبة ٠٨,٠٦٪، بعدما كانت في عام ٢٠١٦م نحو ٤٢,٢٩٪.

(٢) نشير إلى أن استحقاقات الثامن من سبتمبر عام ٢٠٢١م، قد شارك فيها نحو ٣١ حزبًا، في حين كانت الأحزاب الكبيرة فقط هي التي قدمت برامج انتخابية.

(٣) علمًا أن حزب العدالة والتنمية شارك في عمليتين انتخابيتين: المحلية في عام ٢٠١٥م، والتشريعية في عام ٢٠١٦م، التي خرج منهما محتلًا مكانة متميزة، وحافظ على صدارته، باعتباره يستند على قاعدة انتخابية صلبة.

(٤) من أهم ما صرح به وزير الداخلية «عبد الوافي الفتيت»، فيما يخص كون نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بلغت نحو ٥٠,٣٥٪، مقابل ٤٢٪ في عام ٢٠١٦م، وقال إن: الانتخابات شهدت مشاركة ثمانية ملايين و٧٨٩ ألفًا و٦٧٦ ناخبًا وناخبة، أي: بزيادة ٢ مليون و١٥٢ ألفًا و٢٥٢ ناخبًا وناخبة، مقارنة بالانتخابات التشريعية عام ٢٠١٦م. كما أبرز الوزير -كذلك- أن نسبة المشاركة السياسية في الأقاليم الجنوبية المغربية كانت أكثر ارتفاعًا مقارنة بباقي المناطق بالمغرب، حيث تصدرت مدينة «العيون» نسب المشاركة، بما يعادل نحو ٧٠٪ من الأصوات.

(٥) وتتجلى الأحكام الخاصة، فيما تضمنته الفقرة الثانية من الفصل الثاني، التي تنص على أن: «تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم»، انظر: الدستور الجديد للمملكة المغربية صادر بتنفيذه الظهير الشريف، رقم: ١,١١,١٩، بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١١م، سلسلة المعرفة القانونية للجميع، دار الإنماء الثقافي، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

(٦) جمال آيت حموا، «إعادة النظر في عملية منح التزكيات الحزبية من أجل رفع المشاركة السياسية،» أخبارنا المغربية (١٧، سبتمبر، ٢٠١٥م)، https://www.akhbarona.com/writers/136672.html.

(٧) أحمد مفيد، «الدعامات الدستورية للانتخابات الجهوية والجماعية،» صحيفة هسبريس، (٢، سبتمبر، ٢٠١٥م)، https://www.hespress.com/-240705الجهوية-للانتخابات-الدستورية-الدعامات.html.

(٨) تقرير ملاحظي الانتخابات ٢٠١١م، للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

(٩) بحسب تقرير تقدم به رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان «إدريس الأزمي»، شكلت السيدات -فعليًا- نسبة ٢١,٩٤٪، من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و٣٨,٦٤٪، بالنسبة للانتخابات الجهوية، كما شهد عرض الترشيحات تشبيبًا متزايدًا، إذ إن الشباب أقل من ٣٥ سنة، مثلوا نحو ٢٩,٤١٪، من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية، و٢٦,٨٩٪، بالنسبة للانتخابات الجهوية.

(١٠) الملاحظ انه منذ الانتخابات السابقة، تم إدخال تعديلات على مدونة الانتخابات، بتقليص سن الترشيح من ٢٣ إلى ٢١ سنة، ورفع من نسبة تمثيلية المرأة إلى ١٢٪. وتم كذلك عام ٢٠١٥م، إلغاء العمل ببطاقة الناخب والإشعار الموجه للناخبين، إذ تم الاعتماد -فقط- على البطاقة الوطنية وحدها، وذلك في خطوة مهمة نحو إرساء لبنات شفافية العمليات الانتخابية وسلامتها، وكذلك، لمعالجة إشكالية العزوف؛ بدعوى عدم حصول المواطنين على بطاقة الناخب، التي تتيح لهم المشاركة في العملية الانتخابية.

(١١) بعد صدور كل المراسيم المؤطرة للعملية الانتخابية، والمتمثلة في انتخابات أعضاء مجلس النواب (بحسب المادة الثالثة من المرسوم رقم ٢,٢١,٣٥٦ بتاريخ (١٢، مايو، ٢٠٢١م)، الصادر بالصحيفة الرسمية، العدد ٦٩٨٧، بتاريخ (١٧، مايو، ٢٠٢١م)، وانتخابات أعضاء مجالس الجهات (بحسب المادة الثالثة من مرسوم رقم: ٢,٢١,٣٥٥، بتاريخ (١٢، مايو، ٢٠٢١م)، الصادر بالصحيفة الرسمية، العدد ٦٩٨٧، بتاريخ (١٧، مايو، ٢٠٢١م)، ثم انتخابات أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات (بحسب المادة الثالثة من مرسوم رقم: ٢,٢١,٣٥٤، بتاريخ (١٢، مايو، ٢٠٢١م)، الصادر بالصحيفة الرسمية، العدد ٦٩٨٧، بتاريخ (١٧، مايو، ٢٠٢١م).

(١٢) يعد موضوع منح التزكيات من الأهم الإشكالات المرتبطة بأزمة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ومدى احترام المساطر المعتمدة في عملية منح التز كيات وتختلف هذه المساطر والمعايير من حزب إلى آخر. ففي الوقت الذي اختارت فيه بعض الأحزاب السياسية الاعتماد على أسلوب وضع لجنة تتكفل بمهمة تدبير عملية منح التز كيات، أخرى أسلوب الاستمارات، فيما اناطت أحزاب أخرى الامر الى المجالس الوطنية، أو المكاتب السياسية. كأجهزة تقريرية لها شرعية مؤسساتية داخل الحزب.

(١٣) محمد إنفي، «المشهد السياسي المغربي على ضوء انتخابات ٨ سبتمبر ٢٠٢١م: تناوب جديد بطعم التغوُّل،» وجدة سيتي، (٨، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://www.oujdacity.net/debat-article-146589-ar.

(١٤) «نتائج الانتخابات التشريعية،» موقع وزارة الداخلية للمملكة المغربية، (٨، سبتمبر، ٢٠٢١م)، http://www.elections.ma/.

(١٥) رغم الخلاف الذي برز في المؤتمر الرابع المنعقد في فبراير عام ٢٠٢٠م، فقد تجاوز الحزب أزمته الداخلية وحقق نتائج متقدمة.

(١٦) ما أدى إلى إصدار الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بيانًا تعبر فيه عن استقالة أعضاء الأمانة العامة للحزب مع استمرارهم في تسيير شؤونه.

(١٧) أسماء أفساحي، شادي ياسن، «انتخابات ٨ سبتمبر،» العمق المغربي، (١٤، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://al3omk.com/679685.html.

(١٨) «انتخابات ٨ سبتمبر» تفرز خريطة سياسية مغايرة وانتظارات تدبيرية كبيرة،» صحيفة هسبريس، (١٢، سبتمبر، ٢٠٢١م)، http://www.hespress.com/-873505-انتخابات8--شتنبر-تفرز-خريطة-سياسية-مغا.html.

(١٩) إذ وقع على الميثاق كلا من عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار (قائد الائتلاف الحكومي)، وعبد اللطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، ونزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال.

(٢٠) ويأتي هذا الميثاق، وفق البيان: «تجسيدًا لالتزامها الجماعي، واستمرارًا في مسار تحقيق طموح كافة مكوناتها في إرساء مرحلة جديدة في تاريخ التدبير الحكومي بالبلاد..» واعتبر البيان، أن هذا الميثاق: «يعطي أوسع الآفاق للعمل المشترك من أجل تنفيذ البرنامج الحكومي ٢٠٢١م-٢٠٢٦م، ويؤهل مكونات الأغلبية؛ لتكون في الموعد مع احتياجات الشعب المغربي وطموحاته وآماله، التي تعكسها الإصلاحات المتعهد بها من طرف أحزاب الأغلبية».

(٢١) «قادة التحالف الحكومي في المغرب يوقّعون «ميثاقاً للغالبية»،» الشرق الأوسط، (٧، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://aawsat.com/home/article/3345391/قادة-التحالف-الحكومي-في-المغرب-يوقّعون-«ميثاقاً-للغالبية».

(٢٢) «قادة التحالف الحكومي في المغرب يوقّعون «ميثاقاً للغالبية»،» الشرق الأوسط.

النظام الفيدرالي واستقرار الأنظمة السياسية في إفريقيا: نيجيريا وإثيوبيا أنموذجًا

د. **مبروك كاهي**، جامعة ورقلة، الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

(الفيدرالية، نيجيريا، إثيوبيا، الإثنيات، الاقتصاد العرقي، الحركات الانفصالية، نظام الحكم)

يُعدُّ النظام الفيدرالي أحد أبرز الحلول الأكثر شيوعًا في العالم؛ لمعالجة مشاكل الانقسام الاجتماعي، والتفاوت الجغرافي والاقتصادي، إلا أن عددًا قليلًا من الدول الإفريقية اعتمد هذا النظام لممارسة نظامًا للحكم، وللمحافظة على الأهداف القومية، وفي مقدمتها: الحفاظ على سلامتها الترابية، ويلاحظ -أيضًا- ومن خلال النموذجين المقدمين، فإن دولة نيجيريا اعتمدت النظام الفيدرالي منذ حصولها على استقلالها واسترجاعها لسيادتها الوطنية، في حين أن دولة إثيوبيا اعتمدت النظام الفيدرالي منذ تسعينيات القرن الميلادي المنصرم، لكن هذا النظام الذي تم اعتماده كحل، أصبح -بحد ذاته- التهديد الأول للوحدة والسلامة الترابية لكلا الدولتين، وتحاول هذه الورقة البحثية، البحث في أسباب فشل النظام الفيدرالي في كبح جماح الحركات الانفصالية، والحفاظ على الدولة من الانهيار؛ في حالتي نيجيريا وإثيوبيا.

الفيدرالية العرقية في نيجيريا

تعود جذور النظام الفيدرالي في نيجيريا إلى عام ١٩١٤م، أيام الاستعمار البريطاني، الذي بموجبه تم تقسيم البلاد إلى ثلاث مقاطعات أساسية: المنطقة الغربية، والمنطقة الشمالية، والمنطقة الشرقية، وتم اعتماد مدينة «لاغوس» عاصمة للنظام الفيدرالي، قبل أن تتحول العاصمة إلى مدينة «أبوجا». وتجدر الإشارة، إلى أنه قبل المرحلة الاستعمارية، فإن منطقة غرب إفريقيا ونيجيريا خصوصًا، لم تكن تحكمها دولة موحدة، بل كانت عبارة عن ممالك صغيرة، وإمارات مترامية الأطراف، وقبائل وشعوبًا مختلفة، وقد يكون هذا هو السبب الرئيس لجذور الفيدرالية في نيجيريا، حيث كانت الحل للحفاظ على الخصوصية وجمعها في كيان موحد، من دون الإخلال بالأنماط السياسية والاقتصادية، والأهم التركيبة الدينية والعرقية لشعوب نيجيريا،

وبالفعل، فقد بدأت الإدارة الاستعمارية البريطانية بتبني نظام الفيدرالية في نيجيريا عام ١٩١٤م، حيث قسمت البلاد إلى مقاطعتين رئيسيتين[١]: الأولى شمالية، والثانية جنوبية. وحافظت على خصوصية كل منطقة، ومن هنا (ومنذ السنوات الأولى لاستقلال نيجيريا في ستينيات القرن الميلادي المنصرم)، اعتمد الآباء المؤسسون لها، النظام الفيدرالي؛ كحل للحفاظ على الخصوصية الدينية والعرقية وحتى اللغوية، وعلى هذا الأساس، فجذور الفيدرالية في دولة نيجيريا، تعود إلى مرحلة ما قبل الحماية الاستعمارية البريطانية، لذا، فتبنيها في مرحلة استعادة السيادة لم يكن صعبًا، لكن وفي الوقت ذاته، فإنه لم يمنع من نشوب حرب أهلية، كما حدث عام ١٩٦٧م، التي استمرت ثلاث سنوات، ولم يمنع حدوث سلسلة انقلابات عسكرية، قبل أن يستقر الأمر في بداية تسعينيات القرن الميلادي المنصرم.

وبالرغم من اعتماد الفيدرالية الإدارية من قبل الحماية البريطانية في نيجيريا بين عامي: ١٩٠٠م و١٩١٤م، التي كان بالإمكان تجاوز التقسيم العرقي والديني والإثني فيها، وضم المجموعات المختلفة في مقاطعة واحدة على أسس جغرافية واقتصادية، إلا أن بريطانيا لم تفعل هذا الأمر، وأبقت على الوضع على حاله، وهو ما استمر حتى ما بعد المرحلة الاستعمارية، وعليه، فالفيدرالية النيجيرية هي فيدرالية عرقية وإثنية في أساسها، وتكرر الأمر في أغلب الدساتير التي عرفتها نيجيريا، مثل: دستور عام ١٩٤٧م، ودستور عام ١٩٥١م، ودستور عام ١٩٥٤م، وغيرها من الدساتير اللاحقة، التي وضعت الأساس العرقي للفيدرالية، أما عن الإثنيات الكبرى المسيطرة والمهيمنة في نيجيريا، فهي تتمثل في المجموعات الرئيسية الآتية: «الهوسا»، و«الفلاني»، و«الإيغبو»، و«اليوروبا»، وإضافة إلى هذا التقسيم العرقي، فإن هناك متغير آخر يتحكم في فيدرالية نيجيريا، وهو متغير الدين، حيث تتركز المجموعات المسيحية في جنوبي البلاد، والمجموعات المسلمة في شمالي البلاد، مع وجود تداخل في مناطق بينهما، مما جعل البلاد تسقط في عدد من المرات في أزمات ومناوشات عرقية وطائفية، مع الإشارة إلى أن تعداد دولة نيجيريا السكاني يتجاوز ٢٠٠ مليون نسمة، مما يجعل عدد الضحايا كبيراً في كل مرة، وينهك الدولة أكثر، ويهدد كيانها بالانفصال[٢].

الفيدرالية في إثيوبيا: بين الحتمية ومأزق الخصوصية

تُعدُّ دولة إثيوبيا الاستثناء الوحيد في القارة الإفريقية، التي لم تخضع للاستعمار الأوروبي الحديث، ولم تكن محمية تابعة له، رغم محاولة الإيطاليين وفشلهم في احتلالها، واكتفائهم باتفاق على تحديد الحدود ومناطق النفوذ، إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا في الحرب، حيث قررت الأمم المتحدة، وبضغط من المعسكر الغربي، ضم أراضي إريتريا التي كانت مستعمرة إيطالية إلى دولة إثيوبيا عام ١٩٥٢م،

التي كان لها طموح جارف للحصول على منفذ بحري، والوصول إلى البحر الأحمر، وبالفعل تم رفع العلم الإثيوبي على الأراضي الإريترية عام ١٩٥٨م، رغم معارضة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا.

وبالعودة إلى التركيبة الإثنية والعرقية لدولة إثيوبية في ظل النظام الدولي الجديد، فقد كانت تعتمد النظام الإمبراطوري حيث كان يحكمها «هيلا سيلاسي» (١٩٣٠م-١٩٧٤م) بنظام مركزية إدارية متسلطة، كما أن إثيوبيا متنوعة الإثنيات والعرقيات، ولا توجد عرقية تشكل أكثر من ٥٠٪ من سكان إثيوبيا، بل تكاد نسب العرقيات تكون متقاربة مع بعضها بعضًا، مما خلق نوعًا من الانسجام التعددي، ولكن ليس على صعيد الحكم أو التعايش، ومن جهة أخرى، يغلب طابع الديانة المسيحية والإسلام كأكبر ديانتين، إلا أن الدين الرسمي للبلاد كان دين الإمبراطور، وهو «المسيحية الإثيوبية الأمهرية»، حيث كانت عرقية الأمهرة التي ينتمي إليها الإمبراطور هي الإثنية المسيطرة على الحكم، بنظام مركزي سلطوي مدعوم من الغرب الرأسمالي، ولا سيما في خضم الحرب الباردة، ويعاني من النزاعات الداخلية، وعدم تساوي الفرص وتوزيع التنمية المحلية على باقي المناطق الأخرى للبلاد، ولم تكن فكرة الفيدرالية مطروحة بقدر ما كان النقاش يدور -بشكل أساسي- حول قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية، والمشاركة في الحكم وصنع القرار السيادي[٣].

وبالفعل، فإن التراكمات -السالفة ذكرها- ساهمت -بشكل كبير جدًا- في الإطاحة بالنظام الإمبراطوري الحليف للغرب الليبرالي، بانقلاب عسكري قاده الجنرال «منغيستو هايلي مريام»، الذي أنهى الحكم الإمبراطوري بالبلاد، ليكون «سيلاسي» آخر فرد من السلالة الإمبراطورية التي حكمت إثيوبيا، ويتم توجيه البلاد -كليةً- من المعسكر الغربي باتجاه المعسكر الشرقي، وتطبيق الماركسية الشيوعية اللينينية في إثيوبيا، وبالفعل تمكن «منغيستو» من الحصول على عدد من المساعدات، ولا سيما العسكرية من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى، وتم تقديم الاشتراكية الماركسية في إثيوبيا، على أنها الحل الأمثل للقضاء على سلبيات المرحلة السابقة، وضمان حق الأقليات في التنمية والعدالة الاجتماعية والحكم، وساد النظام العسكري والحكم الشمولي، الذي برزت معه الحركات الانفصالية والنزاعات الطائفية والعرقية، ولا سيما حول مناطق الرعي، ليجد النظام العسكري نفسه في مواجهة عدة حركات انفصالية؛ كالجبهة الشعبية لتحرير «الأورومو»، والجبهة الشعبية لتحرير «التيغراي»، والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وقد تمكنت الأخيرة، من تحقيق هدفها وتصحيح الخطأ الأممي في حقها، في تسعينيات القرن الميلادي المنصرم، لينتهي نظام «منغيستو» في مايو عام ١٩٩١م، ليحل محله نظام آخر[٤].

وهكذا، وبعد سقوط النظام السابق، أي: بين عامي: ١٩٩١م و١٩٩٤م، اجتمع عدد من الأحزاب السياسية؛ لتشكيل حكومة انتقالية، ومباشرة حوار وطني شامل لنظام حكم عادل، يحفظ حقوق كل

الإثنيات والعرقيات، بما فيها الأقليات، من دون إقصاء أي طرف، بما فيها الحركات الانفصالية التي كانت تحارب الحكومة المركزية، وقد تم التوصل لتشكيل مجلس نواب يتكون من ٨٧ عضوًا، وحكومة انتقالية تقودها الجبهة الشعبية الديمقراطية الإثيوبية، ليتم وضع أسس وركائز الفيدرالية القائمة على احترام كل العرقيات والإثنيات، والمساواة في الحقوق لجميع المجتمعات، والأهم: احتفاظ كل عرقية بحق تقرير المصير، والانفصال عن إثيوبيا وإقامة دولة جديدة مستقلة، كما أن الميثاق الفيدرالي الذي أصدرته الحكومة الانتقالية، حدد المستويات الفيدرالية للدولة، ونص الدستور، على منصب الرئيس، ومنصب رئيس الوزراء، والوزراء، ونائب الرئيس، ورئيس مجلس النواب، وأشار إلى أن يكونوا من عرقيات مختلفة، ولا تهيمن عليها إثنية واحدة، كما كانت الحال في مرحلة الإمبراطورية، التي كانت تسيطر فيها العرقية الأمهرية على مفاصل الدولة[٥].

والملاحظ، أن الدستور الفيدرالي الذي أقره المشاركون في الحكومة الانتقالية، أسهب كثيرًا في حقوق العرقيات، ولا سيما في المادة المتعلقة بحق تقرير المصير، والإجراءات التي يجب أن يقوم بها، كما أشار الدستور إلى الأقليات الأخرى، بإقامة نظم فيدرالية خاصة بها؛ في حال ما استوفت الشروط، ونص الدستور الفيدرالي على أهمية حل النزاعات الحدودية بين المقاطعات الفيدرالية بالطرائق السلمية والحوار، وفي حال الفشل، يتم تفويض الأمر لمجلس النواب، الذي يحدد الطريقة المثلى لحل النزاع.

الفيدرالية والاستقرار الأمني لكلا الدولتين

تُعدُّ كل من: نيجيريا وإثيوبيا دولتين مركزيتين في إفريقيا، ومحور أساس في منطقتي: غرب إفريقيا، والقرن الإفريقي (شرقي إفريقيا)، وبتعدد إثني وعرقي، وبالرغم من المسار التاريخي المختلف، إلا أن اعتماد الفيدرالية جاء أساساً كاستجابة لمطالب العرقيات في حكم أكثر صلاحية، بحيث تكون الدولة عبارة عن دويلات داخل الدولة الأم، لكن الملاحظ، أن هذا الأمر بات يهدد الدولة في أكثر من مفصل، ويجعل منها عرضة لعدد من الهزات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل أبرز تداعيات الفيدرالية على أمن نيجيريا وإثيوبيا، يتمثل فيما يأتي:

الخصوصية الفيدرالية والاستثناء الإفريقي

المقصود بالخصوصية الفيدرالية، أن النظام الفيدرالي يتمتع بخصوصية تجعله مختلفًا عن النظم الأخرى القائمة في العالم، ولهذا، فعدد قليل من الدول تعتمده لظروف تاريخية واقتصادية، ولم يكن الأساس العرقي هو المحدد والموجه للخيار الفيدرالي، فالدول التي اعتمدت الفيدرالية، ولا سيما الدول

الغربية، كان هدفها الأساسي ضمان الحرية والمساواة بين جهات الفيدرالية المركزية والفيدرالية المحلية، التي تتمتع بأقصى قدر من الاستقلالية، وليس لإرضاء المكونات العرقية والإثنية، فالخصوصية الفيدرالية، او النظرية الكلاسيكية، تقوم على أساس فصل الهوية السياسية والجانب الجغرافي للنظام السياسي، الذي يحفظ الدولة من الانفصال؛ بتوزيع الصلاحيات، ودعم المساواة في الحقوق والحريات، كما تقوم على المبادئ السالف ذكرها. والاستثناء الإفريقي، هو أن الفيدرالية، تم تبنيها من قبل دول قليلة جدًا في القارة، حيث كان هذا الخيار أحد العوامل الأساسية لانفصال الأقاليم وتهديد وحدة الدولة، وهذا راجع لعدة أسباب، أبرزها:

- الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، التي خلفت عددًا من الخلافات بين الدول، وداخل الفيدراليات المشكلة للدولة الفيدرالية، فعلى سبيل المثال: الاستعمار البريطاني قام بضم الكاميرون الجنوبي إلى فيدرالية نيجيريا، والقرار الأممي (بضغط غربي) أقر ضم إريتريا (المستعمرة الإيطالية السابقة) إلى إثيوبيا، وما نجم عنه من اضطراب أمني داخل الدولة، انتهى بانفصال إريتريا، واضطراب أمني في نيجيريا.
- تطبيق الفيدرالية في إفريقيا، كان يفتقر للبنية التحتية المؤسساتية، حتى يتم من خلالها تفسير المغزى الحقيقي للفيدرالية للسكان المحليين، حيث حلت محل المؤسسات الفيدرالية المجموعات العرقية والإثنية، مما جعل الحكومة الفيدرالية المركزية ضعيفة أمام الفيدراليات المحلية، وفي بعض الأحيان يغيب التنسيق والتعاون بينهما.
- كانت الفيدرالية في نيجيريا، وبالرغم من أنها قديمة تعود الى المرحلة الاستعمارية البريطانية في بدايات القرن العشرين (١٩١٤م)، إلا أن الإدارة البريطانية لم تعمل على تطويرها، فبقيت فيدرالية قائمة على العرقية والنشاط الاقتصادي، فخلقت مناخًا من عدم الثقة بين العرقيات الأخرى، ساهم -بشكل سلبي- في مفاوضات الاستقلال عام ١٩٥٦م، وأجل الاستقلال أربع سنوات كاملة، بسبب خشية بعض العرقيات من سيطرة عرقيات أخرى على الاقتصاد، بل إن بعض العرقيات فضل الانفصال على البقاء في دولة واحدة، مما يؤشر على الخلاف الفيدرالي، وارتباط العرقية بالاقتصاد النيجيري[٦].
- أنتجت الفيدرالية النيجيرية ثلاثة أحزاب إقليمية رئيسية، قائمة على أساس عرقي مناطقي، وليس وطني، بحيث كان لـ«لهوسا» و«الفلاني» حزب يدافعون من خلاله عن مناطق الشمال وامتيازاتهم الاقتصادية، وذات الأمر بالنسبة لـ«لإيغبو» في الكاميرون الجنوبي، حيث صارت مناطق شرقي نيجيريا، وأيضًا، حزب لـ«ليوروبا» في الجنوب، وهذا كان أساس تفاوض الاستقلال والتمتع باستقلالية فيدرالية داخل دولة نيجيريا.

* أما التجربة الإثيوبية، فالفيدرالية التي تم اعتمادها حديثًا، بعد عدة تجارب فاشلة للحكم، من حكم الإمبراطورلـ«هيلا سيلاسي»، إلى النظام العسكري الماركسي اللينيني، وكلا التجربتين أهمل -بشكل أو بآخر- المطالب العرقية، ولا سيما ما تعلق منها بالتنمية والعدالة الاجتماعية، وعليه، فالفيدرالية الإثيوبية كانت «إرضائية» أكثر منها حتمية، أي: لإرضاء العرقيات: الأمهرية، والعفرية، والأورومية، والصومالية، والتيغرائية، ومجتمعات العرقيات الجنوبية، وضمان حقها في ممارسة الحكم، والأهم حقها في الانفصال.
* المحيط الإقليمي الهش لدولة إثيوبيا جعلها عرضة للتأثر، فمنطقة القرن الإفريقي فيها دول فاشلة على شاكلة الصومال، وأخرى شبه هشة أو من «أشباه الدول»، مثل: إريتريا، وجيبوتي، وأخرى عانت من حرب أهلية ونزاعات عرقية أنهكت مفاصلها، كالسودان تحديدًا. كل هذه العوامل، جعلت من التجربة الفيدرالية الإثيوبية فيدرالية فاشلة، بل وفي أحيان كثيرة تداخلت العرقيات، وانضمت لأطراف مشاركة في نزاعات إقليمية بعيدًا عن توجهات الدولة.
* غياب الموارد الطبيعية والمالية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف العرقيات الإثيوبية، جعل من الفيدرالية تجربة ناقصة، وغير قادرة على تحقيق أهدافها، فأصبحت عرقيات متصارعة مع بعضها بعضًا، ومع الحكومة الفيدرالية نفسها.

إعادة هندسة الفيدرالية في نيجيريا وإثيوبيا

لا يمكن اعتبار اعتماد الفيدرالية من قبل نيجيريا وإثيوبيا بالخيار الخاطئ، أو ضرورة التخلي عنه، قد يكون الحل الأمثل لتجاوز العقبات والمشاكل التي تواجه هاتين الدولتين الإفريقيتين، وحتى تتمكنا من تجاوز المخاطر والحفاظ على المكتسبات التي أجمعت عليها العرقيات المكونة لمجتمعها، لا بد من إعادة هندسة الفيدرالية بالشكل الذي يجعل منها فعالة للنهوض بالحاجات التنموية ومتطلبات الساكنة المحلية وليست معيقة للجهود ومحفزة للانفصال ومهددة للاستقرار الأمني للدولتين، وتتطلب عملية إعادة الهندسة ما يأتي:

- **تقوية السلطة المركزية**

تقوية السلطة المركزية، لا يقصد بها تعزيز الاستبداد وعناصر الشمولية، وإن كانت البيئة السياسية والاجتماعية لدولتي نيجيريا وإثيوبيا تساعد على ظهور مثل هذه الممارسات الشائعة في دول العالم الثالث. وتقوية السلطة المركزية، يقصد بها: تقوية مؤسسات الفيدرالية المركزية، ولا سيما السيادية

منها، وهذا عبر حزمة قوانين ملزمة ورادعة في حالة المخالفة، وجعل هذه المؤسسات في اتصال مباشر مع الفيدرالية المحلية، وتقوية السلطة المركزية معناه قوة القرار في إطار القانون بما يحفظ هيبة الدولة واستمرار نظامها الدستوري، ولا يجعلها عبارة عن دويلات بصلاحيات قد تتجاوز الدولة الأم، سواء من الناحية السياسية كما هو الحال في إثيوبيا أو الأمر بدولة نيجيريا حيث تتعدى الولاءات العرقية والإثنية الحدود الوطنية.

• إعادة الهندسة الدستورية وفق مقاربة القانون الدولي والمنظومة الإفريقية

إن الأمر الملاحظ لدى إعداد الدستور الفيدرالي لدولة نيجيريا (على قدمه)، ودولة إثيوبيا في تسعينيات القرن المنصرم، وجود مادة دستورية تتيح للعرقيات الانفصال عن الدولة الأم، وهو ما شجع عمليات تمرد بعض الأقاليم، وهدد السلامة الترابية، وفي أحيان عديدة؛ تعريض الدولة لفخ الانهيار والفوضى، إن حق الانفصال الذي كفله الدستور الفيدرالي لنيجيريا وإثيوبيا يتعارض مع مبادئ القانون والنظام الدولي، الذي أرسيت معالمه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو الذي يمنع انفصال الأقاليم عن دولها الأم، واعتبار الأمر تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، مع وجود بعض الحالات الاستثنائية والشاذة؛ كانفصال إقليم جنوب السودان، لكن في المجمل، فإن مبادئ القانون الدولي تتعارض مع ما تم إقراره في الدستور الفيدرالي للدولتين، ومن جهة أخرى، أقر ميثاق الاتحاد الإفريقي ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار؛ ضمانًا لاستقرار دول القارة، وحفاظًا على السلامة الترابية للدول، وهذا ما جعل كلًا من إثيوبيا ونيجيريا تدخلان في حروب أهلية وانفلات أمني، وعدم قدرة على الاستجابة للمادة الدستورية؛ مما يجعلهما في حالة غليان داخلي، وعليه، فلا بد من مراجعة تلك المادة، وما يلحقها من مواد وقوانين فيدرالية أخرى، بما يتماشى والمصلحة الوطنية، والقوانين الدولية والإفريقية[٧].

• تعزيز المجتمع المدني وتشجيع التعايش بين العرقيات والإثنيات

إشكالية التعايش بين العرقيات والإثنيات، وحتى الأقليات، تكاد تكون عامة، وتشمل كل القارة الإفريقية، لكن اعتماد الفيدرالية، جعل الدولة مقسمة على أساس عرقي وديني، مما يعزز الحواجز بين العرقيات، ويضعف المجتمع المدني، ويجعل منه عرقي الولاء، ولتغيير الأمر، فلا بد من تعزيز التعايش السلمي، وخلق منظمات مجتمعية؛ تقوم على أساس الهدف المشترك، وليس العرق أو الإثنية، وزيادة فرص التعليم والاندماج المجتمعي، أي: التنمية البشرية، وسن القوانين التي تشجع المساواة والعدالة الاجتماعية، ونبذ التفرقة والسلوكيات التمييزية، ولا سيما القبلية منها، الشائعة في نيجيريا وإثيوبيا.

• إرساء الفيدرالية التنموية وبناء الاقتصاد الوطني

بالرغم من أن الدولتين تحتلان الصدارة في مجال القوة السكانية، إذ تأتي نيجيريا بتعداد سكاني يتخطى ٢٠٠ مليون نسمة، تليها إثيوبيا بنحو ١١٠ مليون نسمة، إلا أن اقتصادهما متباين، فرغم الخلافات العرقية، وتأثر الفيدرالية بها، إلا أن اقتصاد دولة نيجيريا يحتل مراتب متقدمة جدًا بين اقتصاديات القارة الإفريقية، لكنه يبقى اقتصادًا عرقيًا، وهو أساس الفيدرالية ونقاش الاستقلال مع الاستعمار البريطاني السابق، فهندسة الفيدرالية، من شأنها أن تعطي دفعًا أكثر، من خلال إصلاح الاقتصاد ودعمه بالمرونة، وربطه مع بعضه بعضًا، حتى يصبح أكثر كفاءة وفعالية، ويمكن لنيجيريا من خلال مواردها الطبيعية الكبيرة الولوج إلى مجموعة دول العشرين الأكثر تصنيعًا في العالم، أما حالة إثيوبيا، فاقتصادها أكثر ضعفًا، وأشبه بهشاشة القرن الإفريقي نفسه، فطابع الاقتصاد البدائي، وتباين المناطق، وعدم قدرتها على الاستفادة المثلى من مواردها الطبيعية، حيث إن بعض الفيدراليات لديها اقتصاد بدائي لا يرقى لتلبية حتى الاحتياجات المحلية، لكن النقاش في المرحلة الانتقالية التي أقرت الفيدرالية، لم يركز في عنصر التنمية، وكيفية جلب الاستثمارات الخارجية، بقدر تركيزه في نقل حزمات واسعة من السلطة والقرارات من الهيئات الفيدرالية المركزية إلى الدويلات الفيدرالية، فإعادة الهندسة الفيدرالية الاقتصادية الإثيوبية، تتطلب إعادة النظر في التجارب السابقة، مثل: تركز الثروة والاستئثار بها من قبل الملك والعرقية الأمهرية التي ينتمي لها، وتجربة نظام الحكم الاشتراكي الماركسي في إهدار الثروة، وهنا تتطلب العقلانية والرشاد؛ إدارة الثروة وتوزيعها، والاستفادة من الموارد المتاحة، وتكامل الأقاليم الفيدرالية، وانفتاحها بدل انغلاقها[٨].

• المقاربة الأمنية لتطوير أجهزة الأمن والدفاع الوطني

كما أشرت سابقًا، فإن كلا الدولتين تمثلان القوتين البشريتين الأكبر في القارة، إلا أنهما تعانيان انفلات أمني كبير، فنيجيريا تفتك بها النزاعات الإثنية الدينية، ولا سيما بين المسلمين المتمركزين في شمالي البلاد، ويشكلون أغلبية سكان نيجيريا، وبين المسيحيين المتمركزين في الجنوب، وما تخلفه تلك النزاعات من ضحايا بعشرات الآلاف، وما تسببه من سلبيات داخلية وخارجية، وحتى ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة على شاكلة «بوكو حرام»، وما تمثله من تهديد حقيقي للأمن المجتمعي النيجيري، أما إثيوبيا، فتعصف بها الحركات الانفصالية، مثل: جبهة تحرير تيغراي، التي تخوض حربًا ضروسًا ضد الحكومة المركزية، وبين العرقيات التي تتنازع على أماكن الرعي والسقي، كل هذه التحديات وغيرها، يتعين على الدولتين تقوية أجهزتهما الأمنية والعسكرية وتطويرها؛ لتتمكنا من بسط السيطرة والأمن على أراضيهما، بما يحقق أهداف التنمية والاستقرار المجتمعي والسياسي لنيجيريا وإثيوبيا.

الخاتمة

تُعدُّ التجربة الفيدرالية في نيجيريا وإثيوبيا حالة استثنائية، إذ إن فيدرالية نيجيريا قامت على العرقية الاقتصادية، فكانت أقل تأثرًا بالحركات الانفصالية، رغم وقوعها في مستنقع العنف الطائفي، وتعززت هذه الفيدرالية في المرحلة العسكرية، لكن ورغم عودة التداول الديمقراطي، وبروز نيجيريا كقوة دافعة ومؤثرة في القارة، إلا أن ضعف أجهزتها الأمنية ساهم -بشكل أو بآخر- في تزايد العنف ونشاط الجماعات الإرهابية، وهنا تبرز الأهمية الإستراتيجية للعامل الاقتصادي؛ كمحدد أساسي للاستقرار السياسي، والمحافظة على الوحدة الترابية للدولة، بينما يعدُّ النموذج الإثيوبي هو الأكثر فشلًا؛ بوصفه مُهددًا بالانفصال، وليس حلًا للنزاع العرقي، فالتنمية تبقى وحدها المحدد الأساسي لحل مشاكل الدول الإفريقية، وعليه، فأي خيار سياسي أو إداري يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار .

الهوامش والإحالات:

(1) Jose Adrian Garcia-Rojas, "A Comparative Perspective of Three African Federal Systems: the Cases of Nigeria, Ethiopia and the Union of the Comoros," in *CEI-CLN – Autoria de Capítulos de Livros Nacionais*, (Centro de Estudos Internacionais do Instituto Universitário de Lisboa, 2014), https://repositorio.iscte-iul.pt/bitstream/10071/7610/4/Garcia-Rojas%20_Jose%20_Adrian_ECAs_2013%20.pdf.

(2) Adele Jinadu, "Ethnic Conflict and Federalism in Nigeria," *ZEF Discussion Papers on Development Policy*, 49, 2002, https://ageconsearch.umn.edu/record/18738.

(3) Muhammad Habib, *The Ethiopian Federal System: The Formative Stage* (Addis Ababa: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2010), https://library.fes.de/pdf-files/bueros/aethiopien/07945.pdf.

(٤) شوحة مريم، زعرور حسينة، «الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية إستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة إثيوبيا»، (المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨م)، https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/02/الدولة-القومية-بين-إدارة-التعددية-الإثنية-و-إستراتيجيات-التسوية-في-منطقة-القرن-الإفريقي-دراسة-حالة-إثيوبيا.pdf.

(٥) عبد القادر آدم، «إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية،» مركز الجزيرة للدراسات، (١٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4868.

(6) Aderonke Majekodunmi, "Federalism in Nigeria: The Past, Current Peril and Future Hopes," *Journal of Policy and Development Studies*, 9, 2, 2015, https://www.arabianjbmr.com/pdfs/JPDS_VOL_9_2/10.pdf.

(7) Eyene Okpanachi and Ali Garba, "Federalism and Constitutional Change in Nigeria," *Federal Governance*, 7, 1, 2010, https://federalgovernance.ca/index.php/fedgov/article/view/4388/4406.

ولاء زعامرة، «الحركات الجهادية في إفريقيا بين التوسع والردود الدولية: دراسة حالة بوكو حرام (٢٠١٥م- ٢٠٠٠م)،» (أطروحة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٨م)، ١-١٢٢.

الانتخابات البلدية السنغالية ... المعارضة تتحدّى

عبد الرحمن كان، باحث سنغالي مختص في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، داكار.

الكلمات المفتاحية:

(بلدية داكار، عثمان سونغو، الانتخابات البلدية، ماكي صال، الانتخابات الرئاسية، المعارضة)

قرع السنغاليون أبواب الحملات السياسية، وينتظرون يوم ٢٣ يناير عام ٢٠٢٢م، لخوض الانتخابات البلدية، التي شهدت كثيرًا من التأجيلات المتكررة، وكانت سببًا في احتدام النقاشات السياسية في الوسط السنغاليّ، الأمر الذي زاد من خيبات أمل المعارضة، في ظل تحجج الحزب الحاكم بذرائع التهدئة والتناسب الواقعي، هذا كله، في حين تبقّت سنتان على الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤م، زيادة على بروز حدّة المعارضة في استرداد مكانتها لإدارة بلدية عاصمة داكار، وذلك عن طريق إقامة تحالفات سياسية مع عدد من القوى السياسية المعارضة. وبجانب ذلك، تزداد المخاوف الرئاسية من خسارة قيادتها في المناطق المؤثّرة في شمالي السنغال وجنوبه، وبخاصة مع ترشح «عثمان سونغو» المعارض الشرس للرئيس؛ لقيادة بلدية «زيغنشور» في الانتخابات البلدية المقبلة، وصوت الشعب السنغاليّ لا يريد إلا الإصلاح، وتقويم بنية الحكومة، ومزيد من التركيز في الاستقلال واقعاً وعملاً. وينتظر الشعب السنغالي من الفاعلين السياسيين التأثير الإيجابي للوصول بالدولة إلى بر الأمان.

السّنغال والانتخابات: دلالات التدافع والاستقرار

منذ استقلال السنغال عام ١٩٦٠م، شهدت الدّولة تغييرات في عدد من المجالات: الاقتصاد، الصحّة، والإدارة، والتعليم، وغيرها. ومع ذلك، تبقى الطفرة الأكثر بروزًا وظهورًا في المجال السّياسيّ؛ وكأن بقيّة المجالات كلّها تعدّ من صلب السياسة تسييراً أو تكييـفاً. وشهدت السنغال منذ ولادتها الجديدة بعد الاستقلال مرور أربعة رؤساء[١]. ومع ذلك، لم تزل التحدّيات والصعوبات تواجه البنية الإدارية والسياسية للدولة، ويعمد بعضهم إلى القول: إنّ الخلل يكمن في الطبقة الحاكمة الموازية التي استولت على مقاليد الحكم منذ الاستقلال إلى حد الآن، فلم تفشل في استغلال موارد الدولة لصالح الشعب فحسب، وإنما تفننت في التفريط فيها لصالح الشركات الأجنبية، ثم نهب الفتات الذي تبقيه هذه الشركات الأجنبية للدولة لصالحها ولصالح أسرها[٢].

وتعدّ السنغال من الدّول الإفريقيّة التي سعت بانتظام إلى تنظيم الانتخابات الرئاسيّة والبلديات المحلية، مع التعدّدية الواسعة في الأحزاب السّياسية، وصنعت في ذلك أرقامًا تدرج في الحسنات الديمقراطيّة الحديثة، وأصبحت نموذجًا لإفريقيا في الاستقرار والأمن في مجال تداول السلطات والمناصب الرئاسية والوزارية أو البلدية، وقد نظمت البلاد انتخابات رئاسية عديدة؛ ففي عام ١٩٦٣م، بدأت أول انتخابات رئاسية، تم بها انتخاب «سنغور» أوّلَ رئيسٍ سنغاليّ، كما أعيد انتخابه مُجدّدا من عام ١٩٦٨م إلى عام ١٩٨١م، ثمّ ترك السلطة لرئيس وزرائه السّابق «عبده جوف» (عبده ضيوف)، الذي فاز في أول انتخابات رئاسية له عام ١٩٨٣م. كما نجح في انتخابات عام ١٩٨٨م، ثمّ في عام ١٩٩٣م. وحكم «عبده جوف» السنغال عقدين من الزمن، ثمّ فقد السّلطة في الانتخابات الرئاسيّة عام ٢٠٠٠م، التي فاز بها «عبد الله واد»[٣]، الذي أجريت انتخابات رئاسية في عهده عام ٢٠٠٧م، وفاز بها؛ إلا أنه خسر انتخابات عام ٢٠١٢م، وأصبح «ماكي صال» على إثرها رئيسًا للسنغال. وما يزال هذا الأخير في الحُكم، حيث فاز في أول انتخابات رئاسيّة في ولايته عام ٢٠١٩م. زيادة على هذه الانتخابات الرئاسية، فإنّ السنغال سجلت أكثر من عشرة انتخابات تشريعيّة وانتخابات بلدية منذ الاستقلال حتّى الآن. وفي الآونة الأخيرة، تم اعتماد قانون انتخابي جديد يتعلق بالانتخابات المحلية، بعد الإصلاح الإداري المعروف باسم «القانون ٣ اللامركزية» الذي غيّر -بشكل عميق- تنظيم الإدارة الإقليمية والمحلية[٤]. وفي هذا الإطار على المستوى التنظيمي، تم إصدار القائمة المؤقتة لأعداد الناخبين وأماكن التصويت ومكاتبه، حيث وصل مجموع الناخبين في الإقليم الوطني إلى نحو ٦,٦١٤,٢٥٠ ناخباً، ومجموع مراكز الاقتراع في الإقليم الوطني وصل إلى نحو ٦٦٣٩ مركز اقتراع، ومجموع مكاتب الاقتراع في الإقليم الوطنيّ إلى نحو ١٥٠٦٦ مكتب اقتراع.

ومن باب تجسيد الديمقراطية في البلد، يُلاحظ مدى بروز الموازين السياسية في الساحة الانتخابية مع اختلاف وجهاتها، وأكثر الأحزاب السياسية التي لها نصيب في قيادة البلديات والمحليات، وخير دليل على ذلك، أن المعارضة قادت إدارة بلدية «داكار» مدة من الزمن. ولا شكّ أن وجود ١١٣ بلدية في كل أنحاء السنغال، قدم فرصة كبيرة للمتنافسين في الرئاسة البلدية لتقاسم المناصب عبر الانتخابات[٥]؛ إلا أن الحزب الحاكم أخذ قصب السبق في إدارة أكثر البلديات في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٤م[٦]، وهو الشيء الذي لم ترض به الأحزاب السياسية المعارضة، لذلك ،كانت المنافسة في الانتخابات المحلية الحالية لعام ٢٠٢٢م حامية الوطيس، مع وجود معارضين مترشحين في المدن الكبيرة، وآخرين يزاحمون الحزب الحاكم في المناطق المؤثرة في أقصى شمالي دولة السنغال وجنوبها.

وخلاصة القول، إن هذه الجهود تظهر مدى رغبة الدولة في توطيد أركان الديمقراطية في البلد، من تنظيم جيد للانتخابات، وإطلاع الشعب على مجريات الانتخابات ترتيبًا وتحسينًا. وحقيقة أن هذه

الانتخابات يجب أن تساعد في ضرورة انتقال السلطة، في ظل التعددية والتنوّع، وتتيح الفرصة لنشاط الفاعلين السياسيين مستقبلًا؛ لإحداث ثورة الازدهار الذي يستحقّه الشعب السنغاليّ، والاستغناء عن القيادات السياسية التي ألفها المواطنون، وارتبطت بالإرث الاستعماري للسنغال سابقاً (بالمستعمِر)؛ في جوانب الإدارة السياسية، وفي تنمية الموارد بصورة مجحِفة، تبيّن مدى التمازج بين السياسة والتنفّذ والانتفاع.

الانتخابات المحلية: صورة الصدارة في المدن الكبرى

أخذت النقاشات التي دارت حول «النظام» حيزًا كبيرًا في برامج بعض المرشحين؛ فرغم كثرة الأحزاب في السنغال إلا أن أغلبها تتفق في العرض السياسي؛ وهو كونها تشكِّل مع بعض نظامًا (system) يختزل المبدأ الديمقراطي في نفسه، وينبذ كل طرح يعارضه، ويسمح هامش الحرية الموجود داخل هذا النظام بتنافس بين أفراد هذا النظام من خلال الأحزاب السياسية. ويُنْتِج هذا صراعًا مزدوجًا، يتمثَّل في صراع داخلي بين أنصار النظام أنفسهم، وصراع آخر بين أنصار النظام (pro-système) ومناوئي النظام (anti-système)[٧] ومع اختلاف المبادئ الجزئية بين الأحزاب، فلم يمنعهم ذلك من إجراء التحالفات والائتلافات السياسية، الأمر الذي ساعد على إعطاء المعارضة وجهًا من الاعتبار؛ لمجابهة قوة الحزب الحاكم.

وبعد إغلاق تقديم القوائم للترشح في الانتخابات البلدية المقبلة، فإن الصدارة في المدن الكبرى السنغالية يتقاسمها الحزب الحاكم والمعارضة. وتتمثل القوى السياسية المتنازعة في الحزب الحاكم (Benno Bokk Yakaar)، وحزب الائتلاف والتحالف (Yewwi Askan Wi) بين «عثمان سونكو» زعيم حزب «باستيف» و«خليفة صال» عمدة بلدية «داكار» سابقًا، وحزب الائتلاف والتحالف (Wallu Sénégal) الذي تم إنشاؤه من قبل حزب الرئيس السابق «عبد الله واد» (PDS).

تمثل العاصمة «داكار» ثقلًا سياسيًا، وهي بذلك منطقة إستيراتيجية في الانتخابات البلدية، والمعارك السياسية كلها تبرز فيها؛ من حيث قوة المرشّح وثقل النّاخب. وعليه، اعتمد الحزب الحاكم على وزير الصحة «عبد الله جوف» الذي صار مرشحًا لمنصب عمدة «داكار»، وقدم تحالف «ييوي أسكان وي» السيد «بارتلمي دياس» عمدة بلدية «ميرموز ساكركير»، ومع ذلك لم تستسلم «سهام الورديني»، عمدة داكار المنتهية ولايتها، وآخرون غيرها مرشحون لمنصب عمدة «داكار»، أمثال: «علي دود واد» مرشح تحالف «والّو سنغال»، و«باب جوب» رئيس بلدية العاصمة السابق، إضافة إلى رجل الأعمال «بوغان غي داني» المرفوضة قائمته لأنها غير مستوفية للشروط. وفي مدينة «سينلوي»، ترشح «ماري تيو نيان» وزير التعليم العالي الأسبق، ويسعى لإزاحة «منصور فاي» الوزير الحالي للبنية التحتية والنقل البري. وفي

الجنوب، رشح الحزب الحاكم «بينو سامب» وزير الدولة والمسؤول عن انتخابات الحزب الرئاسي، بدلاً من رئيس البلدية المنتهية ولايته «عبد الله بالدي»، وترشح المعارض «عثمان سونكو» مناوئًا له في مدينة «زيغنشور». وهذا الأخير، يبحث لنفسه عن وجود سياسي عبر الانتخابات المحلية؛ كي يجد -بذلك- إثباتاً ذاتياً لمجابهة الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وبجانب ذلك، فإن ترشّحه لقيادة عمودية بلدية «زيغنشور» (مسقط رأسه) أمر يثير انتباه المراقبين[٨]، فيرى بعضهم، أنه يوظف جمهوره لخدمة أوراقه السياسية، وآخرون يؤكدون اهتمامه بجذور المشاكل في المنطقة، وأنه قادر ببرنامجه على حلّها بوصفه ابن المنطقة، والبعض الآخر، يشير إلى أن ترشحه في ظل ما تشهده المنطقة من عدم الاستقرار، ومناهضات عسكرية تارة، ومشاكل سياسية من الفاعلين الإقليمين تارة أخرى، كلها أمور لا تناسب متطلبات الإصلاح في الوقت الحاضر.

المعارضة تتحدى الحزب الحاكم: مرحلة الحسم

شهدت الانتخابات البلدية الحالية كثيرًا من المفاوضات السياسية، فهناك مفاوضات على المستوى الداخلي للحزب الواحد، ومفاوضات على مستوى القوى السياسية المعارضة، وترتيبات سياسية داخل قادة الحزب الحاكم، والكلّ يعمل لتحسين صورته القيادية؛ ترويجًا وكسبًا لدعم الشعب، وذلك، لأن الفوز الكاسح في الانتخابات البلدية مؤشر مهم لطموحات المستقبل، وتوضيح لكثير من المسارات السياسية للساسة الفاعلين، كما أن للشعب ثقل كبير في التغيير الجوهري للمعطيات، من خلال دعم المرشحين، سواء في المعارضة أو في الحزب الحاكم.

يعرف الرئيس السنغالي «ماكي صال» أهمية الانتخابات البلدية، الأمر الذي جعله يسير على خطى ثابتة، وأخرى ملتوية؛ لإجراء التغيير المنهجي في الترشيح الداخلي، والمحاولة الجادة لإدارة بلدية العاصمة «داكار»، وحرمان المعارضة منها؛ بحجة حماية الدولة من فتنها، إذ يرى المراقبون السياسيون أن المعارضة استغلت -سابقًا- فرصة إدارتها لبلدية «داكار» تحت قيادة «خليفة صال» ضد الحزب الحاكم لزعزعة الاستقرار. وفي مقابل ذلك، ترى المعارضة أن بلدية «داكار» سلبت منها بقوة الحزب الحاكم، لضمان السيطرة على الدولة وممتلكاتها، وتمديدًا للقمع، وهذا يوضح -جليًا- صعوبة التحدّي، وهل ستنجح المعارضة من خلال الانتخابات المقبلة في استرداد بلدية «داكار»؟ هذا في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسات القضائية للدولة إلى محاكمة المرشح الأول للمعارضة في الانتخابات البلدية بدكار «بارتيليمي دياس» في قضية جناية قتل[٩]، وقد أدت متابعة جلسات المحاكمة -مؤخّرًا- إلى زعزعة استقرار السنغال، حيث تعدُّ المعارضةُ الحزبَ الحاكم وراء هذه الإملاءات السياسية؛ لتوسيع نشاطات القمع لحرمان المعارضة

من قيادة بلدية «داكار»، ويؤكد هذا الأخير في خطاباته بالتصريح أن: الانتخابات البلدية ليست سوى الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية[١٠]، وقد أدت التأجيلات المتوالية للانتخابات المحلية، التي كان من المقرر إجراؤها قبل عامين إلى بث الشكوك -تدريجيًا- بين صفوف المعارضة. وما يزال كثيرون يشكون في رغبة رئيس الدولة في تأجيل الانتخابات التشريعية، أو حتى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤م. «بارتيليمي دياس» هو أحد هؤلاء، ويسعى لعرقلة «ماكي صال» ومناهضته سياسيًا، وهكذا دعا إلى الوحدة، وكان يرى نفسه حاملًا للواء تحالف كبير، يجمع بين المعارضة والمجتمع المدني، كحلفاء رئيسيين. وهناك «باستيف عثمان سونغو»[١١]، الذي يشير إلى تأهب المعارضة لنجاح التحدي؛ من أجل الظفر بالانتخابات الرئاسية المقبلة.

وبالنسبة لـــ«ماكي صال» وحزبه، فالمخاطر عليهم كبيرة[١٢]؛ لأنها لم تعد مسألة الاحتفاظ بالمعاقل الانتخابية فقط، بل ينبغي أن يتجاوز ذلك بانتزاع قيادة بلدية «داكار» من المعارضة. الأمر الذي ليس بالسهل في ظل هذه الظروف، وعليه تقوم الرؤية الإستيراتيجية للحزب الحاكم بعد عام حافل بالأحداث، بداية من أعمال شغب مرتبطة باعتقال «عثمان سونغو» في حادثة تهمة الاغتصاب، مرورًا بارتفاع تكلفة المعيشة والإدارة الكارثية للفيضانات، يعتزم رئيس الدولة استعادة أكبر عدد ممكن من المحليات من خصومه. ولا يوجد أدنى شكّ أن ثقل العاصمة السياسي من حيث السكان والإدارة الانتخابية؛ يجعلها منطقة حاسمة، تحمل في طياتها معطيات الانتخابات المحلية فيها إلى مؤشرات واقعية للاستحقاق الرئاسي المقبل.

وفي الواقع، تجاوز تحدي المعارضة للحزب الحاكم في العاصمة «داكار» إلى أنحاء السنغال كلها، حتى وصلت المعارضة إلى الحلم بالسيطرة على مناطق جنوبي السنغال وشماله، وقد بدأ هذا التحدي المثير من خلال التحالف السياسي الكبير بين قادة المعارضة «عثمان سونغو» و«خليفة صال» وغيرهم، وأنشأوا لهذا الكيان السياسي اسمًا وشعارًا، وهكذا بدا تحالف (Yewi Askan Wi) قوة سياسية كبيرة في وقت وجيز، وإن اعترى ذلك بعض العراقيل؛ من انسحاب بعض القادة، وحصول خلافات داخلية لأسباب سياسية. وتأسيسًا على ذلك، فقد أقدم المعارض «عثمان سونغو» على الترشح لقيادة بلدية «زيغنشور»، وقدم برنامجه أمام سكان المنطقة؛ لجذبهم وإقناعهم بقدرته على إدارة المرحلة، حاملًا فكرة التدرج للقيادة قبل الانتخابات الرئاسية، ومهمته صعبة لضمان النجاح حيث عيّن «ماكي صال» في الجنوب وزيراً للدولة، رئيس اللجنة الوطنية لحوار الأقاليم (CNDT) في السنغال، بدلًا من حليفه السابق «عبد الله بالدي»، حيث إن نجاح الحزب الحاكم في الجنوب، سيقدم له ضمانًا سياسيًا في مقبل الأيام؛ إلاّ أن الخسارة –إن حدثت– ستكون كبيرة مع كثير من حكايات التقلبات في نظام الحزب الرئاسي.

الاتجاهات العامة للانتخابات السنغالية

توجه السنغاليون صبيحة الأحد ٢٣ يناير إلى صناديق الاقتراع، وذلك من أجل انتخاب رؤساء البلديات ومستشاري المقاطعات، وتمت دعوة ٦,٨ مليون ناخب للاختيار بين ٣١٤٩ قائمة متنافسة في ٥٥٧ بلدية و٤٥ مقاطعة[١٣]. وتمثلت جدية الانتخابات المحلية، في كونها الأولى من نوعها، بعد إعادة انتخاب الرئيس «ماكي صال» لمدة رئاسية ثانية عام ٢٠١٩م. وبالإشارة إلى أهمية المدن الكبرى للحزب الحاكم في هذه النسخة من الانتخابات، كانت المفاجأة بفوز مرشح المعارضة (YAW) «بارتليمي جاس»، وخسارة مرشح الحزب الحاكم وزير الصحة «عبد الله جوف صار»، زيادة على انتصار المعارضة في «زيغنشور»، بقيادة السياسي «عثمان سونغو»، الأمر الذي يزيد من مخاوف الحزب الحاكم؛ نظرًا للطموحات السياسية التي يحملها هذا الأخير، علاوة على ذلك، خسر الحزب الحاكم في كل من: «غيجواي» حيث فقد «أليو صال»، العمدة المنتهية ولايته والشقيق الأصغر للرئيس « ماكي صال» كرسيه. و«كاولاخ» ، و«تيس»، وفاز الائتلاف الرئاسي في «سانت لويس» (شمال)، بقيادة وزير النقل البري وصهر الرئيس «ماكي صال» «منصور فاي». وأظهرت هذه النسخة من الانتخابات المحلية مرة أخرى، أن السنغال بلد ديموقراطي، حيث يتم التعبير عن اختيار الشعب بموضوعية وشفافية في صناديق الاقتراع. هذا على الرغم من بعض مشاهد العنف التي لوحظت خلال الحملة.

وفي ضوء هذه النتائج، وعلى الرغم من وجود إشارة قوية أرسلها الشعب السنغالي إلى الرئيس «ماكي صال» وحلفائه، إلا أن البعض من المراقبين[١٤] يرون أن الاتجاهات الأولى لنتائج الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٢م، ليس لها تغييرات كبيرة بالمقارنة مع نتائج عام ٢٠١٤م،.حيث احتفظ الائتلاف الرئاسي بمعاقله في أغلبية المواقع، مع انتصارات واضحة في شمال البلاد وفي أماكن معينة في وسط البلاد، مثل: «فاتيك» في شرق «تامباكوندا». وفوز المعارضة في «داكار» يدرك أنه إعادة للتكوين نفسه بين الائتلاف الرئاسي والمعارضة، ولو وضعنا «بارتيليمي دياز» مكان «خليفة صال» من عام ٢٠١٤م إلى عام ٢٠٢٢م. ورغم ذلك، فإن الحزب الحاكم لم ينجح في خطته في هذه الانتخابات؛ من أجل السيطرة على جميع المدن الكبيرة المؤثرة سياسيًا. ويسجل التاريخ من جديد، مدى تحقق الديمقراطية في أجواء الانتخابات المحلية بالسنغال، فمع خروج النتائج الأولية، هنأ «عبد الله بالدي» «عثمان سونغو» على فوزه في «زيغنشور»، وقام «عبد الله جوف صار» ممثل الحزب الحاكم بالشيء نفسه في تهنئته لـ«بارتلمي دياز» على فوزه في «داكار»، الأمر الذي يبرز مدى وضوح الاتجاه الصحيح للسياسة في السنغال، وهذه الانتخابات بينت عددًا من المسارات السياسية المستقبلية، ووضعت خطوطًا عريضة لمستقبل الانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠٢٤م.

خاتمة

فما دامت الانتخابات البلدية قد أسفرت عن نتائجها، واتضح اختيار رؤساء البلديات للشعب السنغاليّ في المرحلة المقبلة، وبما أن المعارضة دخلت في المعترك، وحققت نتائج مهمة في عدد من المدن الكبرى؛ مثل العاصمة داكار؛ فيمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات حول اتجاهات الرأي العام التي قد تؤثر على مجريات الانتخابات التشريعية القادمة، المزمع تنظيمها بعد ستة أشهر من الآن. نتائج الانتخابات البلدية الحالية تعكس موازين قوى سياسية سيكون لها الأثر البالغ على الخريطة الحزبية والسلطوية مستقبلاً.

الهوامش والإحالات:

(١) وهم: ليبولد سيدار سنغور (١٩٦٠م- ١٩٨٠م). وعبده جوف (ضيوف) (١٩٨٠م- ٢٠٠٠م). وعبد الله واد (٢٠٠٠م- ٢٠١٢م). وماكي صال (٢٠١٢م إلى الآن).

(٢) عبد القادر إنجاي، «في الطريق إلى ٢٠١٩ رجل المرحلة (سونغو) وملامح الخطاب «الباستيفي»»، وسطيون (٢٥، أغسطس، ٢٠١٨م)، http://www.justemilieu.sn/في-الطريق-إلى-2019-رجل-المرحلة-سونكو-و-ملا/.

(3) Moustapha Tamba, *Mutations Politiques au Sénégal: Bilan de Cinquante ans D'indépendance* (1960 – 2010), (Konrad Adenauer Stiftung, 2011), 13, https://www.kas.de/documents/252038/253252/7_dokument_dok_pdf_22684_3.pdf/d7b21536-41a3-ebf2-b9d1-4590e4827178?version=1.0&t=1539659784000.

(4) "The Electoral System Senegal," *Trans Saharan Elections Project*, 2022, https://tsep.africa.ufl.edu/the-electoral-system/senegal/.

(5) "Regions | Collectivités Locales," *Sénégal Services*, 2022, https://senegalservices.sn/collectivites-locales.

(6) "Résultats," *Direction Générale des Elections*, 2022, http://dge.sn/fr/resultats.

(٧) محمد بشير جوب، «الانتخابات الرئاسية السنغالية.. المعارضة تخسر التحدي،» قراءات إفريقية, (١١، مارس، ٢٠١٩م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/الانتخابات-الرئاسية-السنغالية-المعارضة-تخسر-التحدي#sthash.DpuzJEtR.dpbs.

(8) Mbaye Sadikh, "Mairie de Ziguinchor: Un Pari Risqué Pour Sonko," *Seneweb*, October 29, 2021, https://www.seneweb.com/news/Politique/mairie-de-ziguinchor-un-pari-risque-pour_n_362544.html.

(٩) في ديسمبر عام ٢٠١١م، شوهد «بارتليمي دياس» عبر مقطع فيديو وهو يسحب بندقيتين من سترته قبل أن يصوبهما إلى الرجال الذين أتوا لمهاجمته في الشارع. وأطلقوا النار مرارًا وتكرارًا تجاه مقر البلدية. وفي ذلك الوقت، كان الاشتراكي «ميرموز ساكر كور» رئيسًا للبلدية مدة عامين. ومن دار البلدية، وردت إفادات تتهم المهاجمين (وكان منهم المصارع الشاب «نديا جا ضيوف» الذي قُتِل) بأنهم تابعون للحزب الديمقراطي السنغالي (PDS)، الذي كان في السلطة آنذاك.. استأنف «بارتيليمي دياس» القرار الذي أدين بموجبه في عام ٢٠١٧م بالسجن مدة عامين، بما في ذلك ستة أشهر صارمة بتهمة «الاعتداء والضرب المتعمد الذي أدى إلى الموت بدون تعمّد، وحيازة أسلحة بشكل غير قانوني ومن دون إذن. وتم تحديث ملف المتابعة القضائية مع بداية إبراز رغبته للترشح في الانتخابات البلدية.

(10) Marième Soumaré, "Sénégal: Barthélémy Dias, le Maire va-t-en-guerre qui Rêve de S'emparer de Dakar," *Jeune Afrique*, June 11, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1185427/politique/senegal-barthelemy-dias-le-maire-va-t-en-guerre-qui-reve-de-semparer-de-dakar/.

(11) Soumaré, "Sénégal: Barthélémy Dias, le Maire va-t-en-guerre qui Rêve de S'emparer de Dakar".

(12) Marième Soumaré, "Locales au Sénégal : le dilemme de Macky Sall," *Jeune Afrique*, October 6, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1245284/politique/locales-au-senegal-le-dilemme-de-macky-sall/.

(13) Alioune Ndiaye, "Sénégal / Locales 2022 : la Coalition Présidentielle Battue à Dakar et Ziguinchor," *Anadolu Agency*, January 24, 2022, https://www.aa.com.tr/fr/afrique/s%C3%A9n%C3%A9gal-locales-2022-la-coalition-pr%C3%A9sidentielle-battue-%C3%A0-dakar-et-ziguinchor/2483888.

(14) "Locales 2022: Quelles Leçons Tirer des Premières Tendances," *Dakaractu*, January 21, 2022, https://www.dakaractu.com/Locales-2022-Quelles-lecons-tirer-des-premieres-tendances_a214138.html.

المشهد الإنتخابي في الصومال:
قراءات في المسارات المتعرجة والإصلاحات المرتقبة

آدم شيخ حسن، باحث وكاتب في الشؤون السياسية وقضايا القرن الإفريقي، مقديشو.

الكلمات المفتاحية:

(فرماجو، الإنتخابات الصومالية، التمديد، العشائر، مقديشو، البرلمان، اتفاقية ١٧ سبتمبر)

يشهد الصومال موسمًا انتخابيًا معقدًا هو الأطول في تاريخه، وكان من المفترض إقامة الانتخابات التشريعية في نهاية عام ٢٠٢٠م، تليها مباشرة عملية انتخاب الرئيس، وتشكيل الجهاز التنفيذي (الحكومة) بحلول عام ٢٠٢١م، إلا أنها قد تأجلت عدة مرات لأسباب مختلفة، أهمها: المحاولات المتكررة للإدارة الحالية بقيادة الرئيس «محمد عبد الله فرماجو» وضع عراقيل فنية، وأخرى دستورية أمام سير العملية الانتخابية؛ بغية إطالة أمد الانتخابات، والبقاء في الحكم مدة أطول؛ تحت حجة تجنب الفراغ الدستوري لمؤسسات الدولة. واستطاعت الإدارة الحاضرة افتعال مشاكل سياسية بين شركاء السياسة في الصومال، بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات من جهة، وبينها وبين المعارضة من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تجدد صراعات مسلحة في الأقاليم، وفي العاصمة على حد سواء. وللخروج من المأزق الانتخابي وجّه المجتمع الدولي نداء للقيادة الصومالية أكثر من مرة، بضرورة تسريع العملية الانتخابية وتعزيز الحوار كوسيلة لحل الخلافات. وعلى الرغم من أن العملية الانتخابية قد بدأت في منتصف العام المنصرم، باختيار أعضاء مجلس الشيوخ (٥٤عضوًا)، إلا أنها قد استغرقت نحو أربعة أشهر في ظل عدم التزام اللجان الانتخابية بالجدول الزمني للانتخابات. وما تلاها من خطوة انتخاب مقاعد برلمانية لمجلس الشعب، كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ لم تراعَ فيها أدنى المعايير المتفق عليها بحسب اتفاقية ١٧ سبتمبر، ليتحول المشهد الانتخابي -برمّته- إلى فوضى عارمة، أدت -بدورها- إلى تجاذبات سياسية جديدة بين هرمي السلطة (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة)، امتدت إلى إدارة المؤسسات الأمنية.

ومن خلال هذه الورقة، نسلط الضوء على التطورات المتلاحقة في المشهد الانتخابي الصومالي، وتأثيرها في المسارات المتعرجة، مع محاولة تقديم مقاربة للإصلاحات المرتقبة التي من شأنها أن

تساهم في إيجاد عملية انتخابية تحظى بشيء من الرضا والتوافق بين الأطراف المعنية بالانتخابات في الصومال، وكذلك العشائر التي تضع مشاركتها في اختيار ممثليها للبرلمان؛ كشرط لنجاح العملية الانتخابية.

الانتخابات والمسارات المتعرجة

ومنذ ميلاد الجمهورية الثالثة للصومال فى مؤتمر جيبوتي عام ٢٠٠٠م، اتفق الصوماليون على تقاسم السلطة؛ وفق محاصصة عشائرية تعرف محليا بنظام أربعة ونصف (٤,٥)، التي تعني: القبائل الرئيسية الأربعة والقبيلة الخامسة؛ التي تختزل حصتها بالنصف. وهذه المعادلة العشائرية (كان من المفترض أن تنتهي بحلول عام ٢٠٠٣م) قد استمرت نحو عقدين من الزمن، لتعذر إجراء انتخابات مباشرة، لأسباب موضوعية، وجلها ذات صلة بالتحديات الأمنية التي باتت تعيق تنظيم انتخابات جماهيرية، يشارك فيها المواطنون كافة بالتصويت المباشر. ولهذا كان من مهمات هذه الحكومة (٢٠١٧م- ٢٠٢٠م)، إعداد صيغة مشروع انتخابي؛ يصلح كقالب منظم لتلك الانتخابات المباشرة، وهو ما فعلته في صيف عام ٢٠١٩م، عندما عرضت على البرلمان صيغة مشروع، وصف -حينها- بالمقبول والواقعي، ولكنه لم يلقَ قبولاً من إدارات الولايات، وكذلك من منتديات أحزاب المعارضة، مما مهد الطريق للانتقال إلى تبني اتفاق جديد سمي باتفاقية ١٧ سبتمبر عام ٢٠٢٠م، الذي نص على استعاضة الانتخابات المباشرة بانتخابات غير مباشرة شبيهة بالانتخابات التي عقدت في عام ٢٠١٦م[١].

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن هذه الاتفاقية مثلت -وما زالت- المرجعية الأساسية للعملية الانتخابية حتى الآن، رغم إجراء بعض «العمليات التجميلية» عليها لاحقًا في ٢٧مايو عام ٢٠٢١ م، التي كانت بمثابة تدارك للأخطاء وتصحيح المسار.

أهم بنود اتفاقية ١٧ سبتمبر:

١- أن تعيّن الحكومة الفيدرالية لجان الانتخابات على المستوى الاتحادي، وهي التي ستعمل مع لجنة أخرى انتخابية في مستوى الولاية.

٢- تخصيص دائرتين للانتخابات المقامة في كل ولاية من الولايات، حيث يكون عدد المندوبين الذين سينتخبون نواب مجلس الشعب «١٠١» عضواً لكل نائب.

٣- أن يتم اختيار المندوبين من قبل شيوخ العشائر، وممثلي المجتمع المدني، وإدارات الولايات؛ مع الالتزام بحصة ٣٠٪ للسيدات.

٤- أن يتم اختيار نواب مجلس الشيوخ من قبل برلمانات الولايات[٢]، ماعدا ممثلي أرض الصومال، الذين يتم انتخابهم في العاصمة الصومالية مقديشو، لتعذر إقامتها في أرض الصومال التي تعدُّ نفسها دولة مستقلة عن باقي الجمهورية.

أحداث متلاحقة أثرت في العملية الانتخابية

ثمة بعض التطورات المفصلية، التي شهدتها الساحة الانتخابية في الصومال، وأدت إلى تأخر الانتخابات مدة عام، وفيما يأتي أهمها:

التمديد

وفي وقت تسعى فيه كافة الأطراف الصومالية، لعقد الانتخابات وطرح ممثليها في السباق الانتخابي نحو مجلس الشعب، اتخذ الرئيس «فرماجو» الذى انتهت ولايته الدستورية يوم ٨ فبراير عام ٢٠٢١م، قرارًا يمدد ولايته سنتين إضافيتين، بعد الحصول على قرار مساند من مجلس الشعب لمشروعه التمديدي في منتصف أبريل من العام المنصرم. تطور الموقف بعده إلى مواجهات مسلحة بين القوات النظامية للدولة والقوات المدعومة من المعارضة في مقديشو، وكادت أن تقود إلى حرب شاملة[٣]، لتكون المحصّلة النهائية، التراجع عن التمديد والعودة الى المربع الأول «الانتخابات بصيغتها العشائرية»، مع تكليف رئيس الحكومة «محمد حسين روبلي» بإدارة ملف الانتخابات والقوات الأمنية في أثناء انعقاد الانتخابات. ومثّلت تلك الإجراءات المعلنة من قبل الرئيس، نقطة تحول مهمة في سير الانتخابات، إذ رحب المجتمع الدولي بتلك الخطوة، واصفًا إياها بـ«القرار الصائب» الذي يعزز فرص السلام، ويعيد الثقة بين شركاء العملية السياسية في الصومال؛ لإيجاد عملية انتخابية ذات مصداقية، كما رحبت المعارضة بالقرار، واعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح.

بدء العلمية الانتخابية في بعض الأقاليم

بدأت الانتخابات بأعضاء مجلس الشيوخ، التي تم إنجازها في مراحل متقطعة[٤]، استغرقت نحو أربعة أشهر، ورغم ما شابها من شوائب أفقدتها مصداقيتها، إلا أن كافة الأطراف المعنية بالانتخابات، قد باركتها، متجاوزة الخروقات، ومتجاوزة أن عضوية مجلس الشعب -عادةً- ما تكون أقرب إلى التعيين، لتعقبها انتخابات أعضاء مجلس الشعب، التي انطلقت في حاضرتي ولاية «جنوب غربي الصومال»، وولاية «جلمدغ» في نهاية فبراير عام ٢٠٢١م[٥]، وكذلك في مقديشو؛ لاختيار ممثلي قبائل الشمال. وشهدت هذه الانتخابات الأخيرة عمليات تزوير واسعة، واستبعاد متعمد لأي مرشح يخالف توجهات رؤساء الأقاليم، ولاسيما الموالية لرئيس الجمهورية (جنوب غربي الصومال، جلمدغ)، إلى درجة أن وصلت بعض الدوائر الانتخابية عدم منحها شهادة الترشح للمتقدمين إلى مقاعد عشيرتهم، وتعمد حرمانهم من المنافسة. كانت هذه الأمور كفيلة بأن تتراجع مصداقية الانتخابات، ويعلن مجلس اتحاد المرشحين للرئاسة المقاطعة؛ إذا لم يتم تصحيح مسار العملية الانتخابية[٦].

خروقات في الانتخابات

شهدت المقاعد البرلمانية المحدودة، التي تم انتخابها خروقات عدة، جعلت كافة الأطراف المعنية تشك في مصداقية مجمل الانتخابات ومآلاتها؛ إذا استمرت على ذلك المنوال، وتمثلت الخروقات في أن الانتخابات لم تتم تحت قيادة شيوخ العشائر، الذين تخولهم الاتفاقية المنظمة للانتخابات مسؤولية تعيين الناخبين الممثلين للبطون والأفخاذ داخل القبيلة، وإنما قد تم استبدالهم بآخرين، بناء على ولائهم للسلطات الولائية ثم للسلطات الاتحادية، وصارت النتيجة اختيارهم لناخبين لم تتوافر فيهم الشروط، ولم تنطبق عليهم المواصفات الشرعية للناخب، كما حدث خلل جسيم في اختيار أعضاء اللجان العشائرية، التي تختار الناخبين، من حيث مدى مطابقتها لمعايير النزاهة والشفافية المطلوبة للأطراف المتسابقة. ويمكن الإضافة على الخروقات الحاصلة في تلك الانتخابات الجزئية، أن كثيرا من الناخبين لم يكونوا مستوفين للشروط، كما تم استبعاد منافسين مستوفين للشروط، وبعضهم كانوا أعضاء في البرلمان السابق، ومسؤولين سابقين في الحكومة الصومالية، إلى جانب غياب تام للجهات المراقبة في العلمية الانتخابية.

إقالة أعضاء في لجنة فض النزاعات

أقال رئيس الوزراء محمد حسين روبلي يوم ١٨ ديسمبر عام ٢٠٢١م سبعة أعضاء من لجنة فض النزاعات في الانتخابات الصومالية من أجل وقف الانتهاكات والتزوير في الانتخابات التشريعية. وقد برر إقالتهم بانخراطهم في السياسة وأنهم لم يعودوا محل ثقة الحكومة الفدرالية حول حماية نزاهة الانتخابات. هذه اللجنة التي كان يفترض أن تبت -وبمهنية عالية- في الخلافات التي نتجت عن آلية تنظيم انتخابات بعض المقاعد النيابية في ولايتي: «جملدغ» و«جنوب غربي الصومال»، والطعون الانتخابية التي قدمت لها، انحازت بالكامل لتوجهات إدارات الولايات[٧]، التي -في الأغلب- كانت تحسم السباق لصالح من ترغبه في قائمة المرشحين، ما جعل العملية الانتخابية منحازة لطرف معين من الأطراف المتنافسة على الرئاسة. وفي السياق ذاته، قامت مفوضية الانتخابات الفيدرالية بعزل رئيسها «محمد حسن عرو» بعد أن وجهت له تهمة الخروج عن مسار استقلالية اللجنة، ومخالفته لقواعد المفوضية والإجراءات العامة للانتخابات.

الخلافات المتجددة بين الرئيس ورئيس حكومته وتأثيرها في سير الانتخابات

ومنذ أن كلف رئيس الجمهورية «محمد عبد الله فرماجو» رئيس حكومته السيد «روبلي»، بمهمة الإشراف على الانتخابات، كانت هناك خلافات تطرأ بين الفينة والأخرى بين الرجلين. وعلى الرغم من أنهما قد تقاربا قبيل بدء العملية الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب، إلا أن ذلك التقارب لم يدم طويلًا، حيث طرأت

خلافات جديدة بين الرجلين تطورت -أحيانًا- إلى تنازع على الصلاحيات ليتجلى عمق خلافهما في قيادة الملف الأمني[٨]، إذ قام رئيس الحكومة بتعيينات جديدة شملت وزارة الأمن والأجهزة الأمنية التابعة لها، ما أثار حفيظة الرئيس الذى خفض صلاحيات رئيس الوزراء بمرسوم رئاسي، واختزل مهماته في إدارة الملف الانتخابي فقط. وعلى الرغم من أن الطرفين قد استطاعا (بفضل وساطة محلية وأخرى إقليمية) التوصل إلى اتفاق سياسي، لاحقًا، أسفر -هو الآخر- إلى تعاون مشترك في إدارة الملف الأمني، والتعهد بتسريع العملية الانتخابية، بيد أن تلك الخلافات، أضحت تتجدد بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأسباب ظاهرها «تنازع على الصلاحيات»، وفي جوهرها تتمحور حول «إدارة العملية الإجرائية للانتخابات»، التي يرغب من خلالها الرئيس الطامح للفوز بولاية ثانية -في تطويعها لصالحه. أما رئيس الوزراء الذي كان يتأرجح بين مساندة الرئيس، والارتماء في أحضان المعارضة في أثناء اختلافه مع رئيس الجمهورية، فلم يعلن ترشحه -بعد- للخوض في السباق الرئاسي، ما يصوّره طرفًا محايدًا بين المتسابقين، في المرحلة الحالية على الأقل.

وفي تطور لافت، أوقف الرئيس «فرماجو» مع نهاية ديسمبر عام ٢٠٢١م، مرة أخرى رئيس الوزراء «روبلي»؛ بسبب مزاعم بالفساد. وجاء في بيان صادر عن مكتب رئيس الجمهورية، أنه في حين أن رئيس الوزراء «روبلي» متهم في تحقيق جارٍ الآن؛ بالفساد واستغلال الأراضي العامة، فإن واجبات رئيس الوزراء وصلاحياته ما تزال معلقة إلى حين انتهاء التحقيقات الجارية. وشملت الاتهامات التي وجهت لرئيس الوزراء، أنه قد فشل في تنفيذ ولايته لقيادة البلاد خلال الانتخابات[٩]. وقد رد السيد «روبلي»، بأن تلك الخطوة مجرد محاولة انقلاب من رئيس الجمهورية على الشرعية، وحث قوات الأمن على تلقي الأوامر منه بدلاً من الرئيس، وأنه مستمر في منصبه وماض في إقامة الانتخابات. والجدير بالإشارة إليه في هذا السياق، أن قوات موالية للرئيس حاولت بعيد صدور قرار الرئيس منع السيد «روبلي» من دخول مكتبه في العاصمة مقديشو[١٠]، في خطوة اعتبرت تصعيدية من قبل الرئيس ضد رئيس الوزراء.

الإصلاحات المرتقبة والفرص المتاحة

على الرغم مما شهدته الانتخابات من شد وجذب بين الأطراف المختلفة (رئاسة وحكومة ومعارضة)، وأن التحديات مازالت ماثلة حتى اللحظة أمام استكمال العملية الانتخابية، إلا أن هناك فرصًا كثيرة لتدارك الأخطاء وتصحيح المسار.

تصحيح المسار

في إطار سعيه لتصحيح المسار ومعالجة الخروقات التي حدثت في العملية الإجرائية للانتخابات، عقد رئيس الوزراء الصومالي اجتماعًا لمجلس التشاور الوطني في المدة ما بين يومي: ٣ و٩ يناير عام ٢٠٢١م في مقديشو. وقد أصدر المجلس في ختام جلسته بيانًا، احتوى على بنود وصلت إلى ١٨ بندًا، تدور حول محاور: الأمن، وتفعيل الانتخابات، والعمل على نزاهتها، والجداول الزمنية التي تم وضع سقف لتنفيذها، في مدة أقصاها ٢٥ فبراير المقبل. وتفاديًا للأخطاء السابقة، وتحقيقًا للشفافية المطلوبة، تم الاتفاق -كذلك- على إعلان أسماء أعضاء لجنة اختيار المندوبين المتمثلين في شيوخ القبائل والمجتمع المدني، إضافة إلى عدم عرقلة أو منع أي مترشح لمقعد البرلمان الذي استوفى شروط الترشيح. ولم يقف المجلس عند هذه القرارات فقط؛ في معالجته للقضايا الشائكة، وإنما قد رسم -كذلك- خطًا واضحًا يقتضي عدم الزج بالجيش والقوات المسلحة في القضايا السياسية، وتوجيهم نحو التركيز في مهماتهم في حفظ الأمن العام، والالتزام بتشريعات البلاد، وبخاصة تلك التي تتعلق بالحياد بين الأطراف المتصارعة. وقد ألزم المجلس في قراراته لجان الانتخابات (سواء الاتحادية أو الإقليمية)؛ بالالتزام بالاستقلالية في أعمالها الإشرافية والتنفيذية، وفق مخرجات اتفاقية ١٧ سبتمبر عام٢٠٢٠م، و٢٧ مايو عام ٢٠٢١م، ومخرجات المؤتمر الأخير[١١].

لقد حظي هذا الاجتماع (الذي جاء بعد خلافات عميقة بين الرئاسة والحكومة حول العملية الإجرائية والجدول الزمني) بمباركة دولية، أبدت تأييدها الكامل للجهود المبذولة من قبل رئيس الوزراء ومعالجته للخروقات، كما حظي بمساندة المعارضة، التي أبدت تعاونًا كاملًا مع مساعي رئيس الوزراء في تصحيح مسار الانتخابات، ولذلك، يَعدُّ المراقبون للشأن الصومالي، مخرجاته بمثابة طوق النجاة للمشاكل العويصة التي تحيط بإدارة المشهد الانتخابي في الصومال.

٢- تسريع العملية الانتخابية

تُعدُّ مسألة تسريع العملية الانتخابية، المفتاح الأهم؛ لتفادي مزيد من الخلافات والتجاذبات السياسية، كما تمثل حلًا ناجعًا للمواجهات المسلحة التي باتت تحدث في الآونة الأخيرة في الأقاليم؛ ولأسباب ذات صلة

بالانتخابات. وفي الاتجاه ذاته، طالب الشركاء الدوليون، وفي أكثر من مرة، الأطراف الصومالية المسؤولة عن الانتخابات، بتسريع العملية الانتخابية والالتزام بالجدول الزمني، كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية (مع تأزم الموقف بين الرئيس ورئيس الحكومة) بالتهديد بفرض عقوبات على كل مسؤول يتورط في عرقلة الانتخابات، داعية -في الوقت ذاته- إلى مساندة جهود رئيس الوزراء للمقاربة والالتزام بمخرجات مجلس التشاور الوطني الأخير.

السيناريوهات المحتملة

من المتوقع أن تستأنف الولايات؛ وبدعم من الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين للصومال، إجراء العملية الانتخابية في الأقاليم بحلول منتصف شهر يناير عام ٢٠٢١م، وتنعقد هذه الانتخابات في وقت ما تزال الثقة منعدمة بين الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية (الولايات، الحكومة، المعارضة، الشركاء الدوليين)، مما يلقي بظلال من الشك على مآلات المستقبل، وفيما إذا ستنجح جهود رئيس الوزراء نحو التسوية وإقامة انتخابات حرة ونزيهة.

لقد تميزت هذه الانتخابات بعدم الالتزام بالجداول الزمنية، ما جعلها أطول انتخابات شهدتها البلاد منذ الاستقلال ، وأضاف عامل طول أمد الانتخابات تعقيدًا لتلك المشاكل الكثيرة المتشابكة، ورغم وضع سقف زمني محدد لإتمام الانتخابات من قبل مجلس التشاور الوطني، إلا أنه -على الأرجح- لن تلتزم الأطراف الصومالية بتلك الجداول، ما قد يحمل المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام سياسة العصا والجزرة تجاه الأمر، فقد هددت واشنطن بفرض عقوبات على المسؤلين الصوماليين في حال إرجاء الانتخابات[١٢]، كما ألمحت إلى منح امتيازات للحكومة الصومالية في حال الالتزام بالجدول الزمني الجديد، الذي حدده المنتدى الاستشاري الوطني الأخير. وفي ظل هذه التعقيدات قد تتجه الأمور نحو سيناريوهين محتملين: الشروع في إتمام الانتخابات وفق الجدول الزمني المحدد، وهو أمر غير مرجّح، أو الاستمرار في الخلافات التي قد تقود إلى حالة قد لا تحمد عقباها .

خاتمة

لا شك أن استمرار المأزق الانتخابي والأزمات المترتبة عليه، يصرف الانتباه عن قضايا أكثر أهمية في الصومال، مثل: محاربة الحركات المتطرفة والتمرد الذي تقوده ضد الدولة الصومالية، ولذلك، فمن الأهمية بمكان، إيجاد عملية انتخابية ذات مصداقية، تحظى بالوفاق والتراضي بين شرائح كافة المجتمع الصومالي.

الهوامش والإحالات:

(١) محمد جوسار، «مأزق الانتخابات في الصومال: اتجاهات التصعيد وسيناريوهات الحل»، سلسلة التقرير الشهري (مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، ٢٠٢١م)،
https://somaliacenter.com/wp-content/uploads/2021/12/مأزق-الانتخابات-في-الصومال.pdf.

(٢) «مؤتمر مقديشو التشاوري والتوافق على النموذج الانتخابي»، مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، (٢٦، سبتمبر، ٢٠٢٠م)،
https://somaliacenter.com/2020/09/26/مؤتمر-مقديشو-التشاوري-والتوافق-على-ال/.

(٣) آدم شيخ حسن، «حديث الانتخابات الصومالية»، العربي الجديد، (٢٣، ديسمبر، ٢٠٢١م)،
https://www.alaraby.co.uk/opinion/حديث-الانتخابات-الصومالية?amp.

(4) Afyare Elmi, "The Politics of the Electoral System in Somalia: An Assessment," *Bildhaan: An International Journal of Somali Studies*, 21: 10, 2021, 109.

(5) "Southwest launches BF lower house election," *VOA Somali*, November 27, 2021, https://www.voasomali.com/a/6330145.html

(٦) أعلن اتحاد مجلس مرشحي الرئاسة مقاطعة الانتخابات في اجتماع بين يومي (٢٥- ٣٠ نوفمبر)، بخصوص تقييم سير الانتخابات ومدى مطابقتها للقواعد والمعايير المتفق عليها، وأعلن مقاطعته للانتخابات التي لطالما قد حرفت عن مسارها الصحيح، وشهدت خروقات فظيعة، أخلّت بجوهرها.

(٧) «الصومال: إقالة أعضاء في لجنة فض النزاعات بشأن الانتخابات»، العربي الجديد، (١٨، ديسمبر، ٢٠٢١م)،
https://alaraby.co.uk/opinion/حديث-الانتخابات-الصومالية?amp.

(٨) معاوية فارح، «الصومال.. اتفاق سياسي ينهي الخلاف بين فرماجو وروبلي»، العين الإخبارية، (٢١، أكتوبر، ٢٠٢١م)،
https://al-ain.com/article/somalia-fermajo.

(9) Mohammed Dhaysane, "Somali President Suspends Prime Minister Over Alleged Corruption," *Anadolu Agency*, December 27, 2021, https://www.aa.com.tr/en/africa/somali-president-suspends-prime-minister-over-alleged-corruption/2458217.

(10) "Somalia PM Roble Defiant After President Farmajo Suspends Him," *BBC*, December 27, 2021, https://www.bbc.com/news/world-africa-59800515?fbclid=IwAR3Tw0mLy2U-EqtxqfSldEgRISw8dnj3HoRFbnoOY_m2LtyBnusdY5PM7JQ.

(١١) ««الصومال اليوم» ينشر نص البيان الختامي لمؤتمر مجلس التشاور الوطني»، الصومال اليوم، (٩، يناير، ٢٠٢٢م)،
https://alsomalalyaum.com/26666/.

(١٢) «الولايات المتحدة تهدد الصومال بالعقوبات حال إرجاء الانتخابات التشريعية»، روسيا اليوم، (١٣، يناير، ٢٠٢٢م)،
https://arabic.rt.com/world/1313759-الولايات-المتحدة-تهدد-الصومال-بالعقوبات-بحال-ارجاء-الانتخابات-التشريعية/.

تحديات التعليم في إفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة

د. إسراء علي، خبيرة تربوية، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(التعليم، كوفيد-١٩، إفريقيا، غلق المدارس، التعليم عن بعد، المعلمين، المؤسسات التعليمية)

أثرت جائحة COVID-19 في قطاع التعليم في العالم أجمع، لكن كان التأثير مختلفًا في قارة إفريقيا، فقد عمقت الجائحة التحديات القائمة فيما قبلها، وأضافت تحديات أخرى جديدة، وعلى الرغم من ضعف التأثير الصحي للجائحة في القارة السمراء مقارنة بالقارات الأخرى؛ وفقاً لمعدلات الإصابة والوفاة، إلا أن قطاع التعليم قد تأثر سلبياً بشكل مطرد، بسبب إجراءات مجابهة الجائحة، وفي مقدمتها: غلق المدارس والجامعات، فتضخم حجم فاقد التعلم، والانسحاب من التعليم، علاوة على تفاقم اضطراب تدويل التعليم؛ بسبب قيود السفر، وإغلاق المجال الجوي بين دول العالم كلها.

من جهة أخرى، اتسعت فجوة التحديات القائمة، ومنها: التدهور البيئي والتحديات المناخية، والتنوع الديموغرافي وآثاره على السياسات اللغوية في التعليم، كذلك، ارتفاع معدلات فقر التعلم (الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات)، إضافة إلى التحدي الرئيس؛ وهو ضعف إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم في دول القارة كلها، وانخفاض نسبة المعلمين المؤهلين عمومًا، علاوة على التفاوت القائم على الجنس لصالح الذكور مقابل الإناث؛ في الحصول على حق التعليم في المستويات الدنيا والعليا على حد سواء.

على صعيد متصل، بزغت تحديات جديدة بسبب الجائحة، منها: تعطيل الوظائف الحيوية للمؤسسات التعليمية؛ كتوفير وجبات الطعام، أو كالحد من العنف، وعمالة الأطفال، إضافة إلى أن الجائحة كانت اختبارًا حقيقيًا لقدرة البنية التحتية التكنولوجية (الضعيفة أساسًا)، وتدني جودة الإنترنت، والافتقار إلى المعرفة التربوية بمهارات التعلم الإلكتروني، واختلال الوضع المهني للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس عمومًا.

وقد أكد تقرير اليونسكو (UNESCO) الصادر في مايو المنصرم، ضرورة الاستجابة الدولية لبعض تحديات جائحة COVID-19 لقطاع التعليم في إفريقيا، وحدد التقرير جملة من الأولويات المتوسطة وقصيرة والمدى، وأخرى طويلة المدى، واشتمل على توصيات؛ من شأنها التخطيط المستقبلي؛ لتخفيف تداعيات الأزمة، وتعزيز الجهود نحو تحقيق التطلعات التعليمية للقارة[١].

تحديات ما قبل الجائحة

قبل مناقشة تحديات قطاع التعليم في إفريقيا خلال الجائحة وبعدها، والآثار التي خلفتها جائحة كورونا في التعليم، لابد من استعراض واقع قطاع التعليم في القارة قبيل الجائحة، وبخاصة التحديات القائمة، وأهمها:

التدهور البيئي...الأمن الغذائي...وتغير المناخ

تُعدُّ إفريقيا واحدة من المناطق التي تتحمل أقسى آثار تغير المناخ، ومع ذلك، فإن جهودها لمكافحة تغير المناخ؛ من خلال التثقيف البيئي في المؤسسات التعليمية ليست مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بظروفها البيئية[٢]، ويعدُّ انعدام الأمن الغذائي أحد أكثر الآثار الناجمة عن تغير المناخ، مما يزيد من حالات الطوارئ والمجاعات المتكررة[٣]. فقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الصلة القوية بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا؛ بسبب التحولات في مواسم الزراعة، التي تتداخل مع زيادة الجفاف والفيضانات، التي تدمر المحاصيل الغذائية[٤].

وعلى مدى العقد المنصرم، شهدت أجزاء كثيرة من جنوب القارة على وجه التحديد، تضرر شديد نتيجة ما خلفته آثار ظاهرة النينو، حيث كان آخر موسم لهطول الأمطار، وكان الموسم الأكثر جفافاً، والذي حرم ما يقرب من ٢,٨ مليون شخصاً - ٣٠٪ من سكان الريف - من الغذاء، وكانت زيمبابوي في مقدمة تلك المنطقة، وليس هذا فحسب بل أثر الجفاف على الأطفال وقدرتهم على الحصول على التعليم، وبلغ عددهم نحو ١,٤ مليون طفلاً [٥].

في هذا الصدد، ولمواجهة تحديات التدهور البيئي، فإنه من الضروري توجيه الجهود الدولية إلى تدشين بنية تحتية، وأنظمة تعليمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ في إفريقيا، من خلال تنفيذ مشاريع الملاجئ متعددة الأغراض؛ للاحتماء من الكوارث، كتلك التي نفذها البنك الدولي من قبل في بنغلاديش، حيث اعتمدت تلك المشاريع على إنشاء المدارس الابتدائية وتعديلها لتعمل كملاجئ من الأعاصير، بما يقلل -بشكل كبير- من خطر الإصابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية[٦].

التنوع الديموغرافي...والسياسات اللغوية في التعليم

تحتوي إفريقيا وحدها على نحو ثلثي لغات العالم، وتؤثر التعددية اللغوية -بشكل مباشر- على السياسات اللغوية في التعليم، الأمر الذي دفع الاتحاد الإفريقي إلى صياغة اتفاقية «باماكو» عام ٢٠٠٩م، لتدعو حكومات الدول الإفريقية إلى تبني تعميم نظام التعلم متعدد اللغات، المستند إلى اللغة الأم (MT- MLE) كنهج لإدارة التعددية اللغوية في التعليم بدول القارة الإفريقية[٧].

ويُقصد بهذا النهج، استخدام اللغة الأم في التعليم، إضافة إلى لغة وطنية «رسمية»، أو لغتين أو أكثر، بدءًا من مراحل التعليم الأولى؛ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والثقافية للأطفال. وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقية، إلا أن عددًا من الدول الإفريقية لم تستطع تنفيذ هذا النهج؛ لأسباب مختلفة[٨].

ففي جنوب إفريقيا، يقر الدستور ١١ لغة رسمية، منها: الإنجليزية، وتمنح بعض مواده الحق لكل فرد في تلقي التعليم باللغة أو اللغات الرسمية التي يختارها في المؤسسات التعليمية العامة، إضافة إلى عدد من التشريعات الوطنية، التي تنص على الحقوق اللغوية، حيث تختص الهيئة الإدارية لكل مدرسة عامة بتحديد سياسة اللغة فيها، الأمر الذي يجعل المدارس العامة مثقلة بالسياسة والنقد، وعرضة مستمرة للدعاوى القضائية، وبخاصة مع وجود توجه اجتماعي سلبي نحو اللغات الإفريقية الأم؛ بسبب تنامي التأثير الاجتماعي والاقتصادي القوي للغة الإنجليزية، وخصوصًا امتياز الوظائف النخبوية، علاوة على ارتفاع تكلفة إنتاج المواد الدراسية بجميع اللغات الرسمية التي يقرها الدستور[٩].

وكتوجه دولي نحو المقاربة في إفريقيا، سعت المنظمات الدولية، وفي مقدمتها «اليونسكو»، إلى دعم نهج التعليم متعدد اللغات المستند إلى اللغة الأم، من خلال تبني مبادرات لإنتاج المناهج التعليمية، والمواد الدراسية باللغات المحلية في مراحل التعليم الأساسية، ومنها: مبادرة (BLMI) التي استمرت من عام ١٩٩٦م إلى عام ٢٠٠١م، وتضمنت دول: ناميبيا، وموزمبيق، وملاوي، وتنزانيا، وأوغندا، ومالي، وبوركينافاسو، لكن انعدام معايير اعتماد اللغات حال دون إعداد المناهج، وتنفيذ الخطة المنشودة، فلم تحقق المبادرة أهدافها[١٠].

لكن كانت تجربة أوغندا للتغلب على مشكلة ارتفاع تكلفة تطبيق نهج التعلم متعدد اللغات المستند إلى اللغة الأم، هي الأفضل حتى الآن، حيث قامت بتوحيد معايير اللغات الأصلية الأساسية، وتنسيق قواعد تهجئتها؛ بهدف إنتاج المواد التعليمية بتكلفة منخفضة، فنسخت لغة تسمى "Runyakitara" ، مكونة من أربع لغات ذات صلة، هي: (Runyankore)، و (Rukiga)، و(Runyoro)، و (Rutooro)، والمرتبطة بـلغات: (Kihaya) و(Kinyambo))، التي يتم التحدث بها في تنزانيا، وبذلك، وفرت فرصة لعبور الحدود وتطوير اللغة[١١].

جودة التعليم... وفقر التعلم

قبيل الجائحة، عانت إفريقيا من فقر التعلم؛ بنسب وصلت إلى أعلى معدلاتها، إذ بلغت نحو ٨٨٪ في القراءة، و٨٤٪ في الرياضيات، وبخاصة في منطقة جنوب الصحراء[١٢]. ولما كانت جودة التعليم ترتبط بجودة المعلمين، فإن إحصائيات اليونسكو حتى عام ٢٠١٨م، أشارت إلى أن هناك ٢٠٠ مليون طالباً في إفريقيا لم يحققوا الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والكتابة والرياضيات[١٣].

ويعزى ذلك، إلى ضعف مهارات المعلمين، وبخاصة في منطقة جنوب الصحراء، حيث تضم أقل نسب من المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة للتدريس، وبالرغم من تدريب ٦٥٪ من معلمي المرحلة الابتدائية، و٥١٪من معلمي المرحلة الثانوية؛ حتى عام ٢٠١٩م، إلا أن هذه الأرقام لا تعكس أي جودة تعليمية حقيقية في مدارس القارة.

وتتفاوت نسب المعلمين المؤهلين فيما بين مناطق إفريقيا، ففي: بوروندي، وساحل العاج، وجيبوتي، وموريشيوس؛ يحظى جميع معلمي المرحلة الابتدائية بالحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، بينما تبلغ نسبتهم في غينيا الاستوائية ٣٧٪ فقط، وتبلغ نسبتهم في ساو تومي، وبرينسيبي ٢٧٪، وتقل نسبتهم إلى ١٥٪ في مدغشقر، بينما ترتفع النسبة -بشكل ملحوظ- في شمال إفريقيا، وتسجل معدلات تقترب من ٩٠٪ مقارنة بالمتوسط العالمي[١٤]. من هنا، يتضح أن تحدي جودة التعليم يتفاوت في إفريقيا من منطقة إلى أخرى.

ولا تقتصر جودة التعليم على مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات لدى الطلاب، ولا على مستوى كفاءة المعلمين فقط، بل تمثل إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم تحديًا رئيسًا آخر في القارة السمراء، فقد بلغ عدد الأطفال المحرومين من الوصول إلى المدرسة نحو أكثر من ٣٢ مليون طفل قبل الجائحة، أي: ما يعادل أكثر من نصف نسبة الإجمالي العالمي، التي تبلغ نحو ٥٩ مليون طفل حول العالم[١٥].

تحديات ما بعد الجائحة

عمقت الجائحة التحديات القائمة، وخلقت تحديات أخرى جديدة، كما خلفت آثاراً سلبية ضخمة على قطاع التعليم في قارة إفريقيا، ومن أهم تحديات التعليم في القارة خلال الجائحة وما بعدها:

عدم المساواة... والانسحاب من التعليم

أدت إجراءات إغلاق المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها إلى اضطرابات ضخمة، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات الانسحاب من التعليم، فنسبة الالتحاق بالمدارس ومعدلات الانسحاب تتناسب عكسياً مع طول مدة إغلاق المؤسسة التعليمية، وقد تباينت مدة إغلاق المؤسسات التعليمية، وخصوصًا المدارس بين مناطق

القارة، فسجلت مناطق وسط إفريقيا وشماليها أطول مدة؛ بلغت نحو عام كامل، بينما أغلقت مناطق شرقي إفريقيا وجنوبيها مدارسها مدة بلغت نحو٤٠ أسبوعًا، وسجلت منطقة غرب إفريقيا أقصر مدة للإغلاق؛ إذ تراوحت بين ١١ و٢٠ أسبوعًا[١٦].

من جهة أخرى، فإن معالجة ظاهرة الانسحاب من التعليم تتناسب طردياً مع نصيب الفرد من الناتج المحلي، لذا، فإن خطر الانسحاب سيتطلب جهودًا متضافرة؛ لضمان إعادة تسجيل المنسحبين، واستمرار التحاق المتعلمين بالمدارس، وقد تواجه مناطق شرقي إفريقيا النسبة الأكبر من المعرضين لخطر فقد التعليم؛ مقارنة بحالة اقتصادها، بينما سيساهم الانتعاش الاقتصادي في جنوب إفريقيا في خفض تلك النسبة[١٧].

على صعيد آخر، فإن تأثير الانسحاب وفقد التعلم -خلال الجائحة- ساهم في اتساع فجوة عدم المساواة بين الجنسين، فقد بلغت نسبة الفتيات الإفريقيات غير الملتحقات بالمدرسة في المرحلة الثانوية نحو ٦٠٪، أي: نحو ضعف المعدل العالمي، ويمثل استمرار هذا التفاوت مؤشرًا على حجم التهديدات التي من المحتمل أن تتعرض لها الفتيات الإفريقيات، سواء من انتهاكات قائمة على الجنس، أو تفاقم ضياع حقوقهن عمومًا[١٨].

الفجوة التكنولوجية... ونقص المهارات

فرضت أزمة COVID-19 والإغلاق المفاجئ للمدارس تحولات جذرية في التعليم، وأصبح التعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم عن بعد أمرًا واقعًا لا يمكن تجاوزه، وفي خضم ذلك، افتقرت دول إفريقيا إلى البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة الكافية، وشبكة الإنترنت؛ للحفاظ على أشكال التعليم والتعلم عبر الإنترنت؛ خلال الجائحة، وكان البديل الأمثل -إلى حد كبير- الاعتماد على التعليم عن بعد، من خلال المنصات المسموعة والمرئية، حيث كان النمط الأكثر شيوعًا للتعليم في جميع أنحاء إفريقيا أثناء ذروة الوباء وحتى أواخر عام ٢٠٢٠م، وسجل التعليم عن بعد، المدعوم بالإذاعة والتلفزيون، نسبًا أعلى في غربي إفريقيا، مقارنة بوسط إفريقيا وشماليها[١٩].

بُعد آخر لتحدي الفجوة التكنولوجية في التعليم في إفريقيا، وهو نقص المهارات التكنولوجية لدى المعلمين، إذ أكدت الإحصائيات الصادرة عن كل من: البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو، إبان الجائحة، أن معدل المهارات اللازمة لاستخدام أدوات التعليم عن بعد، أو التعليم عبر الإنترنت منخفضة لدى نسبة كبيرة من المعلمين في جميع أنحاء إفريقيا، ما عدا دولة جنوب إفريقيا، والجدير بالذكر أن نحو ٧٣٪ من الدول الإفريقية استطاعت أن تنفذ تدريبات لمعلميها؛ لإكسابهم مهارات استخدام بعض إستراتيجيات التعلم عن بعد، والتعلم عبر الإنترنت بنهاية عام ٢٠٢٠م[٢٠].

لكن قد لا تجدي هذه التدابير نفعاً، وبخاصة مع ارتباط مشكلة نقص المؤهلات بارتفاع نسب التلاميذ إلى المعلمين، وارتفاع كثافة الفصول الدراسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق آثار ملموسة لجودة التعليم، ولا سيما في سنوات التعليم الأولى. علاوة على ذلك، تعدُّ نسبة الموارد التعليمية، والقدرة المؤسسية، وهياكل وإستراتيجيات الإدارة الفعالة؛ معايير أخرى لنسبة جودة التعليم في دول القارة على حدة.

وعمومًا، تبلغ نسبة نقص المعلمين في إفريقيا نحو ٧٠٪ في المرحلة الابتدائية، وترتفع هذه النسبة إلى تحو ٩٠٪ في المرحلة الثانوية؛ بحسب إحصاءات معهد اليونسكو للإحصاء، الصادرة عام ٢٠١٦م[٢١]، ويعزى ذلك، إلى مُسلمة التضخم السكاني خصوصًا، وارتفاع نسب الخصوبة في معظم دول القارة عمومًا.

الإنفاق على التعليم... وضعف الاستثمارات

تؤكد الدراسات، أن الاستثمار في التعليم هو منفعة متبادلة طويلة المدى، حيث تشير الأبحاث الحالية، إلى أن الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي، المتأثرين بالإغلاق، قد يتوقعون انخفاضًا في دخلهم المستقبلي بنسبة ٣٪ على مدار حياتهم بأكملها، وبالنسبة للدول، قد يؤدي انخفاض النمو طويل الأجل، المرتبط بهذه الخسائر، إلى انخفاض متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة ١,٥٪ على مدى المدة المتبقية من القرن الحالي، كما ستزداد هذه الخسائر الاقتصادية؛ إذا كانت المدارس غير قادرة على البدء من جديد وبسرعة[٢٢].

التحدي الآخر، هو أن الوضع الاقتصادي الحالي في إفريقيا، لا يبدو أنه يسمح بالاستثمارات المطلوبة في التعليم، وعلى الرغم من ارتفاع مخصصات تمويل التعليم من الناتج المحلي في معظم الدول الإفريقية؛ مقارنة بالمتوسط العالمي، إلا أن نسبة الإنفاق لكل تلميذ منخفضة جداً مقارنةً بأنصبة التلاميذ في دول القارات الأخرى[٢٣]، لذا، لابد أن تتوجه جهود الدول نحو دعم المهارات اللازمة؛ لتعزيز الاقتصاد وتحويله إلى مجتمعات قائمة على المعرفة.

كذلك، يمكن لشركاء التنمية -أيضًا- أن يؤدوا دورًا مهمًا في دعم استجابة الحكومات للأوبئة، واستهداف الموارد للفئات الأكثر ضعفاً، أو تقديم تمويل طارئ لدعم الاستجابة للوباء، على المدى القصير، كما فعل البنك الدولي حين خصص ١٦٠ مليار دولاراً أمريكياً؛ لمساعدة الدول على معالجة الصدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، أو كما أنشأت الشراكة العالمية للتعليم منصة تمويل، بقيمة ٢٥٠ مليون دولاراً أمريكياً؛ للاستجابة لحالات الطوارئ لـ COVID-19 [٢٤]، وعليه، فإنه من الضروري بمكان، أن يتم تعديل المشاريع والدعم المقدمين من الجهات المانحة؛ لتقييم جدوى زيادة المساعدات الإنمائية للتعليم في دول إفريقيا النامية.

على صعيد متصل، يجب تطوير آليات تمويل تعليمية فعالة ومبتكرة في أعقاب الآثار الاقتصادية لوباء COVID-19، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المحدودة؛ بهدف تجنب الآثار الضارة على

النتائج التعليمية؛ الناتجة عن تخفيض الإنفاق الحكومي، ويمكن للحكومات الإفريقية مراجعة سياساتها المالية، وإعادة تخصيص الموارد في قطاع التعليم بشكل إستراتيجي أكثر مرونة، من خلال الانفتاح على الاستثمار المشترك مع القطاعات الخاصة والمدنية[٢٥].

نتائج وتوصيات

قدمت تجربة جائحة Covid-19 في إفريقيا كثيرًا من الدروس لصناع القرار على جميع المستويات، حيث ساهمت في التوصل إلى جملة من الحقائق؛ من أجل ضمان خروج التعليم الإفريقي من الأزمة بشكل أقوى وأكثر استعدادًا للمستقبل، ومن هذه الحقائق:

- أنه من المفيد اتباع نهج أوسع، متعدد الجنسيات، يضم عموم إفريقيا، ويهدف إلى مراجعة البنية التحتية التكنولوجية «شبكات الاتصالات»، بهدف توسيع نطاق توفير التعليم والتدريب عبر الإنترنت، فضلاً، عن تنمية المجتمع الإفريقي على نطاق أوسع[٢٦].
- ومن الضروري أيضاً، تنظيم برامج اللحاق بالركب، بحيث يصبح الدعم متاحًا لجميع الأطفال؛ بهدف طرح فرص تعويض التعلم المفقود، وهنا، يجب على جميع الدول الإفريقية؛ تصميم التعلم العلاجي وتنفيذه على الأصعدة كلها، وفي المستويات جميعها.
- كذلك، يجب أن يتم إعداد المواد التعليمية ذات الجودة العالية، من قبل مصممين تعليميين محترفين، ويجب أن يتم تدريب المعلمين تدريباً تربوياً لتقديم تلك البرامج، كما يجب أن يحصل الطلاب بشكل متساوٍ على فرص تطبيق أساليب التدريس الخاصة بالتعلم عبر الإنترنت[٢٧].
- من الأهمية كذلك، حماية الإنفاق العام العادل على التعليم، من خلال تعبئة الشركاء على المستويات الدولية كلها؛ القومية، والوطنية، وكذلك، في القطاعات كلها؛ الحكومية، والخاصة، والمدنية.
- أخيراً: فإن الجائحة دعوة لتجديد الالتزام بأهداف التنمية المستديمة، بما يضمن حصول الجميع على فرصة للنجاح في التعليم، وتطوير المعرفة والمهارات والقيم التي ستساهم في بناء مستقبل المجتمعات[٢٨].

الهوامش والإحالات:

(1) UNESCO, *UNESCO COVID-19 Education Response: A Snapshot of Educational Challenges and Opportunities for Recovery in Africa*, (UNESCO, 2021), https://fr.unesco.org/sites/default/files/20210527a_snapshot.pdf.

(2) Simon Eten, "Indigenising Africa's Environmental Education Through a Development Education Discourse for Combating Climate Change," *Policy & Practice: A Development Education Review*, 21: 2015, 105-122, https://www.developmenteducationreview.com/issue/issue-21/indigenising-africas-environmental-education-through-development-education-discourse.

(3) Abigael Apollo and Marcellus Mbah, "Challenges and Opportunities for Climate Change Education (CCE) in East Africa: A Critical Review," *Climate*, 9: 93, 2021, https://www.mdpi.com/2225-1154/9/6/93.

(4) FAO, ECA, and AUC, *Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition 2020: Containing the Damage of Economic Slowdowns and Downturns to Food Security in Africa* (FAO, 2020), https://www.fao.org/3/ca7343en/ca7343en.pdf.

(5) CRS, *The Impact of Climate Change on Education: Pamhy's Story*, (CRS. 2016), https://www.crs.org/stories/impact-climate-change-education-pamhys-story.

(6) World Bank, *Education and climate change – are we addressing the linkages?* (World Bank, 2021), https://blogs.worldbank.org/climatechange/education-and-climate-change-are-we-addressing-linkages.

(7) Barbara Trudell, "Multilingualism in Sub-Saharan Africa: Describing a Phenomenon, Leveraging a Resource," in *Proceeding of International Conference on Multilingualism* (Bamako: SIL, 2009).

(٨) إسراء علي، «إشكالية اللغات الأجنبية في التعليم،» المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (١١، سبتمبر، ٢٠١١م)، https://ecss.com.eg/16564/.

(9) Carole Bloch, "Enabling Conditions for Multilingual Literacy and Reading Culture Development in African Settings: The Nal'ibali National Reading for Enjoyment Campaign in South Africa," in *Proceeding of Language & Development Conference* (Cape Town: British Council, 2013), https://www.britishcouncil.org.za/sites/default/files/speakers_abstracts_language_development_conference2014.pdf.

(10) UNESCO, *Enhancing Learning of Children from Diverse Language Backgrounds: Mother Tongue-Based Bilingual or Multilingual Education in The Early Years* (France: UNESCO, 2011), https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000212270/PDF/212270eng.pdf.multi.

(11) Michael Muzoora, Daniel Terry, and Agatha Asiimwe, "The Valorisation of African Languages and Policies in the African Education Systems: A Case of Uganda," *Universal Journal of Educational Research*, 2: 1, 2014, 42-50, https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1053933.pdf.

(12) UNESCO, *More Than One-Half of Children and Adolescents Are Not Learning Worldwide* (UNESCO, 2017), http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs46-more-than-half-children-not-learning-en-2017.pdf.

(13) UNESCO, *Levels of Learning are Alarmingly Low: If Younger Generations Don't Learn, How Can They Contribute to the Sustainable Development of Africa?* (Senegal: TALENT, 2018), http://www.education2030-africa.org/images/talent/docs/UNE-_Plaidoyer_12P_EN-BAT.pdf.

(14) UNESCO, *A review of the Use of Contract Teachers in Sub-Saharan Africa* (France: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: 2020), https://teachertaskforce.org/sites/default/files/2020-07/Contract%20teachers%20in%20sub-Saharan%20Africa_EN.pdf.

(15) UNESCO, *New Methodology Shows that 258 Million Children, Adolescents and Youth Are Out of School* (UNESCO, 2019), http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/new-methodology-shows-258-million-children-adolescents-and-youth-are-out-school.pdf.

(16) UNESCO, *Global Education Monitoring Report, 2021/2: Non-State Actors in Education Who Chooses? Who Loses?* (France: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2021), https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379875/PDF/379875eng.pdf.multi.page=410.

(17) UNESCO, *UNESCO COVID-19 Education Response: A Snapshot of Educational Challenges and Opportunities for Recovery in Africa* (UNESCO, 2021), https://fr.unesco.org/sites/default/files/20210527a_snapshot.pdf.

(18) ECLAC-UNESCO, *COVID-19 Report: Education in the time of COVID-19* (United Nations, 2020), https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45905/1/S2000509_en.pdf.

(19) United Nations, *Policy Brief: Education During COVID-19 and Beyond* (UN, 2020), https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/08/sg_policy_brief_covid-19_and_education_august_2020.pdf.

(20) UNESCO, World Bank, UNICEF and OECD, *Survey on National Education Responses to COVID-19 School Closures* (UIS, 2021), http://tcg.uis.unesco.org/survey-education-covid-school-closures/.

(21) UNESCO, *The World Needs Almost 69 Million New Teachers to Reach The 2030 Education Goals* (UIS, 2016), http://uis.unesco.org/en/files/fs39-world-needs-almost-69-million-new-teachers-reach-2030-education-goals-2016-en-pdf

(22) Eric Hanushek and Ludger Woessmann, "The Economic Impacts of Learning Losses," *OECD Education Working Papers*, 225, 2020, https://www.oecd.org/education/The-economic-impacts-of-coronavirus-covid-19-learning-losses.pdf

(23) UNESCO, *Global Education Monitoring Report: Inclusion and Education: All Means All, Statistical Table* (Paris, UNESCO,2020), https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718/PDF/373718eng.pdf.multi

(24) World Bank, *The Impact of The Covid-19 Pandemic on Education Financing* (World Bank, 2020), https://thedocs.worldbank.org/en/doc/734541589314089887-0090022020/original/CovidandEdFinancefinal.pdf.

(25) UNICEF and African Union Commission, *Transforming Education in Africa: An Evidence-Based Overview and Recommendations for Long-Term Improvements* (UNICEF, 2021), https://www.unicef.org/media/106691/file/Transforming%20Education%20in%20Africa.pdf.

(26) eLearning Africa and EdTech Hub, *The Effect of Covid-19 on Education in Africa and its Implications for the Use of Technology: A Survey of the Experience and Opinions of Educators and Technology Specialists* (EdTech Hub, 2020), https://www.guninetwork.org/files/the_effect_of_covid-19_on_education_in_africa.pdf

(27) Wondwosen Tamrat and Damtew Teferra, "COVID-19 Threat to Higher Education: Africa's Challenges, Responses, and Apprehensions," *International Higher Education*, 102, 2020, https://www.researchgate.net/publication/341109956_COVID-19_Threat_to_Higher_Education_Africa's_Challenges_Responses_and_Apprehensions.

(28) OECD, *The Impact of Covid-19 on Education Insights From Education at a GLANCE* (OECD, 2020), https://www.oecd.org/education/the-impact-of-covid-19-on-education-insights-education-at-a-glance-2020.pdf.

الإمارات ومساعي تمديد النفوذ في غربي إفريقيا

نانسي طلال زيدان، باحثة في العلوم السياسية والتحليل الإعلامي، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(غرفة دبي، غرب إفريقيا، إكسبو ٢٠٢٠، الإمارات، العلاقات التجارية، الطاقة في إفريقيا)

في ظل المُنافسة القوية والسباق المحمُوم بين الدول على الساحة الدولية لتعظيم النفوذ وبلورة المصالح، وخصوصًا في ساحة القارة الإفريقية التي تمتاز بأهميتها الحيوية في أجندات الدول العظمى والقوى الناشئة -سياسيًا واقتصاديًا، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة، كفاعل إقليمي نشيط في إفريقيا من خلال تنامي ارتباطاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع دول القارة، من خلال التحالفات السياسية الإستراتيجية، والاستثمار في مشاريع التنمية، والمساعدات الإنسانية، والترتيبات الأمنية، و«الدبلوماسية الذكية». تعمل الإمارات العربية المتحدة -بشكل مطرد- على توسيع وجودها وتأثيرها في جميع أنحاء إفريقيا، لدرجة أنها تُعدُّ ثاني أكبر مستثمر أجنبي في إفريقيا بعد الصين، ونجد أنه تركز الاهتمام البحثي حول البصمة الثقيلة لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة القرن الإفريقي، التي تُشكل امتدادًا جغرافيًا حيويًا مؤثرًا في استقرار دول الخليج العربي، حيث توجد مجموعة من الخيارات الإستراتيجية، بما في ذلك، حماية المصالح التجارية، والصراع في اليمن، ومُحاولات مواجهة التهديدات الأمنية، مثل: الإرهاب والقرصنة البحرية، فضلاً عن التطورات الجيوسياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي، فكل تلك العوامل، حفزت اهتمام الإمارات العربية المتحدة بتعزيز وجودها في منطقتي القرن الإفريقي، وشرقي إفريقيا[١]. ولكن قلما نجد اهتمامًا بحثيًا بما ذهبت إليه الإستراتيجية الإماراتية في غرب القارة الإفريقية، ولذلك، تتناول هذه الورقة إستراتيجية الإمارات تجاه غربي إفريقيا، بشيء من العرض والتحليل لماهية العلاقات، ومُحاولة تكوين صورة مُتكاملة؛ لإدراك مدى النفوذ الإماراتي في إقليم غرب إفريقيا، ومدى تأثير ذلك في ديناميكيات العلاقات على امتداد الشرق الأوسط.

علماً، أن إقليم غرب إفريقيا يُمثل حجر زاوية ضخم لا يُستهان به، حيث يُشكل المرتبة الثانية في إفريقيا من حيث عدد السكان الذي يُقدر بـنحو ٤١٧,٨٨ مليون نسمة، وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢١م[٢]، ويضُم ١٦ دولة، إضافة لما به من موارد ضخمة، تُتيح لمن يستغلها فُرصًا تنموية

كبيرة، وعلى نحو آخر، فقد برزت الإمارات بوصفها مركزًا رئيسًا لـ "طريق الحرير الجنوبي"، في إطار ما يُعرف عالمياً بالتعاون بين بلدان الجنوب[٣]، وبمثابة بوابة ومركز للاقتصادات الناشئة. وفي ظل تنامي أهمية قارة آسيا، فإن دبي تتحول لمركز رئيسي لها، ساعية لربط القارة الآسيوية بالشرق الأوسط وإفريقيا[٤].

نيجيريا: جاذب النفوذ الأضخم

اتسمت العلاقات بين نيجيريا والإمارات بدرجة نوعية في القوة، وأضحت مُتشعبة المجالات، حيث بدأت منذ عام ١٩٨٢م، وتوطدت على مدار السنوات، ففي عام ٢٠٠٩م، أنشأت الإمارات سفارتها في نيجيريا، وفي عام ٢٠١٦م، زار الرئيس «محمد بخاري» الإمارات؛ كأول دولة يزورها في آسيا والشرق الأوسط عند توليه منصب رئيس نيجيريا، وكان لذلك دلالات سياسية وتطلعات اقتصادية وتنموية[٥]، فبحلول ديسمبر عام ٢٠٢٠م، تم تنفيذ مذكرة تفاهم بين نيجيريا والإمارات لتوفير منصة لكلا البلدين؛ للمشاركة بشكل ثنائي في عدد من المجالات القانونية والتجارية، وما إلى ذلك، وصولاً لما يشمل: الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية (FinTech)واستكشاف الفضاء، هذه العلاقة ترعاها وتطورها وتعززها القيادة الطموحة لكلا البلدين، فقد كانت علاقة متبادلة المنفعة بين البلدين في كل من العلاقات التجارية والسياحية، مع عدم وجود نكسات كبيرة لأكثر من عقد من الزمان، فاعتبارًا من عام ٢٠١٨م، بلغ الحجم الإجمالي للتجارة الثنائية غير النفطية بين الإمارات ونيجيريا نحو ١,٥ مليار دولاراً، واعتبارًا من عام ٢٠١٩م، بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية للنفط بين نيجيريا والإمارات العربية المتحدة نحو ١,٤ مليار دولاراً[٦].

وللدلالة على الحرص على زيادة العلاقات الثنائية بين الإمارات ونيجيريا، في عصر ما قبل كورونا، كانت شركتا طيران الإمارات الرئيسيتان (طيران الإمارات، والاتحاد للطيران)، تقومان بتشغيل ٢٨ رحلة أسبوعياً من أبو ظبي ودبي إلى لاغوس وأبوجا، ومثل ذلك الوضع، يعدُّ أعلى مسار طيران من نيجيريا إلى أي دولة أخرى في العالم، إضافة إلى شركة الطيران النيجيرية (Air Peace) التي أطلقت ثلاث رحلات أسبوعيًا من نيجيريا إلى دبي عبر الشارقة. وعلى مر السنين، كانت هناك علاقات ثنائية متبادلة بين نيجيريا والإمارات العربية المتحدة، من حيث التجارة والتعليم والتكنولوجيا والدعم الإنساني[٧].

في مارس عام ٢٠٢١م، صدر تصريح عن دولة الإمارات العربية المتحدة، أن نيجيريا تظل أكبر اقتصاد في إفريقيا، وأن الإمارات بصدد إصدار سلسلة من أنشطة ترويج التجارة والاستثمار؛ بهدف تعزيز حجم التجارة والاستثمارات الثنائية بين نيجيريا والإمارات، في إطار مبادرة للترويج التجاري تم تنسيقها بالتعاون مع مجلس الاستثمار الدولي الإماراتي (UAEIIC) ووزارة الاقتصاد الإماراتية، والوزارة الاتحادية

للصناعة والتجارة والاستثمار في نيجيريا، لتركز المبادرة على جذب أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصناعة والمستثمرين في جميع القطاعات في نيجيريا والإمارات، في محاولة لتطوير واستكشاف الفرص التجارية المستقبلية. وذكر البيان الرسمي: «تم اختيار نيجيريا من بين ٣٤ دولة مختارة على مستوى العالم للمشاركة في المبادرة؛ بسبب موقعها المحوري؛ كسوق استثماري كبير في منطقة غرب إفريقيا، وتأثيرها الاقتصادي العام في إفريقيا»[٨].

وفي ديسمبر عام ٢٠٢١م، صرح وزير الخارجية النيجيري «جيفري أونياما»، مُعبراً عن أهمية مشاركة نيجيريا في «إكسبو ٢٠٢٠ دبي»، إذ قال: «إن مشاركتنا في «إكسبو ٢٠٢٠ دبي»، هي فرصة لعرض ثقافتنا، وإمكانات الأعمال في نيجيريا. ويجسد إكسبو ٢٠٢٠ الماضي والحاضر والمستقبل، لذلك، فهو يمثل منصة لإعلام الناس عن حاضرنا ووجهتنا المستقبلية». بما يسلط الضوء على فرص الاستثمار في قطاعات رئيسية، مثل: الزراعة، والتصنيع، والتقنية، والصناعات الإبداعية[٩].

وعلى مدى عقود، استمر كلا البلدين في تعزيز العلاقات الثنائية القوية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار، لتكون الإمارات هي تاسع أكبر مصدر لنيجيريا على مستوى العالم، وأكبر شريك تجاري لنيجيريا في منطقة الشرق الأوسط، مُحققة ٣٥ ٪ من إجمالي تجارة نيجيريا مع المنطقة[١٠].

شركة موانئ دبي العالمية في السنغال

قررت دولة الإمارات العربية المتحدة التركيز في مجال المراقبة البحرية للبنية التحتية للموانئ، إلى أن أصبح الاستثمار في البنية التحتية للموانئ عنصراً أساسياً في سياسة أبو ظبي الخارجية، وأكثر المجالات تميزاً لدى الإمارات، بالاعتماد على خبرة شركة موانئ دبي العالمية، التي هي بمثابة الذراع الاقتصادي للدبلوماسية البحرية الإماراتية، حيث تشغل موانئ دبي العالمية نحو ٧٧ ميناءاً حول العالم[١١]. فاستثمرت الإمارات -بشكل مُوسّع- في عدد من المشاريع في جميع أنحاء إفريقيا، لتكون السنغال المستفيد الأكبر في هذا الصدد في إقليم غرب إفريقيا، حيث تعمل موانئ دبي العالمية في السنغال منذ عام ٢٠٠٨م، وفي ديسمبر عام ٢٠٢٠م، تمت اتفاقية امتياز جديدة لتطوير الموانئ، وإنشاء ميناء بحري في المياة العميقة في منطقة «ندايان»، ومن المقرر عند اكتمالها أن تجعل السنغال المركز اللوجستي والبوابة البحرية إلى غرب إفريقيا[١٢]، على أن تستثمر موانئ دبي العالمية نحو ٨٣٧ مليون دولاراً أمريكياً في المرحلة الأولى من المشروع، وفي المرحلة الثانية نحو٢٩٠ مليون دولاراً[١٣]. علماً، أن العلاقات الثنائية بين الإمارات والسنغال بدأت في السبعينيات من القرن العشرين، بما يُمثل أساساً متيناً لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والاجتماعي بين البلدين[١٤].

الإمارات: ساحة لبلورة الفُرص

مثلت الإمارات ساحة لبلورة نفوذ ومصالح دول إقليم غرب إفريقيا في المستويين الإقليمي والدولي، وذلك، باستضافتها لعدد من الفعاليات التي تخدم المصالح الاقتصادية لتلك الدول، ففي سبتمبر عام ٢٠١٤م، استضافت دبي «منتدى الاستثمار لدول غرب إفريقيا»، فقد كان ذلك المنتدى أول تجمع يضم دول من إقليم غرب إفريقيا على أرض الإمارات، وكان بمثابة إعلان عن بداية حقبة جديدة من الانفتاح الاقتصادي لغرب إفريقيا، وضم المنتدى ثمان دول، هي: السنغال، وبنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، ومالي، والنيجر، وتوغو، وغينيا بيساو. وقد صرح «شيك هادجيبو سوماري» رئيس مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، أن ماحقّقه المنتدى نجاح كبير؛ لتأمين عقود استثمارية بإجمالي ١٩ مليار دولاراً، وكانت النسبة الأكبر من تلك العقود من نصيب شركات إماراتية؛ في مشاريع تتعلق بالبنية التحتية؛ على هيئة طرق وشبكات سكك حديدية، ومشاريع الطاقة الحرارية في تلك البلدان الإفريقية، مؤكداً أهمية دبي والإمارات، في كونها منصة للتعريف بإمكانات منطقة غرب إفريقيا الكبيرة أمام جمهور من المستثمرين؛ مؤسسات وأفراد في منطقة الخليج، ومختلف أنحاء العالم. كما كان حضور رؤساء الدول الإفريقية؛ الأعضاء في منظمة الوحدة الاقتصادية والنقدية لدول غرب إفريقيا، بمثابة رسالة دعم سياسي كبير للحدث، ومؤشرًا للتطلع لشراكة إستراتيجية مع الإمارات والمنطقة الخليجية على المدى البعيد. علماً، أن الدول الثمانية التي حضرت المنتدى تتعامل بعملة موحدة، وهي «الفرنك»، وتشكل جزءًا من منظومة غرب إفريقيا، التي تضم ١٥ دولة إفريقية[١٥].

على منحى آخر، أُقيم أسبوع الطاقة الإفريقي عام ٢٠٢١م (AEW) في «كيب تاون»، في المدة بين يومي: ٩ و١٢ نوفمبر، ليجمع الوزراء الأفارقة، والمديرين التنفيذيين للنفط والغاز، وشركات الطاقة الوطنية والدولية؛ لمناقشة تعاونية حول مستقبل الطاقة في إفريقيا، وعقد الصفقات، فتحمست الإمارات واستضافت شركة بترول أبو ظبي الوطنية «منتدى أديبك» (ADIPEC)، بين يومي: ١٥و١٨ نوفمبر ٢٠٢١م؛ كمنصة للنقاش حول مشهد الطاقة في إفريقيا، بقيادة وزراء الطاقة الأفارقة؛ لمناقشة الفكر والإستراتيجيات التي ستشكل استجابة القارة الإفريقية لتحديات مشهد الطاقة بعد الوباء، بما في ذلك، الوزراء: «غابرييل أوبيانغ ليما» من غينيا الاستوائية، و«الحاجي سيساي»(H. Alhaji Sesay) من سيراليون، و«تيمبر سيلفا» (H.E. Chief Timipre Sylva) من نيجيريا.

ويُعدُّ منتدى (ADIPEC)[١٦]، أول تجمع دولي لقطاع الطاقة العالمي منذ بداية جائحة (COVID-19)، وأحد أفضل أماكن الاجتماعات في العالم لقطاع الطاقة العالمي، حيث ضم أكثر من ١٦٠ جلسة مؤتمر، وعرض أجنحة لـ٢٦ دولة، وعرض أجنحة لأكثر من ٢٠٠٠ شركة[١٧]. لذا، يُعدُّ حدث مثل «أديبك» (ADIPEC) حدثًا بالغ الأهمية، إذ تتحرك إفريقيا لتعزيز مكانتها في حوار التحول العالمي في مجال الطاقة، حيث

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة وإفريقيا بتاريخ طويل من العلاقات عبر سلسلة القيمة الكاملة لقطاع الطاقة. من خلال منظمة البلدان المصدرة للبترول، فضلاً عن أوجه التعاون فيما يتعلق بانتقال الطاقة في إفريقيا، ومعالجة فقر الطاقة والاستثمارات، وبالتالي، بدا أن الإمارات تمثل شريكا مهمًا للقارة، وتعمل مع الدول الإفريقية؛ لتطوير اقتصاداتها وقطاعات الطاقة فيها. ففي «أديبك» (ADIPEC) في أبو ظبي، صرح «غابرييل مباغا أوبيانغ ليما» وزير الطاقة في غينيا الاستوائية عن أهمية تعزيز الشراكات وأشكال التعاون بين إفريقيا والإمارات العربية المتحدة، قائلاً: «تمتع دولة الإمارات العربية المتحدة وإفريقيا بتاريخ طويل من العلاقات الناجحة، عبر سلسلة القيمة الكاملة لقطاع الطاقة، من خلال منظمة البلدان المصدرة للبترول، فضلاً عن أوجه التعاون فيما يتعلق بانتقال الطاقة في إفريقيا، ومعالجة فقر الطاقة والاستثمارات، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كشريك قيم للقارة، وتعمل -عن كثب- مع الدول الإفريقية لتطوير اقتصاداتها وقطاعات الطاقة فيها»[١٨].

لتُتْوَج تلك الفاعليات بمبادرة «لماذا إفريقيا؟» التي أطلقتها غرفة دبي، بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية للقارة السمراء خلال فعاليات «إكسبو ٢٠٢٠»، لتتضمن المبادرة مجموعة من الإحصاءات الحديثة، حول مؤشرات النمو والاقتصاد في مناطق محددة من القارة الإفريقية، لتمثل خدمة جديدة لمجتمع الأعمال لتعرُّف الفرص الاستثمارية، ضمن تحضيرات الدورة السادسة للمنتدى العالمي الإفريقي للأعمال ٢٠٢١م، الذي نظتمه غرفة دبي، و«إكسبو ٢٠٢٠ دبي» يومي: ١٣ و١٤ أكتوبر، فسلطت المبادرة الضوء على المؤشرات الاقتصادية في منطقة غرب إفريقيا، حيث نجحت في عام٢٠٢٠م، رغماً عن جائحة كورونا في الاستئثار بـ٣٣,٢٪ من تجارة دبي غير النفطية مع القارة الإفريقية، وبقيمة تجارة إجمالية تصل إلـى نحو ١٦,٨ مليار دولاراً[١٩].

علماً، أنه على المستوى الدولي، فقد نجحت الإمارات بالحصول على عضوية مجلس الأمن غير الدائمة للمدة ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م[٢٠]، إضافة لـ غانا والغابون الواقعتين في غرب إفريقيا، وإضافة للبرازيل وألبانيا، في انتخابات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بلا شك يرجع للتنسيق الإماراتي مع دول إقليم غرب إفريقيا خصوصًا، ومع الدول الإفريقية عمومًا؛ لكونها كتلة تصويتية ضخمة ومؤثرة في مُجريات الأمور في المنصات الدولية.

التعاون التجاري: مشاريع وتطلعات

كما نجد موريتانيا على خريطة الاهتمام الإماراتي ضمن تعاون خليجي موريتاني، علماً، أن موريتانيا تعمل منذ مدة على إعادة توازن علاقاتها الدولية، ولا سيما من خلال الدور المركزي الذي أدته في تشكيل مجموعة دول الساحل الخمس[٢١]، فيُشكل العالم العربي، ولا سيما دول الخليج، أولوية دبلوماسية

ومصدرًا قيمًا لتمويل التنمية في موريتانيا، وفي المُقابل تتبنى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت نظرة إيجابية للامتداد الإسلامي في موريتانيا، فحرص الإماراتيون وبعض الدول الخليجية الأخرى على الانضمام إلى حرب دول الساحل الخمس ضد الإرهاب ، وتعهدها بتقديم ١٠٠ مليون يورو، و٣٠ مليون يورو، على التوالي، للقوة العسكرية المشتركة لمجموعة الدول الخمس، في حين تمول الإمارات مجموعة كبيرة من المشاريع، بما في ذلك، الأكاديمية العسكرية الجديدة في نواكشوط لدول الساحل (G5)[٢٢].

كما أقامت تشاد شراكة قوية مع الإمارات العربية المتحدة، فمنذ عام٢٠١٥م، إلى عام ٢٠١٩م، توسعت الروابط التجارية الثنائية بين تشاد والإمارات العربية المتحدة، من ١٧٧ مليون دولاراً، إلى ٤١٢ مليون دولاراً، وفي سبتمبر عام ٢٠١٧م، ألقى وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري كلمة أمام منتدى الأعمال الإماراتي التشادي في أبو ظبي، وحدد تشاد كبلد مستهدف للاستثمارات الإماراتية في إفريقيا. كما عزز الدعم العسكري التشادي لزعيم الجيش الوطني الليبي «خليفة حفتر» شراكتها مع الإمارات العربية المتحدة، وفي ديسمبر عام ٢٠١٩م، جندت الإمارات نحو٢٠٠مقاتلاً مرتبطين بحركة التناوب والمصالحة التشادية، وفي يونيو عام ٢٠٢٠م، أفادت تقارير، أن تشاد سمحت بنشر ١٥٠٠ جندياً إضافياً؛ للقتال في صفوف الجيش الوطني الليبي[٢٣].

على نحو آخر، ففي ١٠ أغسطس من عام ٢٠٢١م، صدر تقييم لغرفة دبي، يُفيد بارتفاع قيمة صادرات وإعادة صادرات أعضاء الغرفة إلى إقليم غرب إفريقيا، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام نفسه، بنسبة بلغت ٤٢٪، على أساس سنوي، لتتعاظم قيمتها، مُحققة ٣٨٧ مليون دولاراً أمريكياً، وذلك الأمر، مؤشر قوي لتعافي ونمو تجارة دبي الخارجية، وانتعاش القطاع التجاري، فطبقاً للتقييم الذي صدر عن غرفة دبي، ضمن إجراءات تنظيمها للدورة السادسة للمنتدى العالمي الإفريقي للأعمال، الذي نظمته غرفة دبي، و«إكسبو ٢٠٢٠ دبي»، فإن سبب النمو في القيمة المعلنة، يعود -بشكل أساس- إلى انتعاش النشاط التجاري، وصفقات الصادرات إلى منطقة غرب إفريقيا، الذي يُقدر بنحو ٣,٢٠١ عملية تُجارية، خلال الفترة من يناير إلى مايو عام ٢٠٢١م، بنسبة نمو تصل إلى٢٠٪ على أساس سنوي، مقارنة بالمدة نفسها من العام السابق.

كما أوضح ذلك التقييم، أن منطقة غرب إفريقيا حظيت على خريطة تجارة أعضاء غرفة دبي بنسب تقدم ملحوظة؛ على مدى السنوات العشر المنصرمة، وتحقق نوع من التوازن في التعامل التجاري بين دبي وبين مُختلف دول إقليم غرب إفريقيا.

ففي عام ٢٠١١م، كان لنيجيريا النصيب الأكبر في تجارة أعضاء الغرفة؛ من بين دول منطقة غرب إفريقيا

بحصة بلغت ٦٧٪، تليها غانا بنسبة ١٢٪، وغينيا بنسبة ٧٪، والسنغال بنسبة ٤٪، ولكن في عام ٢٠٢١م، تمثل التوازن في التعامل التجاري، مع احتفاظ نيجيريا بالمركز الأول بنسبة بلغت ٣٢٪، تلتها غانا بنسبة ١٧٪، وغينيا وساحل العاج بنسبة ١٢٪ لكل منهما، والسنغال بنسبة ٨٪، ومالي بنسبة ٤٪[٢٤].

وتنوعت الصادرات الإماراتية المُتجهة إلى غرب إفريقيا بين: السلع الاستهلاكية بنسبة ٣١٪، والآلات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية بنسبة ١٤٪، وهي التي اشتملت على: «أفران كهربائية»، و«مجموعات توليد الطاقة»، و«أنظمة تحديد المواقع»، و«الهواتف المحمولة»، و«أنظمة استقبال البث التلفزيوني»، ومنتجات أخرى. كما مثلت الأدوات والمعدات الميكانيكية نسبة ١٣٪ من الصادرات، وتشمل أنواع محددة من الروافع، وبخاصة الأنواع المستعملة في رفع السيارات»، و«آلات تكسير الفحم أو الصخر وآلات حفر الأنفاق»، و«أجهزة تبريد الهواء»، و«الثلاجات والمجمدات»، إلى جانب الألنيوم بنسبة ٦٪، وشملت منتجات مثل: «مصنوعات الألنيوم (ألواح وصفائح وأشرطة من خلائط الألنيوم)، إلى جانب «علب المشروبات الغازية وعصائر الفواكه، إضافة إلى منتجات كيماوية عضوية بنسبة ٥٪، وحديد وصلب بنسبة ٤٪، ومواد تجميل بنسبة ٥٪، ومركبات وأجزائها بنسبة ٤٪، إضافة إلى الأسماك، وأدوات الضبط والتدقيق؛ بنسبة ٣٪ لكل منها[٢٥].

ومن منطلق تطلع الإمارات لتوطيد نفوذها في إقليم غرب إفريقيا، فإن غرفة دبي تشجع المزيد من الشركات التجارية على استكشاف أسواق غرب إفريقيا؛ من خلال التعاون مع المكتب التمثيلي لغرفة دبي في غانا، الذي يوفر الدعم لأعضاء الغرفة، وتهتم بأحدث التقديرات الصادرة عن جهات معنية، تنصح تجار دبي والإمارات باعتبار بعض فُرص التصدير المُهدرة إلى أسواق إقليم غرب إفريقيا، تقدر سنوياً بنحو ٢,١ مليار دولاراً، فمثلاً: رغم أن نيجيريا هي الأولى في التعامل التُجاري مع الإمارات ضمن أسواق المنطقة من حيث الحجم، إلا أن التقارير توضح أن لديها فجوة سنوية من الصادرات، تقدر بنحو ٥٤٤ مليون دولاراً، يمكن للتُجار في دبي الاستفادة منها على المدى القريب، والسنغال -أيضاً- لديها إمكانيات تصدير غير مستغلة بقيمة ٣٩٧ مليون دولاراً من الصادرات، إضافة إلى غانا بفجوة قدرها ٣٦٥ مليون دولاراً. كما ذكرت تلك التقديرات، السلع صاحبة أعلى الإمكانات غير المستغلة من قِبل شركات التصدير وإعادة التصدير في منطقة غرب إفريقيا، وتلك السلع، هي: القصب أو بنجر السكر بما يُقدر بنحو ٩١,٧ مليون دولاراً، والبولي إيثيلين بما يُقدر بنحو١٢٦,٥ مليون دولاراً، والأرز نصف المطحون أو المطحون بالكامل بما يُقدر بنحو ٨٥,٢ مليون دولاراً، وبطاريات إطلاق الحركة بنحو ٧٢,٣ مليون دولاراً، والمنسوجات بقيمة ٥٤,٦ مليون دولاراً، وبودرة الحليب بنحو ٥٠,٢ مليون دولاراً، وأسلاك النحاس النقي بنحو ٤٢,٩ مليون دولاراً، والبولي بروبيلين بأشكاله الأولية بنحو ٦٢,٣ مليون دولاراً، ومنتجات أخرى[٢٦].

ذهب غرب إفريقيا في الإمارات

يتمتع إقليم غرب إفريقيا بموارد تعدينية قيّمة، مثل: الحديد، والذهب، والبوكسيت، مما جعلها ساحة معركة لعدد من شركات التعدين الدولية، التي تتنافس على هذه المعادن، وقد شهد العقد المنصرم، زيادة معدل استيراد دول الخليج للمعادن، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، حيث تمضي دول مجلس التعاون الخليجي قدمًا في تنويع مصادر دخلها، بعيدًا عن النفط والبتروكيماويات وغيرها من الصناعات التحويلية[٢٧]. وخصوصًا فيما يتعلق بالذهب، هناك تجارة كبيرة من تصدير الذهب من غرب إفريقيا إلى الإمارات، وإن كان أغلبها بشكل غير قانوني، ويندرج تحت تصنيف التهريب، إلا أنه قُدّر طبقاً للتقارير، بنحو ١٩٢ طناً، من صادرات الذهب في عام ٢٠١٦م، بقيمة واردات في الإمارات بلغت نحو ٦,٨ مليار دولاراً، وجاء نحو ٧٨٪ من واردات الذهب من غرب إفريقيا (من حيث القيمة) إلى الإمارات من أربع دول، هي: غانا، وغينيا، ومالي، ونيجيريا[٢٨].

الخاتمة

يُعدُّ الهدف الرئيس لدبي مُحدداً له خطة خمسية، تقتضي زيادة حجم التجارة الخارجية، وصولاً إلى تريليوني درهم إماراتي، عبر فتح مساحات تُجارية جديدة، وبخاصة في الأسواق الناشئة، فشكلت منطقة غرب إفريقيا نحو ٢٢,٢٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها القارة الإفريقية خلال عام ٢٠٢٠م، أي: ما تصل قيمته إلى نحو ٢١٧,٣ مليار دولاراً؛ من إجمالي ٩٧٨,٨ مليار دولاراً استقطبتها القارة الإفريقية كاملةً عام ٢٠١٩م، علماً، أن منطقة غرب إفريقيا سجلت معدل نمو سنوي مركب وصل إلى نحو ٩,٩٪، خلال المدة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠٢٠م، فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقارة، وتعدُّ نيجيريا الأعلى قدرة على جذب الاستثمارات باستحواذها على نحو ٤٧٪ من إجمالي الاستثمارات التي استقطبتها منطقة غرب إفريقيا، أي: بما يُعادل ١٠٢,١ مليار دولاراً، تليها غانا وساحل العاج.

بلغ إجمالي تجارة منطقة غرب إفريقيا الخارجية نحو٢٠١,١ مليار دولاراً خلال عام ٢٠٢٠م، لتُشكل الصادرات نحو ٤٨,١٪، وتَبلُغ الواردات نحو ٥١,٩٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمنطقة، علماً، أن منطقة غرب إفريقيا قد استحوذت على نحو ٢٠,٤٪ فقط من إجمالي تجارة إفريقيا خلال المدة بين عامي: ٢٠١٤م و٢٠٢٠م، إلا أن غرب إفريقيا هي ثاني أكبر منطقة في إفريقيا في مجال التصدير، بمتوسط قيمة تُقدر بنحو ١٠١,٩ مليار دولاراً خلال المدة نفسها (٢٠١٤م-٢٠٢٠م). وبالنظر لحجم التجارة البينية بين دبي وغرب القارة السمراء، فقد حققت معدل نمو سنوي مركب، بلغ نحو ١٧,٨٪، في المدة بين عامي: ٢٠١٦م و٢٠٢٠م، إذ تضاعفت من نحو ٨,٧ مليار دولاراً في عام ٢٠١٦م، لتبلغ نحو ١٦,٨ مليار دولاراً في عام ٢٠٢٠م[٢٩].

الهوامش والإحالات:

(1) "Taking Stock of UAE's Growing Involvement in Africa," *HORN International Institute for Strategic Studies*, July 27, 2021, https://horninstitute.org/taking-stock-of-uaes-growing-involvement-in-africa/.

(2) "Western Africa Population" *Worldometers*, accessed: January 19, 2022, https://www.worldometers.info/world-population/western-africa-population/.

(3) United Nations Department of Economic and Social Affairs, *What is 'South-South cooperation' and why does it matter?* (UN, 2019), https://www.un.org/development/desa/en/news/intergovernmental-coordination/south-south-cooperation-2019.html.

(٤) ««البيان الاقتصادي» ينفرد بنشر دراسة لـ«جونز هوبكنز الأميركية»: الإمارات مركز ربط الاقتصادات الناشئة في قارات العالم»، البيان، (١٧، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://www.albayan.ae/economy/local-market/2015-11-17-1.2506928.

(5) Samson Osagie, "Between Nigeria and The United Arab Emirate," *This Day*, October 19, 2021, https://www.thisdaylive.com/index.php/2021/10/19/between-nigeria-and-the-united-arab-emirates/.

(6) Osagie, "Between Nigeria and The United Arab Emirate".

(7) Ibrahim Ramalan, "UAE Pledges to Deepen Bilateral Relations with Nigeria," *Daily Nigerian*, December 3, 2019, https://dailynigerian.com/uae-pledges-to-deepen-bilateral-relations-with-nigeria/.

(8) "Nigeria, Largest Economy in Africa – UAE," *Pulse Nigeria*, March 11, 2021, https://www.pulse.ng/business/nigeria-largest-economy-in-africa-uae/fk6jqmr.

(٩) «وزير خارجية نيجيريا: إكسبو ٢٠٢٠ منصة عالمية لحاضرنا ووجهتنا المستقبلية»، البيان، (٤، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.albayan.ae/expo/news/2021-12-04-1.4315175.

(١٠) ««البيان الاقتصادي» ينفرد بنشر دراسة لـ«جونز هوبكنز الأميركية»: الإمارات مركز ربط الاقتصادات الناشئة في قارات العالم»، البيان.

(11) Khalid Chegraoui, Rida Lyammouri & Maha Skah, "EMERGING POWERS IN AFRICA: Key Drivers, Differing Interests, and Future Perspectives," *Policy Center for the New South*, November 10, 2020, 34-35, https://media.africaportal.org/documents/Report_-_Emerging_powers_in_Africa.pdf.

(12) "Taking Stock of UAE's Growing Involvement in Africa," *HORN International Institute for Strategic Studies*.

(١٣) «موانئ دبي العالمية تضخ أكبر استثمار خاص في تاريخ السنغال»، العين الإخبارية، (٢٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، https://al-ain.com/article/dubai-ports-invests-build-port-ndayan-senegal.

(14) "UAE, Senegal Ties are Based on Cooperation, Friendship, Partnership: Senegalese Ambassador," *Emirates News Agency*, WAM, February 5, 2020, https://wam.ae/en/details/1395302821572.

(١٥) قناة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، «محمد بن راشد يرعى «منتدى الاستثمار لدول غرب إفريقيا»»، يوتيوب، (٩، سبتمبر، ٢٠١٤م)، https://www.youtube.com/watch?v=hmJhBqY5iAk.

كفاية أولير، «منظمة الوحدة الاقتصادية تدرس تأسيس مكتب تمثيلي في دبي: منتدى غرب إفريقيا يطلق حقبة انفتاح اقتصادي»، البيان، (١١، سبتمبر، ٢٠١٤م)، https://www.albayan.ae/economy/local-market/2014-09-11-1.2199211.

(16) ADIPEC Technical Conference is the single largest technical meeting place for oil and gas engineers worldwide, providing unprecedented access to the latest industry knowledge, technical expertise, applications, products, solutions, and services, https://www.adipec.com/conferences/technical-conference/.

(17) "African Energy Ministers to Travel from African Energy Week in Cape Town to ADIPEC in Abu Dhabi," *Pulse Nigeria*, October 19, 2021, https://www.pulse.ng/apo/african-energy-ministers-to-travel-from-african-energy-week-in-cape-town-to-adipec-in/ptx3y43.

(18) "African Energy Ministers to Travel from African Energy Week in Cape Town to ADIPEC in Abu Dhabi," *Pulse Nigeria*.

(١٩) «لماذا إفريقيا؟».. إكسبو دبي يعيد للقارة السمراء بريقها»، العين الإخبارية، (٢٧، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://al-ain.com/article/why-africa-initiative-dubai-expo-brown-continent.

(٢٠) سمر نصر، «مصر تهنئ الإمارات وغانا والجابون والبرازيل وألبانيا لانتخابها لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة»، بوابة الأهرام، (١٢، يونيو، ٢٠٢١م)، https://gate.ahram.org.eg/News/2804879.aspx.

(21) Paul Melly, *Mauritania's Unfolding Landscape Elections, Hydrocarbons and Socio-Economic Change* (Chatham House, 2019), 3, https://www.chathamhouse.org/2019/04/mauritanias-unfolding-landscape.

(22) Melly, *Mauritania's Unfolding Landscape Elections, Hydrocarbons and Socio-Economic Change,* 8.

(23) Samuel Ramani, "What Does the Transition in Chad Mean for Middle Eastern Regional Powers?," *Middle East Journal*, April 26, 2021, https://www.mei.edu/publications/what-does-transition-chad-mean-middle-eastern-regional-powers.

(٢٤) «ارتفاع صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة دبي إلى غرب إفريقيا بنسبة ٤٢٪ خلال ٥ أشهر»، وكالة أنباء الإمارات، (١٠، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://www.wam.ae/ar/details/1395302959230.

(٢٥) «ارتفاع صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة دبي إلى غرب إفريقيا بنسبة ٤٢٪ خلال ٥ أشهر»، وكالة أنباء الإمارات.

(٢٦) «ارتفاع صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة دبي إلى غرب إفريقيا بنسبة ٤٢٪ خلال ٥ أشهر»، وكالة أنباء الإمارات.

(27) The Economist Intelligence Unit, *GCC Trade And Investment Flows: The Emerging-Market Surge* (The Economist Intelligence Unit Limited, 2011), 19, http://graphics.eiu.com/upload/eb/GCC_Trade_and_Investment_Flows_Falcon%20South_Web_22_MARCH_2011.pdf.

(28) Roman Grynberg and Fwasa K. Singogo, "Trade and the Smuggling of Gold from West Africa to the UAE," *in African Gold Production, Trade and Economic Development* (Palgrave Macmillan, 2021), 225, https://doi.org/10.1007/978-3-030-65995-0_7.

(٢٩) «لماذا إفريقيا؟».. إكسبو دبي يعيد للقارة السمراء بريقها»، العين الإخبارية.

دوافع الوجود الإسرائيلي وأشكاله في منطقة القرن الإفريقي

هدير أحمد شلبي، باحث في الشؤون الإفريقية، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(القرن الإفريقي، حوض النيل، إسرائيل، البحر الأحمر، باب المندب، ماشاف)

منذ تأسيس «دولة إسرائيل» (في أرض فلسطين المحتلة)، وصانع القرار فيها مدرك مدى أهمية القارة الإفريقية لمثل هذا المشروع الاستعماري، لذا حرصت إسرائيل على البحث عن روابط مع بعض دول إفريقيا، وبخاصة الدول التي تقع في القرن الإفريقي، التي تعدُّ من أهم المناطق في إفريقيا؛ وذلك بسبب وقوعها في طريق التجارة مع آسيا عبر البحر الأحمر، كما أن إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان وجيبوتي والصومال، تمثل -مجتمعة- منطقة عازلة، تساعد في الدخول إلى أي معادلة أمنية تخص أمن دول الخليج ومصر؛ من جهة باب المندب، وبالتالي، فموقعها يوفر إمكانية استهداف الأمن الإقليمي العربي والإفريقي، إضافة إلى أطماع إسرائيل في إمكانية الاستفادة في المستقبل من مياه نهر النيل، وأخيرًا، الحصول على الدعم السياسي في أروقة الأمم المتحدة، الذي سيترجم من خلال أنماط التصويت لبعض الدول الإفريقية، سواء كان داخل مؤسسة الاتحاد الإفريقي، أو في الأمم المتحدة. وعليه، أخذت الدبلوماسية الإسرائيلية على عاتقها مهمة تغيير صورتها داخل دول القارة الإفريقية بشكل تدريجي، وصولًا إلى صورة «الدولة النموذجية»، حتى تمكنت من موضع قدم لها في إفريقيا عمومًا، وفي بعض دول القرن الإفريقي خصوصًا.

وفي هذا السياق، استخدمت إسرائيل أدوات سياستها الخارجية في التعامل مع دول القرن الإفريقي؛ لتحقيق أهدافها التوسعية، التي تنوعت بين: الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والتجارية، بجانب الأدوات الإيديولوجية، وبالطبع: العسكرية، والأمنية[1]. وتتناول هذه الدراسة، منطقة القرن الإفريقي الكبير، حيث إنها ترتبط بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وتحظى بحيز من الاهتمام الإسرائيلي، وعند الحديث عن منطقة القرن الإفريقي، فسوف نحدد المنطقة؛ طبقًا للمفهوم المتعارف عليه في المنظمات الدولية والإقليمية، الذي يحدد دول المنطقة على النحو الآتي:

الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا. ولأغراض البحث، سنضيف: السودان وجنوب السودان؛ لعدد من الاعتبارات، مثل: تداخل الحدود، وشبكة التفاعلات التي تربط بين السودان وجنوبه ودول القرن الإفريقي السالف ذكرها، وحتى لا يتعارض تحديد المنطقة (محور البحث) مع الدول الأخرى، فإن الدراسة سوف تهتم بدراسة القرن الإفريقي الكبير الذي يضم: الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، والسودان، وجنوب السودان. وستحاول هذه الورقة، أن تلقي الضوء على دوافع السياسة الخارجية الحاضرة لإسرائيل؛ لتحقيق اختراق على مستوى العلاقات مع دول القرن الإفريقي.

العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بين الماضي والحاضر

يمكن حصر تاريخ العلاقات الثنائية بين إسرائيل وإفريقيا في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، وهي التي اتسمت برغبة إسرائيل في الحد من آثار مقاطعة الدول العربية لها، وقبلت بعض الدول الإفريقية إقامة علاقات مع إسرائيل؛ مقابل بعض الدعم. ثم جاءت مرحلة تراجع العلاقات في السبعينيات من القرن الميلادي المنصرم؛ بسبب ظروف سياسية خارجية، غير أنها عادت تدريجيًا في التسعينيات من القرن نفسه. في البداية لم تكن الخطوات السياسية والدبلوماسية هي الأولى لتعزيز العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، بل كان المجال التقني والاقتصادي يمثل الأرضية لقيام تلك العلاقات، وذلك، من خلال التأسيس لمبدأ المساعدات الدولية؛ كإحدى الأدوات الفاعلة في الانتشار الاقتصادي، وتمهيداً لانتشار سياسي لاحق، ثم كان مبدأ «شد الأطراف»؛ ومفاده يتلخص في: خلق بؤر للتوتر والصراع، واتضح ذلك، من خلال دعم إسرائيل علاقتها مع إثيوبيا، وكذلك، المساندة المادية والعسكرية لها في مواجهة الثورة الإريترية، كما كان -أيضًا- دعمها لقوى التوتر في الصومال والسودان؛ عن طريق غير مباشر، وهو إريتريا نفسها، من أجل الحصول -في النهاية- على مزيد من الاعتراف الدبلوماسي من دول القرن الإفريقي بها، ومن ثم، في المجتمع الدولي[٢].

خارطة الأطماع الإسرائيلية في القرن الإفريقي

تتمتع دول القرن الإفريقي بمزايا إستراتيجية، وأهمية حيوية، وتنعم بثروات طبيعية ومعدنية، ومخزون من المياه الوفيرة، مما يثير الاهتمام الإسرائيلي لعدة اعتبارات:

أولًا: على الصعيد الإستراتيجي والأمني

بسبب الموقع الإستراتيجي لدول القرن الإفريقي بين آسيا وإفريقيا، وكونها مجالًا لمرتكزات القواعد العسكرية والموانئ البحرية الدولية والإقليمية، إضافة لعضوية تلك الدول في الأمم المتحدة والاتحاد

الإفريقي[٣]. فمثلًا: السودان المطلة على البحر الأحمر، الذي اعتبرته إسرائيل هدفًا أساسيًا في الاتصال بدول الخليج، وهو ما عبر عنه «أوري لوبيز» مستشار «بن غوريون» للشؤون العربية؛ بقوله: «لابد من رصد وملاحظة كل ما يجري في السودان، ذلك القطر الذي يشكل عمقًا إستراتيجيا متميزًا، وهذا يتطلب منا إيجاد ركائز لنا، إما حول السودان أو في داخله، وهو السياق الذي يفرض على إسرائيل تقديم الدعم لحركات التمرد والانفصاليين في الجنوب»[٤]. فكان لها دور في تأجيج الوضع والتمرد في دارفور أولًا، ثم السعي لتفتيت السودان؛ الدولة العربية والإسلامية التي تمثل العمق الإستراتيجي الجنوبي لمصر[٥]. فكان أخيرًا، تطبيع السودان مع إسرائيل في أكتوبر عام ٢٠٢٠م، وأصبحت الدولة العربية الثالثة التي تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل؛ بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وبعدها مباشرًة أرسلت إسرائيل كميات من القمح بقيمة ٥ ملايين دولار للسودان مباركةً منها للاتفاق بينهما[٦].

بينما تتمثل الأهمية الإستراتيجية للصومال، باعتبار أنها تطل عبر البحر الأحمر مقابل اليمن، حيث الحرب الأهلية الحاضرة هناك، ودعم بعض الدول التي طبّعت مع إسرائيل لبعض أطراف النزاع، مثل: الإمارات العربية المتحدة التي لديها مصالح في جزيرة سقطرى اليمنية، الواقعة قبالة سواحل الصومال واليمن، وهي في الوقت نفسه بمثابة قناة لتهريب الأسلحة الإيرانية إلى المتمردين الحوثيين في اليمن. وفي إثيوبيا، تكفي الإشارة إلى حضور إسرائيلي مكثف، فمصادر عدة، تشير إلى أن من يشغلون -الآن- أغلب المناصب القيادية في الجيش الإثيوبي تلقوا تدريباتهم العسكرية في إسرائيل، وعليه، حصلت إسرائيل على موافقة بإشراف رجالها على جهاز الأمن الداخلي والشرطة والاستخبارات ووزارة الداخلية في إثيوبيا[٧]. وبسبب ما قام به الرئيس الإريتري «أسياس أفورقي» (في مرحلة ما) من تحالف مع إيران؛ أُعتبر مسارًا تصادميًا مع إسرائيل، ومصدر هاجس إستراتيجي رئيس لبعض الدول العربية في الإقليم، بسبب استخدام إيران للأراضي الإريترية؛ كقاعدة لوجستية لتهريب الأسلحة إلى المتمردين الحوثيين في اليمن[٨]. مما دفع بعض الدول العربية المطلة على البحر الأحمر إلى التواجد في إريتريا، من خلال امتيازات الموانئ، عبر شركة موانئ دبي الإماراتية العالمية مثلًا. ولعل عضوية إريتريا في مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن -في هذا السياق- جعلت إسرائيل تضمن -إلى حد ما- بعض الجوانب الأمنية والإستراتيجية لها في القرن الإفريقي[٩].

ثانيًا: على الصعيد الاقتصادي والمائي

أدركت إسرائيل، أن امتلاك النفوذ في دول حوض النيل، هو تحصين لأمنها المائي، فكانت جنوب السودان أولًا، هدف إسرائيلي للإيفاء بوعد (إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات)، بجانب ما تمتلكه من مخزون نفطي في منطقة «بانتيو»، ولم يقتصر الدور الإسرائيلي في الجنوب فقط، بل امتد -أيضًا- إلى إقليم دارفور،

المحاذي لبحيرة بترولية ضخمة عند إقليم بحر الغزال، مرورًا بتشاد والنيجر وموريتانيا، وبالتالي، كانت السيطرة عليه تمثل الأمان لتدفق النفط المستخرج من هذه المنطقة، فهو يعدُّ أحد أكبر المناطق الغنية بالنفط على مستوى العالم. كما أن الإقليم يحتوي على كميات ضخمة من الثروات المعدنية؛ وعلى رأسها اليورانيوم. لذلك، حرصت إسرائيل على التطبيع مع بعض هذه الدول. وعن إثيوبيا التي هي المعبر الإسرائيلي لدول شرق إفريقيا والبحر الأحمر، بما في ذلك دول حوض النيل، نجد قاعدتها الجوية وقاعدتها البحرية في ميناء «مصوع» عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهي التي صرحت بشأنها في مطلع عام ٢٠١٩م، ونتيجة لذلك، كانت زيارة «آبي أحمد» لإسرائيل في سبتمبر عام ٢٠١٩م، وتوقيعه إعلانًا مشتركًا مع نتنياهو، أكدا فيه عزمهما على تعزيز التعاون، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة الثنائية، فضلاً عن المساعدات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية[١٠].

إضافة إلى تأسيس إسرائيل أكثر من ٤٠ شركة في إثيوبيا منذ عام ١٩٩٦م، وقد سجلتها على أنها شركات إثيوبية؛ حتى تتمكن من مد نشاطها الاستثماري الاقتصادي إلى باقي دول المنطقة، مثل: الصومال وإريتريا، ولعل من أكبر شركاتها هناك؛ شركة الـ «أنكودا» التي تستحوذ على أراضي شاسعة، مساحتها تقدر بنحو ٥٠ ألف هكتار[١١].

دوافع إسرائيل المعاصرة في دول القرن الإفريقي

رغم اختلاف الدوافع المعاصرة عن الدوافع التاريخية، إلا أن عنصري الأمن والتنمية، ظلا هما الهدفان اللذان تسعى إسرائيل إليهما كعاملي اختراق[١٢]، ويمكن إجمال بعض الدوافع على النحو الآتي:

أولًا: إسرائيل عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي

تمكنت إسرائيل في عام ٢٠٢١م، من الحصول على صفة «مراقب» في منظمة الاتحاد الإفريقي، التي تمثل بداية لمرحلة جديدة في المنطقة، وعلى المستوى القاري، وتراها إسرائيل خطوة أساسية لتعزيز خططها القارية ضمن جدول أعمال إفريقيا ٢٠٦٣م، وبخاصة بعد أن تمكنت من الحصول على الدعم السياسي في أروقة الأمم المتحدة. ويذكر هنا -مثلاً- أن دولة جنوب السودان امتنعت عن التصويت عام ٢٠١٨م، على مشروع قرار بإرسال قوة ردع دولية لقطاع غزة، على خلفية الاشتباكات على طول السياج الحدودي، وحصلت إسرائيل في العام نفسه على تأييد كل من: جنوب السودان وإريتريا على مشروع قرار يتعلق بمقترح أمريكي لإدانة حركة حماس، و إذا استمر هذا الوضع، فإن ترجيح كفة التصويت على القرارات الدولية؛ على مستوى المنظمات العالمية، سيكون لصالح إسرائيل من دون «فيتو» أمريكي، حيث تحظى

الكتلة التصويتية الإفريقية (ومن ضمنها دول القرن الإفريقي) بـ٥٤ مقعدًا من أصل ١٩٣ على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، و٣ مقاعد من أصل ١٥ مقعدًا على مستوى مجلس الأمن، و١٤ مقعدًا من أصل ٥٤ على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، و١٣ مقعدًا من أصل ٤٧ على مستوى مجلس حقوق الإنسان. وقد لوحظ -مؤخرًا- تغير اتجاهات التصويت في الكتلة الإفريقية لصالح إسرائيل، كما امتنعت دول القرن الإفريقي عن التصويت على قرارات لصالح فلسطين[١٣].

ثانيًا: هاجس الأمن المائي لإسرائيل

إن قضية المياه تدخل في إطار قضايا التسوية، وإعادة صياغة بناء الوحدات المكونة للنظام الإقليمي في المنطقة، ولقد طرحت إسرائيل في سبعينيات القرن المنصرم، على مصر أن تمدها بنصيب من مياه النيل عن طريق سيناء، وإلا فإنها ستقوم بإحداث متاعب لمصر في منابع النيل في إثيوبيا ومنطقة البحيرات، وهو ما يجري تنفيذه (ضمن استكمال مشروع من النيل إلى الفرات)، وتوزيع الموارد المائية في المنطقة، فنجد زيارة نتنياهو لبعض دول القرن الإفريقي، تتماشى مع جهود إسرائيل الحثيثة لقلب دول المنابع ضد دول المصب. ويمكن لإسرائيل تحقيق ذلك، من خلال تغذية الخلافات وإذكائها مع دول حوض النيل، في محاولة لزيادة نفوذها بين الدول التي تحكم منابع النيل، مع التركيز في إقامة مشاريع زراعية مصممة لسحب المياه من بحيرة فيكتوريا المملوكة بشكل مشترك. ثم التشجيع على إنجاز سد النهضة الإثيوبي الكبير، ومحاولة إسرائيل ضمان أمنها المائي في المستقبل، والحصول على حصة مضمونة من مياه نهر النيل من خلال دعمها لمشروع السد.

ثالثًا: إسرائيل مركز تدريب دولي

حاولت إسرائيل استخدام السلاح التقني والتنموي لكسب المعارك الجيوبوليتيكية، عبر رجال الأعمال والتجار ووكالات التنمية، ولتحقيق هذا الهدف، أسست إسرائيل مؤسسة «ماشاف» (MASHAV)[١٤]، لتصبح -فيما بعد- إحدى أكثر الوكالات التنموية الدولية تأثيراً في القارة الإفريقية. وكانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي سبيلها المختصر نحو تأثير أكبر، حيث تتكون المشاريع التجارية المشتركة من شركات وبرامج صغيرة ومتوسطة في مختلف بلدان القرن الإفريقي، ومملوكة بشكل مشترك لشركات إسرائيلية وهيئات حكومية محلية، وتمتلك الأخيرة الحصة المسيطرة، وعادةً يتم توفير الموظفين الإداريين والتقنيين الرئيسيين من قِبل إسرائيل، وكانت مهمتهم الأولى، هي تدريب الموظفين داخل إسرائيل بلغات عدة، وبعدها يتم تسليمهم مناصب داخل القطاعات التقنية، مثل: قطاعات المياه، والاتصال، والزراعة..

إلخ. وركزت تلك المشاريع في مصلحة بعيدة المدى، تمت دراستها من قبل لجنة مشاريع ما وراء البحار، وهي التي لا توافق على أي مشروعات خارجية، إلا إذا كانت مشروعة سياسياً ومعزّزة للمصلحة الإسرائيلية. وفي هذا الإطار ركزت إسرائيل في تصميم برامجها وتنفيذها عبر ثلاث مؤسسات استشارية رئيسة، هي[١٥]:

١- مركز التعاون الدولي للتنمية الزراعية (CINADCO)، وهو يعمل كشركة محترفة تابعة لـــ«ماشاف»، وتنفذ سياسات التعاون الإسرائيلية مع الدول النامية في مجالات الزراعة والتنمية الريفية.

٢- مركز «جولدا مائير» الدولي للتدريب، حيث يقوم المركز بالإشراف على مجالات رئيسة منها: شؤون المرأة، والتعليم، وتنمية المجتمع، وتطوير الشركات الصغيرة.

٣- مركز «أهارون أوفري» الدولي للتدريب، الذي أنشئ بالتعاون مع وزارة التعليم والثقافة والرياضة، ويركز بشكل أساسي في التعليم العلمي والتكنولوجي، ومشاريع المجتمع، واستيعاب المهاجرين.

اضطلعت هذه المراكز (تحت إشراف الـ«ماشاف») بالتغلغل في دول القرن الإفريقي، وبالانخراط في عملية بناء القطاعات الحيوية لبعض الدول الإفريقية، وقد وجد الباحثون أن تركيز برامج التدريب والمساعدة الفنية في إسرائيل يختلف عمومًا عن تركيز باقي البرامج الدولية، حيث صُممت البرامج الإسرائيلية للمساهمة بشكل أكبر في بناء القدرات على مستوى القاعدة الشعبية، بدلاً من دعم تدفُّق رأس المال، وبذلك، تصبح إسرائيل مركز تدريب دولي في المجالات التي كسبت فيها إسرائيل سمعة دولية، تحت الغطاء التنموي وبرامج الدعم الدولي. وبصرف النظر عن القرب الجغرافي بين إسرائيل وإفريقيا، فإنهما يواجهان -كذلك- عددًا من التحديات المشتركة، بدءًا من القضايا البيئية، مثل: تغير المناخ، والجفاف، وحتى بعض «المخاطر الأمنية»، والتعاون في مجال الحماية من الهجمات الإلكترونية[١٦].

رابعًا: المزاعم الإسرائيلية في «تأمين البحر الأحمر وعزل إيران»

تشمل منطقة القرن الإفريقي الدول المطلة على مداخل باب المندب والبحر الأحمر، الذي هو جزء من همزة الوصل الإستراتيجية لكثير من الطرق المائية. واتجهت إسرائيل نحو تأسيس وجود لها على البحر الأحمر؛ من أجل استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية، وتأمين ملاحتها التي ترتبط مباشرة «بالأمن القومي» لإسرائيل[١٧].

لذلك، ظلت سياسة إسرائيل في القرن الإفريقي، امتدادًا لسياستها بعيدة الأهداف الإستراتيجية في البحر الأحمر، ولدعم مصالحها الكبرى، بتأمين وصولها إلى كامل الإقليم وإفريقيا، انطلاقًا من استثمارها لإمكانات هذا المجال، إضافة إلى مزاعم إسرائيل المستمرة؛ بمواجهة النفوذ الإيراني وعزله عن القرن الإفريقي، تحت ذريعة منع إيصال أي شحنات أو مساعدات إلى المقاومة الفلسطينية وحزب الله[١٨].

خاتمة

تمكنت إسرائيل من التغلغل في دول القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر، التي تعتبرها منطقة «أمن قومي إسرائيلي عليا»، وبخاصة وأن ذلك من ضمن أهداف معادلتها التي تم الإعداد لها منذ سنوات، وتتعلق بإعادة صياغة مستقبل الشرق الأوسط. وإجمالًا، من الممكن حصر أهداف إسرائيل المعلنة، في أنها أهداف أمنية وأخرى اقتصادية؛ تريد بلوغها بأدوات متنوعة (ناعمة وصلبة) وفي مدد زمنية طويلة، فسعت للاستفادة من التناقضات بين الدول، ووظفتها بما يلائم مصالحها، ونظرت في حاجات بعض الدول الإفريقية، وقايضت بين تسديد تلك الحاجات وبين دعم تلك الدول لإسرائيل في سياقات مختلفة، فركزت في مفتاح العلاقات الثنائية بينها وبين كل أطراف الصراع بين دول حوض النيل على المياه، مما أتاح لها التدخل في حل النزاعات؛ بما يخدم مصالحها، فتمكنت في عام ٢٠٢١م، من أن تقنع بعض دول القرن الإفريقي باعتبارها الحليف القوي، فهي تسعى -أساسًا- إلى ترجمة ما حصلت عليه من حضور في القارة، لاستخدام ذلك في الحد من الإدانات التي تلقاها في المحافل الدولية، إضافة إلى أن ذلك، سيمكنها -بصفة رسمية- من حضور الاجتماعات كلها، واطلاعها على الأوراق جميعها، وتشكيلها لحلف إفريقيّ مساند لها في المنظمات الدولية، بعد أن كانت إفريقيا أكبر داعم للفلسطينيين ضد السياسات الإسرائيلية العنصرية في المحافل الدولية كلها، بل إن هذه الخطوة، ستدفعها لمواصلة مزيد من الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني، بأكثر مما ترتب على التطبيع مع بعض الدول العربية. وليست القضية الفلسطينية وحدها المتضررة من قرار العضوية، بل إن هذه الخطوة تشكل خطرًا حقيقيًّا على الأمن القومي العربي، وخصوصًا تجاه مصر والسودان، إضافة إلى الخطر الكبير الذي تشكله القواعد التي تديرها أجهزة مخابرات دولية في إريتريا، التي تُطل متواجدة على مضيق باب المندب عند سواحل اليمن، وهو ما يشكل رقابة خطيرة على كل ما يجري في البحر الأحمر.

حولت السياسة الإسرائيلية بعض التحديات المشتركة، مع عدد من دول المنطقة أرضًا خصبة لتبادل العلاقات مع دول القرن الإفريقي، فاستغلت تفوقها التكنولوجي والصناعي مما أعطاها القدرة على الاحتفاظ بالبيانات والمعلومات، وتحليلها وتحديد حجم التحديات والتوقعات[١٩]. وأصبحت إسرائيل من بين ١٣ دولة قادرة على إطلاق قمر صناعي على مستوى العالم، مما روج لفكرة أنها مصدر للتكنولوجيا وراعٍ استخباراتي لعدد من دول القرن الإفريقي، وذلك نابع من إيمان إسرائيل بأن التفوق التكنولوجي والقدرات الاستخباراتية تشكل أمرًا حيويًا بالنسبة لأمنها. وفي ملف المياه، أثبتت إسرائيل كيف يمكن تحويل ندرة المياه إلى وفرة، من خلال استغلال الخزانات الجوفية والمحيطات، وذلك، باستخدامها للمشاريع التي تروج لها على أنها غير ربحية في كثير من المناطق في أنحاء دول القرن الإفريقي.

الهوامش والإحالات:

(1) Mehul Srivastava, "An Army Like No Other by Haim Bresheeth-Zabner — Israel's military identity," *Financial Times*, December 14, 2020, https://www.ft.com/content/389ac1e0-2d78-4e81-bf20-d75eb5416d38.

(٢) أحمد الصياد، «التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا،» المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، (٢٩، مايو، ٢٠٢٠م)، https://democraticac.de/?p=66814.

(٣) ضياء الدين بامخرمة، «جيبوتي.. الموقع الإستراتيجي والتوازن السياسي،» الشرق الأوسط، (٢٧، يونيو، ٢٠١٩م)، https://aawsat.com/home/article/1786326/ضياء-الدين-سعيد-بامخرمة/جيبوتي-الموقع-الاستراتيجي-والتوازن-السياسي.

(٤) فهمي هويدي، «أجراس الغارة على السودان،» الجزيرة، (٣١، مارس، ٢٠٠٩م)، https://www.aljazeera.net/opinions/2009/3/31/فهمي-هويدي-يكتب-أجراس-الغارة-على.

(٥) مجدي الجزولي، «تطبيع السودان مع إسرائيل: من المستفيد؟،» مبادرة الاصلاح العربي، (١٧، اغسطس، ٢٠٢١م)، https://www.arab-reform.net/ar/publication/تطبيع-السودان-مع-إسرائيل-من-المستفيد؟/.

(6) "Sudan receives wheat from UAE grant, Israel," *Reuters*, October 25, 2020, https://www.reuters.com/article/us-sudan-israel-wheat-idUSKBN27A0Q0.

(٧) وفاء أحمد، «السياسة الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩م»، (أطروحة ماجستير، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠٠٩م)، ٨٥.

For more details, "Ethiopia – Israel, Foreign Military Assistance," Country Data, http://lcweb2.loc.gov/frd/etsave/et_05_03.html & http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-4541.html

(٨) محمد الدابولي، «حدود الدور الإيراني في شرق إفريقيا،» مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، (٢١، ديسمبر، ٢٠١٩م)، https://pharostudies.com/?p=3222.

(٩) أشرف العيسوي، «مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن: الفرص والتحديات»، ترينذز للبحوث والاستشارات، (٣، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/مجلس-الدول-العربية-والأفريقية-المُطل/.

(١٠) أحمد عسكر، «تعاظم الدور: قاعدة إثيوبيا البحرية.. قراءة في الدوافع والمآلات،» قراءات إفريقية، (١١، ديسمبر، ٢٠١٩م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/تعاظم-الدور-قاعدة-إثيوبيا-البحرية-قراءة-في-الدوافع-والمآلات.

(١١) عبد الرحيم شعبان، «التدخل الإسرائيلي في إفريقيا وتأثيره في الأمن القومي المصري (دراسة حالة إثيوبيا)،» المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، (١٠، يوليو، ٢٠١٦م)، https://democraticac.de/?p=33745.

(١٢) شعبان، «التدخل الإسرائيلي في أفريقيا وتأثيره على الأمن القومي المصري *دراسة حالة إثيوبيا*».

(١٣) «إسرائيل توسع نفوذها في إفريقيا.على حساب الدور المصري؟،»Deutsche Welle العربية، (١٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، https://sahafahn.com/show9284730.html.

(١٤) الـ«ماشاف» (MASHAV) هي الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي للتنمية، وتركز أنشطة مشاف في المجالات التي تمتلك فيها إسرائيل ميزة وخبرة نسبية، قائمة أساساً على التعاون مع الشركاء المحليين وليس الدوليين، لتصل إلى القاعدة الشعبية والمجتمعات المحلية في البلدان المتلقية.

(١٥) خضر عواركة، صافي سعيد وآخرون، «كتاب على حلقات: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا (ح١)،» وكالة أنباء أسيا، (٢٤، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، https://www.asianewslb.com/index.php?page=article&id=90684.

(١٦) عواركة، سعيد وآخرون، «كتاب على حلقات: التغلغل الاسرائيلي في إفريقيا (ح١)».

(١٧) فرانك غاردنر، «التطبيع: أول مناورة عسكرية بين دول خليجية وإسرائيل تثير قلق إيران،» BBC عربي، (١٥، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59290647.

(18) Yaron Salman, "The Security Element in Israel-Africa Relations", *Strategic Assessment a Multidisciplinary Journal on National Security*, 24: 2, 2021, https://strategicassessment.inss.org.il/en/articles/the-security-element-in-israel-africa-relations/

(19) David Rosenberg, "How Israel Is Turning Its High-Tech Into Global Political Power," *Fathom*, November 2018, https://fathomjournal.org/how-israel-is-turning-its-high-tech-into-global-political-power/.